الجمهورية الجزائرية الديموقرطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20أوت 1955 سكيكدة

République Algérienne Démocratique et populaire
Ministére de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
université 20 Aout 1955- skikda

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

Faculté des sciences économiques et commerciales et sciences des gestions
Département des sciences économiques

أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة :
- بوعفار وداد

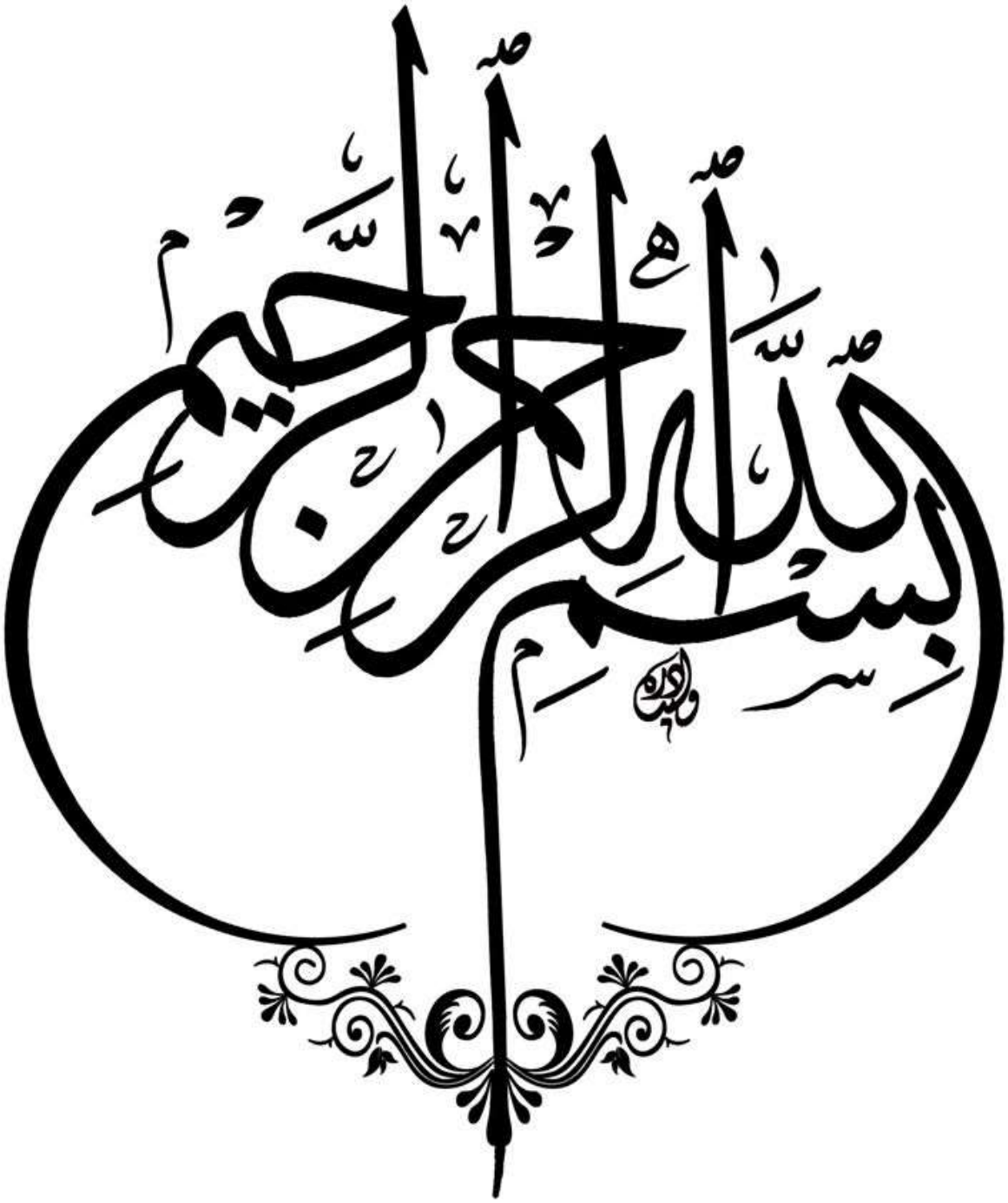
تحت إشراف الإستاذ :
- بوالكور نور الدين

لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د- شرقرق سمير	رئيسا	أستاذ محاضر- أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د- بوالكور نور الدين	مقررا	أستاذ محاضر- أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ- لعور سطايحي إلهام	ممتحنا	أستاذ مساعد- أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2017-2018

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دعـــــاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت

وباليأس إذا أخفقت وذكرني أن الإخفاق هو

التجربة التي تسبق النجاح. اللهم إذا أعطيتني

نجاحا فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا

فلا تأخذ إعتزازي

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد ...

الشكر لله المعين الذي بإذنه أتممنا إنجاز هذا البحث المتواضع

إنه لمن دواعي الإعتزاز والشرف أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الأستاذ بوالكور نور الدين الذي كثيرا ماتحمل عناء الإشراف بالتوجيه طيلة مدة إنجاز هذا العمل .

إلى جميع الأساتذة والأصدقاء و الأهل الذين قدموا لي العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل.



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى مصباح دنياي وأمل حياتي والتي تستحق كل التقدير والعرفان

أمي الحنونة حفظها الله

إلى الذي أراد لي دوما العلا والنجاح ولم يبخل علي بالنصيحة والمساعدة

أبي العزيز حفظه الله

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي (إخواني)

حسام الدين، علاء الدين،أيمن

إلى العائلة الكريمة كبيرا وصغيرا وأخص بالذكر

جدي علي وجدتي عائشة

إلى صديقاتي وأخواتي ورفقاء دربي الذين تقاسمت معهم الحلو والمر في حياتي

إكرام، سكينة،نجلاء،راضية

إلى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني

وداد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990- 2016)، ومن أجل ذلك تم إستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية و نموذج المربعات الصغرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إستقلالية بنك الجزائر ترتبط بعلاقة طردية مع سعر صرف الدينار الجزائري، حيث أن زيادة إستقلالية بنك الجزائر ب 1ي% يؤدي إلى تحسين سعر صرف الدينار ب: 24.13% خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إستقلالية بنك الجزائر، سعر صرف الدينار الجزائري، سعر الصرف، بنك الجزائر، الإستقلالية .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Abstract:

The goal of This study is to know the effect of the independence of bank of Algeria on the exchange rate The Algerian dinar. during the period 1990 – 2016 .

Therefore ,we used standard modern methods such as usinge time series stability and small squares model .

The study concluded the independence of Bank of Algeria is linked directly and positively with the price of cashing the Algerian dinar, whereas The increas of independence of Bank of Algeria with 1% leads to improvement of price cashing dinar by 24.13% during the period of study.

key words : independence of bank of Algeria , Algerian dinar exchange rate ,exchange rate, Bank of Algeria, independence.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة الشكر.....	I
الإهداء.....	II
الملخص باللغةالعربية.....	III
الملخص باللغة الإنجليزية.....	IV
فهرس المحتويات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	XV
مقدمة	5-1
الفصل الأول: دراسة نظرية لإستقلالية البنك المركزي	41-06
تمهيد.....	07
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستقلالية البنك المركزي.....	08
المطلب الأول : ماهية البنك المركزي	08
المطلب الثاني: مفهوم إستقلالية البنك المركزي وأهميتها	12
المطلب الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي.....	15
المبحث الثاني: موقف المؤيدون و المعارضون من إستقلالية البنك المركزي	18
المطلب الأول : النظريات المفسرة لإستقلالية البنك المركزي.....	18
المطلب الثاني: الجدل الفكري حول إستقلالية البنك المركزي.....	21
المطلب الثالث: الإعتبارات اللازمة لتحقيق إستقلالية البنوك المركزية.....	24
المبحث الثالث: محددات و أساليب قياس إستقلالية البنك المركزي.....	28
المطلب الأول: محددات استقلالية البنك المركزي.....	28
المطلب الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي.....	32
خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف	78-42
تمهيد.....	43

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

المبحث الأول : دراسة نظرية لأسعار الصرف.....	44
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه	44
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف	46
المطلب الثالث: أدوات وأهداف سعر الصرف.....	49
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ونظمه	54
المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف.....	54
المطلب الثاني:العوامل الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.....	60
المطلب الثالث: العوامل غير الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.....	67
المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف.....	69
المطلب الأول: النظريات النقدية.....	69
المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف.....	75
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر الصرف.....	130-79
تمهيد	80
المبحث الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر في قانون النقد و القرض.....	81
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض.	82
المطلب الثاني: إستقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض	88
المطلب الثالث: قياس إستقلالية السلطة النقدية بعد قانون النقد والقرض....	92
المبحث الثاني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري.....	106
المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري.....	107
المطلب الثاني:نظام سعر الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري.....	111
المطلب الثالث: سياسة تخفيض الدينار الجزائري.....	118
المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على سعر	

فهرس المحتويات

صرف الدينار.....	122
المطلب الأول: الإطار النظري القياسي للدراسة.....	122
المطلب الثاني: أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990-2016).....	127
خلاصة الفصل.....	130
خاتمة	131
قائمة المراجع	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معيار المحافظ	32
02	معيار صياغة السياسة النقدية	34
03	معيار أهداف البنك المركزي	36
04	معيار مدى إلتزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي	38
05	مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف الثابتة	56
06	مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف المعومة	58
07	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1994-2017	108
08	تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون للفترة 1989-2001 بالمليار دولار	118
09	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري	119
10	إختبار إستقرارية سعر الصرف	127
11	نتائج تقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار وإستقلالية بنك الجزائر	128

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	63
02	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو	109
03	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989- 1999	120

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة:

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الإقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الإستثمار الذي يمثل عصب النشاط الإقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الإتصال الأكثر أهمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإذا كان القطاع المصرفي واحدا من أهم القطاعات الإقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية و المصرفية والحفاظ على الإستقرار المالي ومن ثم إرساء أسس نمو إقتصادي قابل للإستمرار. ولذلك فقد حظي موضوع إستقلالية البنك المركزي بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية وخاصة الدراسات المالية والمصرفية، وذلك لتأثيرها في نشاط البلد من خلال ما يمتلكه البنك المركزي من صلاحيات وإمكانيات تمكنه من ممارسة مهامه ووظائفه لكي يحقق أهداف السياسة النقدية، وهذا يبرر سعي العديد من البلدان لمنح الإستقلالية لبنوكها المركزية .

وكذلك ترتبط استقلالية البنك المركزي بسعر الصرف لأنه يعتبر أداة ربط هامة بين الإقتصاد المحلي وباقي إقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية و الخارجية، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية و تطور أسواق المال الدولية، لذلك فيظهر هذا السعر مختلف اختلافا جذريا في مضمونه و مدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية و مقياسا هاما لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي، من خلال علاقته المباشرة و غير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، و المتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو و رصيد ميزان المدفوعات، بذلك أصبح سعر الصرف يكتسب أهمية بالغة كأداة من أدوات الاقتصاد الكلي، رغم أن درجة تأثيرها في الاقتصاد تختلف باختلاف نظم الصرف المتبعة الذي يعود إلى تباين محددات كل نظام.

وعلى إعتبار أن الإقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن هذه التطورات، كما يعتبر جزء لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي كونه يتأثر ويؤثر فيه بطريقة أو بأخرى. حيث سعى هو الأخر لتحسين إقتصاده إنطلاقا من إصلاح الجهاز المصرفي لأنه أصبح يمثل أحد مكابح مسار التنمية في بلادنا، نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر. كما أن التجاذب الحاصل بين الجهاز الحكومي الذي يجسد سياسة إقتصادية حكومية عامة وشاملة، والجهاز المصرفي الذي يركز على أداء

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نقدي متميز، يساهم في إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى إستقرار الأسعار كهدف أساسي، وهو ما قد يتناقض في بعض الأحيان مع أهداف الحكومة الشيء الذي يضع مسألة إستقلالية البنك المركزي على المحك .

إشكالية البحث:

كلما كان بنك الجزائر يتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية فإنه يكون أكثر تأثيرا وفعالية في تحديد أسعار الصرف الملائمة. بينما إشتراك الحكومة مع البنك المركزي في تحديد سياسة سعر الصرف ستؤدي إلى حدوث الإختلاف والتناقض بين أغراض سعر الصرف وبين الأغراض النقدية الأخرى التي يسعى كل من البنك المركزي والحكومة لتحقيقها، وعليه:

- هل لإستقلالية بنك الجزائر تأثير على سعر صرف الدينار خلال الفترة الممتدة من **1990 إلى 2017** ؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ماذا نعني باستقلالية البنك المركزي وسعر الصرف؟
- مامدى إستقلالية بنك الجزائر بين قانون **10/90** والأمر **03/ 11**؟
- ماطبيعة العلاقة الموجودة بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة؟

فرضيات البحث:

على ضوء ماتم طرحه من إشكالية وتساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار.

الفرضية الثانية: :ليست هناك علاقة طردية بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- مواصلة البحث في موضوع له علاقة با تخصصي في الإقتصاد النقدي والبنكي .
- رغبة شخصية في التعمق في مفهوم إستقلالية البنوك المركزية وكيفية تأثيرها على أسعار صرف الدينار الجزائري.

الأسباب الموضوعية:

- الشعور بأهمية الموضوع في ظل التحولات العالمية المتسارعة
- تعتبر إستقلالية البنوك المركزية من بين المواضيع الهامة المطروحة حاليا في الساحة المالة والإقتصادية

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تعالج موضوعا يحتل أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية وهذا من خلال دراسة أثر إستقلالية البنك المركزي على سعر الصرف في الجزائر، إذ أنه من المعلوم أن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تحديد الأهداف وإختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على أن تكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة، وبالتالي يكون أكثر تأثيرا وفعالية في تحديد أسعار الصرف الملائمة.

أهداف البحث:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى مايلي:

1- إبراز الإيطار النظري لإستقلالية البنك المركزي وسعر الصرف.

2- توضيح العلاقة بين إستقلالية البنك المكزي وسعر الصرف.

3- إبراز التطورات الحاصلة لسعر الصرف في الجزائر (**1990- 2017**).

4- قياس إستقلالية البنك المركزي في الجزائر.

5- بناء وصياغة نموذج قياسي يفسر أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار الجزائري باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كاختبار الإستقرارية ونموذج المربعات الصغرى.

حدود البحث:

لقد إقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر الذي عرف عدة إصلاحات في الجهاز المصرفي وبالتالي صاحبتها تطورات لأسعار الصرف وذلك لمعرفة أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم إختيار الفترة الممتدة من 1990- 2017 كون هذا المجال يعتبر كافي ومناسب لإستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

منهجية البحث:

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذا البحث لأنه يناسب الظاهرة موضع البحث، حيث قمنا بتحليل تطور سعر صرف الدينار ومدى تأثيره على إستقلالية بنك الجزائر وذلك باستخدام برنامج **Eviews 10** من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرين السابقين.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار كل على حدى، ولكن فيما يخص العلاقة بينهما فالدراسات في هذا المجال تعد نادرة نذكر منها:

- دراسة أمال العايب، البنك المركزي ودوره في إستقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر 2000-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة محمد خيضر،2014-2015. وقد هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على إستقرار الأسعار، والتعرف على ألية تسيير أسعار الصرف. وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف يتحدد على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل بنك الجزائر بائعا أو مشتريا للعملة.

- دراسة جداييني ميمي، إنعكاس إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005-2006. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم إستقلالية البنك المركزي وتحديد درجة الإستقلالية وفقا لقانون النقد والقرض والأمرين المعدلان له و إستقلالية بنك الجزائر وأثرها على فاعلية السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي وتخفيض العجز الموازي مما يضمن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى إمكانية إستخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الإستخدام، وترتبط هذه الفعالية أيضا في مدى إختيار الوقت الملائم لإستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الإقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها، كذلك

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى التنسيق والملائمة فيما بين إستخدام أدوات السياسة النقدية و أن إستقلالية البنك المركزي ليس الهدف منه خلق قلعة يصعب بلوغها، وإنما الغاية من ذلك هو إعطاء المصداقية للقرارات التي يتخدها على مستتوى السياسة النقدية.

تقسيمات الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، إرتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان دراسة نظرية لإستقلالية البنك المركزي ، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستقلالية البنك المركزي.

المبحث الثاني: موقف المؤيدون و المعارضون من إستقلالية البنك المركزي.

المبحث الثالث: محددات و أساليب قياس إستقلالية البنك المركزي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتوضيح الإطار المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول : دراسة نظرية لأسعار الصرف.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في أسعار الصرف وأنظمته.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف.

وفي الأخير الفصل التطبيقي بعنوان دراسة تحليلية قياسية لأثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر الصرف، وتم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر في قانون النقد و القرض.

المبحث الثاني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار.

الفصل الأول:

دراسة نظرية لإستقلالية البنك المركزي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تمهيد:

إن قضية إستقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة وإنما تعود جذورها الأولى إلى بداية القرن التاسع عشر. وقد شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب تطور وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الإقتصادي بصورة عامة،حيث ظهرت الدعوة إلى إستقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في إقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الإقتصاد وإستقرار قيمة عملة الدولة، وأصبحت هناك رغبة في دعم إستقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك ، إلا أن هذه العلاقة أخذت منحى جديد بعد حدوث الكساد العالمي الكبير حيث لجأت كثير من الدول إلى زيادة إقتراضها من مصارفها المركزية لتلبية إحتياجاتها في تمويل الحرب العالمية الثانية ومن ثم إصلاح مادمرته الحرب وقد أدت هذه الظروف إلى إتخاد معظم الحكومات قرارات بتحويل ملكية هذه المصارف إلى ملكية الدولة ، مثال على ذلك مصرف الإحتياطي النيوزيلندي و مصرف كندا ، وبذلك فقدت معظم البنوك المركزية إستقلاليتها التي تمتعت بها من قبل .

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين البنوك المركزية و الحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير و خصوصا في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين إذ أقدمت كثير من الدول على إعتماد برامج لإصلاح هياكلها الإقتصادية وخصوصا المالية منها ومايتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الإستقلالية كشرط ضروري لتحقيق سياسة نقدية و إقتصادية متوازنة .

وفيما يلي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإستقلالية البنك المركزي .**
- **المبحث الثاني: موقف المؤيدون و المعارضون من إستقلالية البنك المركزي .**
- **المبحث الثالث : محددات و أساليب قياس إستقلالية البنك المركزي .**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لإستقلالية البنك المركزي

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي، فإن موضوع إستقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية لاسيما المالية و المصرفية منه . لذلك سيشرح هذا المبحث المقصود بالإستقلالية البنك المركزي من عدة نواحي كمدخل لتحليل هذا المفهوم، من خلال ثلاثة مطالب وهي:

- **المطلب الأول : ماهية البنك المركزي .**
- **المطلب الثاني: مفهوم إستقلالية البنك المركزي وأهميتها .**
- **المطلب الثالث: أنواع إستقلالية البنك المركزي .**

المطلب الأول : ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، وأن وجوده ضروري لتفنيد السياسة النقدية للحكومة، ويلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الإقتصادية في الدولة ويتمتع بالسيادة والإستقلال.

الفرع الأول : تعريف البنك المركزي

قدم الإقتصاديين العديد من التعاريف للبنوك المركزية، ومن أهم هذه التعاريف نذكر مايلي :[1]

- **عرف فيرا سميث (vera smith)** البنوك المركزية بأنها " نظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية ".

- **عرف شاو(shaw)** البنك المركزي بأنه "ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان" .

وباتعريف أخر:هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤلية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي ، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الإقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي[2] .

[1]– مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2010، ص: 244.

[2]– يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص: 76.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البنك المركزي بأنه قمة الجهاز المصرفي بحيث يمثل السلطة النقدية في الدول ويعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي بدلا من الربح.

الفرع الثاني : خصائص البنك المركزي

يمكن تحديد أهم الخصائص التي تتميز بها البنوك المركزية كاالأتي :[1]

1- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وما دامت هده البنوك تعد إحدى أجهزة الحكومة فان قراراتها يجب أن تكون متنافسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

2- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد المالي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني وتعزيز الإنتاج والاستخدام وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد. كما أن البنك المركزي يمتلك من الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب بتنفيذها.

3- تمثل البنوك المركزية مؤسسات لاتعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.

4- تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى ونادرا ماتتعامل مع الأفراد.

5- يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة.

6- يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد فيها (12) مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيدها جميع بنوك الإصدار.

[1]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص ص: 78 79.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث : وظائف البنك المركزي

البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار النقود وتتكفل بضمان سلامة النظام المصرفي، حيث يوكل له الإشراف على السياسة النقدية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على النظامين الإقتصادي والإجتماعي (أولا).

إضافة إلى هذه الوظيفة يمتاز البنك المركزي بعدة وظائف تجعله ينفرد عن باقي البنوك والمؤسات المالية ، فهو بنك الحكومة(ثانيا)، وبنك البنوك (ثالثا) والإشراف على الإئتمان(رابعا).

1-بنك الإصدار

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لايسمح القانون لأي بنك أخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر.لقد كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية. وفي واقع الحال، كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار[1] .

ومن أهم المزايا المترتبة على تركيز وظيفة الإصدار في بنك مركزي واحد مايلي :[2]

أ- زيادة ثقة الجمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة .

ب-تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع .

ت-تقديم ضمان أكبر ضد الانفراد في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج عن تعدد بنوك الإصدار.

2- بنك الحكومة

من خلال هذه الوظيفة، يقوم البنك المركزي في معظم دول العالم بدور بنك الحكومة، حيث يقوم بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية وإيداعات الوزارات المختلفة والمؤسسات العامة وكافة الأجهزة الحكومية للدولة ،كما يتولى تحصيل إيرادات الدولة وصرف مايستحق عليها من التزامات بموجب شيكات حكومية تسحب على البنك.

فضلا عن ذلك فأن البنك المركزي يقدم القروض قصيرة الأجل للدولة لتغطية بعض الالتزامات الموسمية أو الطارئة التي تتعرض لها الدولة أو القطاع الحكومي بمعنى أدق ولحين حصولها على الإيرادات [3].

---

[1]- مجيد ضياء ، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص: 247.

[2]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص ص: 148 149.

[3]- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعة، مصر، 2009، ص: 247.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- بنك البنوك

يقوم البنك المركزي بتقديم الخدمات المصرفية للبنوك التجارية تماما مثل ما تقوم به هذه البنوك إلى الأفراد والمشروعات الخاصة. وتمثل وظيفة بنك البنوك أحد الدعائم الأساسية للفن المصرفي المركزي. إذ من خلال قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة تتوافر له السيطرة والتحكم في حجم الائتمان، وتتكون هذه الوظيفة أساسا من شقين :

أ. إحتفاظ البنوك التجارية بنسبة معينة من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي

ب. تقديم هذا البنك القروض للبنوك التجارية عند الضرورة [1].

4- الإشراف على الائتمان

الإئتمان هو أحد أنواع التمويل الذي تقدمه البنوك لباقي العناصر الإقتصادية، وتتحقق وظيفة الإشراف على مجموع الإئتمان وأنصبة القطاعات الإقتصادية منه من خلال الوظائف السابقة، وعلاقة البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي [2].

[1]- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 136.

[2]- عبد القادر السيد متولي ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 ، ص: 56.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني : مفهوم إستقلالية البنك المركزي وأهميتها

عرف مفهوم إستقلالية البنك المركزي تغيرات وتطورات عديدة تبعا لتطور اقتصاديات مختلف الدول ، بحيث أصبح هذا المفهوم أكثر عمقا لإرتباطه بمفاهيم أخرى تعبر عن أهداف البنك المركزي كتحقيق إستقرار الأسعار وتخفيض التضخم. سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم إستقلالية البنك المركزي وأهميتها.

الفرع الأول : مفهوم إستقلالية البنك المركزي

هناك عدة مفاهيم لإستقلالية البنك المركزي نذكر منها مايلي:

1- يقصد بإستقلالية البنك المركزي" استقلاليته، كسلطة نقدية عن الحكومة في وضع أهداف السياسة النقدية وتحديد الأدوات المناسبة لتحقيقها. بمعنى أكثر تحديدا استقلاليته في إدارة الكتلة النقدية وتحقيق هدف استقرار قيمة النقد،باعتباره الهدف الرئيسي لأية سياسة نقدية"[1].

2- إستقلالية البنوك المركزية " هي الإنفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي حيث أن البنك المركزي ماهو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة . وكذلك تعني استقلالية البنك المركزي مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في المصرف وخصوصا فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون، وما لاشك فيه أن هذه الإستقلالية أو ما يطلق عليها الإستقلالية الشخصية تلعب دورا هاما في استقلالية البنك المركزي في اتخاد قراراته "[2].

3- يذكر رئيس البندز بنك الألماني بأن إستقلالية البنك المركزي تعني :[3]

أ- إستقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (إستقلالية مؤسسية) .

ب- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات) .

---

[1]- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص: 120.

[2]- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص ص: 115 116.

[3]- منصوري الزين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف،الجزائر، ص ص: 424 425 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ث – تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن رأي خارج البنك المركزي (إستقلالية الشخصية) .

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا إستنتاج التعريف التالي :

لإستقلالية البنك المركزي وجهين وهما :

1– إستقلالية في الأهداف : وتعني إستقلالية البنك المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية .

2– إستقلالية عملية: وتعني حرية البنك المركزي في كيفية بلوغ غايات وضعتها الحكومة نفسها .

الفرع الثاني : أهمية إستقلالية البنك المركزي

ساهمت التطورات الإقتصادية والمالية منذ السبعينات من القرن العشرين، وحتى الوقت الحالي ظهور أهمية إستقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول. لذلك فقد منحت لها مسؤوليات تتعدى الإمكانيات المتاحة لها. لذلك كان من الضروري إعطاءها حرية كافية في رسم وصياغة أهدافها، وفي الإعلان عن وجهة نظرها الصريحة في الأوضاع السائدة وفي النقد وفي التعليق على السياسات والأهداف الحكومية العامة. وترجع أهمية إستقلالية البنك المركزي إلى أن إستقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها. وترجع أهمية هذا الأخير إلى تحديده لمدى التزام البنك المركزي بتحقيق إستقرار الأسعار حتى في ظل قيود أقل على منح التسهيلات الإئتمانية للحكومة. ويتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح التسهيلات الإئتمانية للحكومة تصبح غير فاعلة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العملية. ويدعم هذا الموقف ما صرح به محافظ البنك المركزي الهندي قائلا أنه: " قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية كبيرة من الحكومة، ومع ذلك تستطيع أن تنجح في تحقيق إستقرار الأسعار، إذا ما كانت تلك البنوك ملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفرده". لذلك فإستقرار الأسعار أضحى هدفا تطمح الدول إلى تحقيقه في الأمد الطويل.[1]

[1]– أمال العايب، **البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر 2000– 2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014 – 2015، ص: 16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبناء على ذلك فإن كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم وهو مايتوافق مع إتجاه عدد كبير من البنوك المركزية في العالم نحو تبني إستهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية. ولا ينبغي أن يفهم أن إستقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الإستقرار النقدي وبالتالي إستقرار الأسعار، فالتضخم ظاهرة اقتصادية كلية لها عدد من الأسباب التي لا يمكن اقتصارها على السياسة النقدية، ومع التسليم أن التضخم يعد بشكل رئيسي ظاهرة نقدية في الدول المتقدمة، إلا أن الأمر يختلف في حالة الدول النامية إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دورا هاما في التأثير على الجهاز المصرفي، خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة وصياغة السياسة الإئتمانية والنقدية والإقتراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام ومواجهة عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية ويرفع من معدلات التضخم التي يقابلها إرتفاع أسعار الفائدة، وهو أمر يساهم في عزوف أفراد المجتمع عن إيداع أموالهم في المصارف وإلى عدم إستقرار النظام الإقتصادي هذا ما يفقد بنوكها المركزية درجة كبيرة من الإستقلالية، ويؤكد مسؤوليتها بشكل كبير عن إرتفاع معدلات التضخم في تلك الدول.أدت تلك النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة أكبر من الإستقلالية، تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في المعروض النقدي لتحقيق درجة عالية من النمو الإقتصادي، لذلك يتعين عليها(حكومات الدول النامية) دعم إستقلالية بنوكها المركزية وذلك من خلال:

- إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم وأسلوب متطورين.
- تحرير الأسواق المالية وعولمتها في ظل الدور المتزايد للمؤسسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة هنا، أنه يجب أن لا نفهم أن إستقلالية البنك المركزي تضمن نهائيا تحقيق الإستقرار النقدي، والذي يكون سببا في تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال سعيها إلى المحافظة على إستقرار الأسعار ذلك إن التضخم في حقيقة الأمر ظاهرة نقدية إقتصادية كلية متعددة الأسباب خاصة في الدول النامية، لأن تحديد مسار التضخم فيها يكون من خلال عدة عوامل هيكلية، مالية ونقدية [1].

[1]- أمال العايب، مرجع سابق، ص ص: 16- 18 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: أنواع إستقلالية البنك المركزي

لإستقلالية البنك المركزي أنواع متعددة حيث تمثلت في إستقلالية الأهداف والأدوات و إستقلالية القانونية والفعلية وكذلك الإستقلالية السياسية والإقتصادية ومن أجل معرفة أهداف هذه الأنواع سنقوم باتقديم شرح مفصل لكل نوع من أنواع إستقلالية البنك المركزي.

الفرع الأول: إستقلالية الأهداف وإستقلالية الأدوات :

يتعين علينا التميز بين الإستقلالية في تحديد الأدوات والأهداف كما يلي: [1]

1- إستقلالية الأهداف :

إن البنك المركزي يتمتع بالإستقلالية في تحقيق الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية وتصل هذه الحرية إلى أقصاها- نظريا على الأقل – إذا ما خول للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد أخر. فيتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه وعلى النقيض الأخر لا يتمتع البنك المركزي بأي إستقلالية في تحديد أهدافه، إذا ما كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق وقاطع، كذلك فإذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق إستقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

2- إستقلالية الأدوات:

من حيث الإستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وأدواتها التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه.

الفرع الثاني: الإستقلالية القانونية والإستقلالية الفعلية :

إن الإستقلالية القانونية مبينة على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين ، مثل إجراءات تعيين مسؤلي مجلس إدارة البنك أو المحافظ ،مدة تعيينهم، الأهداف الواجب تحقيقها هل يوجد أحد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، المسؤلية الفردية للسياسة النقدية ونستطيع تجميع كل هذه العناصر في الإستقلالية الشخصية والمادية.

إن الإستقلالية الموصوفة في التشريعات أي القانونية يجب أن تطبق على أرض الواقع حيث أن توفر الإستقلالية القانونية لاتعني بالضرورة وجود الإستقلالية الفعلية حيث أنه حسب أعمال

[1]- محمد دويدار، أسامة الفولي، **مبادىء الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص: 275 276.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

cukierman (1992-1996) إستنتج أنه في الدول النامية تكون عملية الإنتقال من الإستقلالية القانونية إلى الإستقلالية الفعلية أمرا صعبا ولكنه في الدول المتقدمة سهل. حيث أن الإستقلالية الفعلية مرتبطة أساسا بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي، هذا التأثير يمر بعدة قنوات: تصريحات إلى الصحافة، إختيار شخص ضمن مجلس إدارة البنك متحيز إلى الحكومة، حالة سيطرة السياسة الضريبية على السياسة النقدية.....إلخ .

إذا الإستقلالية القانونية تخص جانب التشريعات التي توضح العلاقة بين الحكومة و البنك المركزي، بينما الإستقلالية الفعلية تخص الجانب التطبيقي ، وبالتالي فإن الإطار القانوني ماهو إلا ضمان جزئي للإستقلالية الفعلية .[1]

الفرع الثالث: الإستقلالية السياسية و الإستقلالية الإقتصادية :

يمكن التميز بين الإستقلالية السياسية والإقتصادية بمجموعة من الخصائص التي تنسب إلى كل منهما :[2]

1- **الإستقلالية السياسية** : يكون بنكا مركزيا مستقلا سياسيا إذا توفرت الشروط التالية :

- لايقوم رئيس الحكومة بتنصيب أو تعين محافظ البنك المركزي .
- مدة عهدة محافظ البنك المركزي تتجاوز خمس سنوات .
- ليس من صلاحيات رئيس الحكومة تعيين كل أعضاء البنك المركزي .
- مدة عهدة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي تجاوز خمسة سنوات.
- رئيس الحكومة ليس عضوا في مجلس إدارة البنك المركزي.
- ليس من صلاحيات رئيس الحكومة رسم السياسة النقدية .
- تعمل كل الهيئات التابعة إلى البنك المركزي على ضمان الإستقرار النقدي .
- تتخذ إجراءات قانونية صارمة لمنع أي تواطؤ يمكن أن يكون بين الحكومة والبنك المركزي .

2- **الإستقلالية الإقتصادية** : تتمثل في إستقلال البنك المركزي في إختيار أدوات السياسة النقدية و الحدود المفروضة على قدرة هذا البنك في تمويل الحكومة، ويمكن توضيح أهم مرتكزات هذا النوع فيما يلي :

- لا تستطيع الحكومة أن تحصل بطريقة ألية ومباشرة على قرض من البنك المركزي.

---

[1]- ميمي جدايني ، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2005- 2006، ص:50.

[2]- مرجع نفسه، ص ص: 51 52 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- التسبيقات المباشرة للقروض المقدمة من البنك المركزي إلى الحكومة متاحة بسعر الفائدة السوقي.
- التسبيقات المباشرة للقروض قصيرة الأجل جدا.
- التسبيقات المباشرة للقروض هي مبالغ محددة .
- البنك المركزي لايلعب أي دور في السوق الأولي وذلك في تمويل القروض العمومية .
- يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الخصم .
- إن مراقبة النشاطات المصرفية ليست موجهة فقط للبنك المركزي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني : موقف المؤيدون والمعارضون من إستقلالية البنك المركزي

لقد تزايد الإهتمام في العشرية الأخيرة بإعطاء إستقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية وأدت التطورات في هذا المجال إلى إثارة مسائل هامة حول العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها ورغم أن فكرة الإستقلالية قد لاقت تأييدا كبيرا وخصوصا من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية، إلا أن هناك بعض الأراء المعارضة لإستقلالية البنوك المركزية .

وهذا ما سوف يتم دراسته في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب وهي:

- **المطلب الأول : النظريات المفسرة لإستقلالية البنك المركزي.**
- **المطلب الثاني: الجدل الفكري حول إستقلالية البنك المركزي.**
- **المطلب الثالث: الإعتبارات اللازمة لتحقيق إستقلالية البنوك المركزية.**

المطلب الأول : النظريات المفسرة لإستقلالية البنك المركزي

يرى " توماس ماير " إن تفسير تصرف البنوك المركزية يعتبر أكثر أهمية من طريقة تنظيمها، ولا يمكن فهم طريقة تصرف تلك البنوك من خلال قراءة قوانينها ، بل يجب النظر إلى ماتقوم به من تطبيق للنظريات التي توضح أعمالها ، وقد إنطلق في ذلك من سؤال مهم وهو ما الذي يحاول البنك المركزي أن يعظمه لأقصى درجة ؟ ويقول أنه عندما نتعامل مع الشركات مثلا فأننا نفترض أنها تحاول أن تزيد من أرباحها، ونفسر سلوكها على هذا الأساس، ولكن كيف نفسر سلوك البنك المركزي ؟ والإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول واختلاف الأزمنة، ولذلك فقد وضع لنا بعض النظريات التي تفسر سلوك البنك المركزي كهيئة مستقلة .

الفرع الأول: نظرية المصلحة العامة:

ترى هذه النظرية أن البنك المركزي يعد خبيرا فنيا يحاول تحقيق أقصى رفاهية ممكنة للشعب ويأخذ في إعتباره أحكامه واختياراته سواء كانت من الأغلبية أو الأقلية، ويبذل أقصى جهده في تحقيق هذا الهدف ، ويعتبر " سيناتور كارتر" ان البنك المركزي هو " المحكمة العليا للإقتصاد " ،ويرى توماس ماير ان الدفاع عن أو قبول هذه النظرية ينطلق من النقاط الأتية :[1]

1- أن الرئيس لديه حافز قوي لتعيين محافظ للبنك المركزي يهتم بالمصلحة العامة، لأنه هو الذي سوف يتلقى اللوم عند حدوث كساد أو زيادة تضخم.

2- إن بمجرد تعيين الشخص محافظا للبنك المركزي فإن ذلك يحفزه على إتباع السياسات السليمة من أجل تحقيق الرخاء للشعب أولا، والحفاظ على سمعته الخاصة ثانيا.

[1]- عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم هودان الجبوري، **العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر دراسة قياسية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد2، 2016، ص: 4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- لايوجد لدى أي محافظ من محافظي البنوك المركزية سبب مباشر يجعله لا يخدم المصلحة العامة ، لأن رواتبهم الإسمية لا ترتفع إذا قامو باتباع سياسات خاطئة.

الفرع الثاني: نظرية الإختيار العام :

تنطلق هذه النظرية من السؤال الأتي: قد تتعارض مصلحة البنك المركزي مع مصلحة الدولة ، فلماذا يفضل محافظ البنك المركزي مصلحة البنك على مصلحة الدولة ؟

ترى هذه نظرية الإختيار العام أن موظفي الحكومة يندفعون وراء تحقيق الفائدة الخاصة وليس مصلحة الجمهور ولكنهم لا يتجلهلون الأخيرة تماما، وإذا حدث تعارض بين المصلحة الشخصية لهم (مصلحة مؤسساتهم) ومصلحة الجمهور فإنهم يميلون للإختيار الأول ، وهذا يعني أنهم يفضلون مصلحة مؤسساتهم على مصلحة الجمهور بطريقة متعمدة ولكنهم قد يبالغون بإعطاء الأهمية لها ونتيجة لذلك يزيدون قوتها وصورتها في تأدية العمل ، وقد تطورت تلك النظرية لتشرح سبب محاولة الهيئات الحكومية لزيادة ميزانيتها .

والبنك المركزي هو هيئة مستقلة لديها تلك الدوافع البيروقراطية أي أنه يأخد بالإختيار العام وذلك لعدة أسباب منها : [1]

1- يحاول البنك المركزي قدر الإمكان تجنب الصراعات مع الشخصيات القوية المؤثرة التي يمكن أن تسبب له الضرر، وهذا يعني أن البنك يمكنه أن يتبع سياسات توسعية رغبة منه في تخفيض معدلات الفائدة ، أو استجابة لرغبة الحكومة.

2- يمكن أن نتوقع ان يحاول البنك الحفاظ علة قوته واستقلاليته برفض التخلي عن أساليبه السياسية على الرغم من أنها غير مفيدة.

3- من المستبعد أن يعترف البنك بخطئه، ولذلك يحاول أن يقلل من المعلومات الخاصة به و المتاحة للجمهور.

4- التصرف بطريقة تنطوي على قصر النظر أي أنه يأخد بنظر الإعتبار التأثير الحاضر المؤثر و الملموس الذي ينتج عن سياسته في وقتها ويهمل التأثيرات المدمرة على المدى الطويل الذي مكن أن تسببه تلك السياسات.

5- هنالك حافز لدى البنك المركزي لإعلان أهدافه بشكل غامض وغير واضح ، وذلك لأنه إذا لم يحققها فلن يكون الأمر واضح جدا.

وهنالك العديد من الأمثلة عل تصرف البنك المركزي حسب نظرية الإختيار العام منها عدم ترحيبه بكشف معلومات تجدب الإعلام وذلك لتفادي الرقابة الشعبية المباشرة عليه.

[1]- عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم هودان الجبوري، مرجع سابق، ص: 4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: دورة الأعمال السياسية :

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها لسلوك البنك المركزي من أنه مؤسسة لا تتمتع بكثير من الإستقلال ولا السيادة بل أنها تنفذ رغبات المسؤليين الحكوميين المنتخبيين. إن نظرية دورة الأعمال السياسية تحاول المزج بين مراحل دورة الأعمال وبين الفترات الإنتخابية إذ تعمل الإدارات الحكومية المنتخبة على تبني سياسات إقتصادية توسعية ولاسيما النقدية منها قبل موعد الإنتخابات ، من خلال خفض معدلات الفائدة لتقليل البطالة وإقناع الناخبين بإعادة إنتخاب هذه الإدارات، ثم بعد ذلك (أي بعد إعادة الإنتخاب) يجب على البنك المركزي أن يعيد النظر بتلك السياسة ويزيد من تشدده لرفع معدلات الفائدة حتى وإن أدى ذلك إلى زيادة البطالة. و المتوقع أن الناخبين سينسون ذلك قبل الإنتخابات التالية لتبدأ دورة جديدة.[1]

الفرع الرابع: نظرية التضخم بوصفة ضريبة مخفية :

من أجل زيادة الحكومات من شعبيتها وترفع إدخاراتها فإنها تسلك طريقة زيادة الإنفاق وتقليل الضرائب وهذا بلا شك سيولد زيادة في المستوى العام للأسعار و بالنتيجة حدوث التضخم، الذي ينتج عنه مزايا عديدة بالنسبة للحكومة يمكن إيجازها بما يأتي :[2]

1- إن التضخم يزيد دخل الحكومة عن طريق زيادة الطلب على العملة و إرتفاع مستوى الأسعار فضلا عن حصول الحكومة على عائد من عملية سك العملة .

2- إستفادة الحكومة من التضخم وذلك بارتفاع مبالغ الضريبة لأنها تحتسب على الدخول الإسمية وهي تعد مكاسب خاصة برأس المال الإسمي وليس الحقيقي تلك التي تحسب عليها الضرائب .

3- إن الحكومة تعد المدين الأكبر في الإقتصاد وعندما يزداد التضخم فإنها تستفيد من تخفيض القيمة الحقيقية للدين المستحق الدفع، هذه المزايا الناتجة من التضخم تبرر للحكومة الضغط على البنك المركزي لتبني سياسات توسعية ترفع بنسبة التضخم أكثر من تبنيها إتجاهات الضغط على البنك لتبني سياسات الإستقرار الإقتصادي، وهو مايقدم تفسيرا واضحا لسلوك الحكومات بقبول مخاطر التضخم على عكس رغبة الجمهور.

[1]- عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم هودان الجبوري، مرجع سابق، ص: 5.

[2]- مرجع نفسه، ص: 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الخامس: نظرية دورة الأعمال الحزبية (لكل حزب سياسته النقدية) :

تعبر هذه النظرية عن تبني إتجاه يدعم الفكرة القائلة أن الحزب السياسي يصوغ أهدافه بما يتلائم والظروف الإقتصادية للطبقة التي يمثلها. فأحزاب اليسار التي تمثل الطبقة العاملة والفقراء بصورة عامة فإنها تتبنى سياسات إقتصادية تساعد على زيادة التشغيل وتقف بوجه البطالة ولاتقف بوجه السياسات الداعية للتضخم لأنه ليس لديها ماتخسره من التضخم ، وعلى النقيض من ذلك فإن أحزاب اليمين التي تستمد قبولها من طبقة الأغنياء فإنها تدعم السياسات التي تحارب التضخم ولا تمانع من إتباع سياسات إقتصادية تزيد البطالة ، لأن العمالة المدربة والماهرة دائما ماتحتفظ بوظائفها في حين وقوفها ضد التضخم يأتي من خسارتها في الأصول المختلفة التي تقل قيمتها بسبب وجود التضخم[1] .

المطلب الثاني : الجدل الفكري حول إستقلالية البنك المركزي

تزداد أهمية إستقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على النحو الذي يمنح قدر كبير من الإستقلالية لبنوكها المركزية ولقد أثير جدال كبير بين تيارين ظهرا منذ ظهور البنوك المركزية. حيث إختلف الكثير من الإقتصادين في استقلالية البنك المركزي وظهرت أراء مؤدة لها وأخرى معارضة.

الفرع الأول : الأراء المؤيدة لإستقلالية البنك المركزي

إستند مؤيدو إستقلالية البنوك المركزية على العديد من الحجج والمبررات التي تدعم فكرة إستقلالية البنوك المركزية ومن أهم هذه المبررات مايلي :[2]

1- إن الحجة الأساسية لهم هي عدم تمتع الحكومة بالرشد الاقتصادي وأن تدخلها في شؤون الإقتصاد ولا سيما شؤون النقد يضر باالإثنين معا إذ أن خضوع البنك المركزي للحكومة التي تقوم على أساس حزبي سيخضعه للأهداف والأغراض الحزبية بعيدا عن المصلحة العامة . إلى جانب أن البنك المركزي المستقل سيكون الحضن الأساسي لنظام المشروعات الحرة . كما أن تبعية البنك المركزي للحكومة يقدم أداة طيعة لها ولاسيما في الإقتراض والإصدار النقدي مما يزيد من التضخم وتدهور قيمة العملة، ولا يخفى أن العملية السياسية عملية قصيرة النظر لأنها تتعلق أساسا بالعملية الإنتخابية المقبلة.

2- إذا كان البنك المركزي يحظى بدرجة عالية من الإستقلالية وفي ظل ترتيبات نظام الصرف الحر فإنه سيكون فعالا ومؤثرا في تحديد أسعار الصرف الملائمة، بينما إذا إشتركت الحكومة معه

---

[1]- عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم هودان الجبوري، مرجع سابق، ص: 6.

[2]- عبد الحسين جليل الغالبي، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص ص: 112- 114.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سيؤدي إلى حدوث الإختلاف أو التناقض بينهما مما يضعف قوة التأثير عليه ويصعب السيطرة على إتجاهات حركته .

3- إن وضع هدف إستقرار الأسعار في مقدمة أهداف البنك المركزي في سياسته النقدية يتطلب توفير المناخ الملائم لتحقيق ذلك وعليه فإن تبعية البنك المركزي للحكومة سيعيق تحقيق هذا الهدف بعكس الوضع الذي تترك فيه الحرية للبنك في صياغة وتنفيذ سياسته النقدية بعيدا عن الضغوط السياسية ، سيكفل توفير العدالة بالنسبة لأولئك الذين سيخسرون بسبب التضخم وإرتفاع مستويات الأسعار.

4- إن الدليل الإحصائي يدعم فكرة أن الدول ذات البنوك المركزية المستقلة تكون معدلات التضخم فيها منخفضة وهذه العلاقة السلبية بين المتغيرين متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية ويمكن أن تفسر هذه العلاقة بأن الدول التي تتحاشى التضخم قررت أن تعطي بنوكها المركزية إستقلالا أكبر.

5- إن تبعية البنك المركزي للحكومة وفقدانه لإستقلاليته يطيل من مدة الإنجاز ويقلل من مرونة السياسة النقدية (والتي هي عادة ما تكون فجوة صغيرة) إذ أن إرتباطه بالحكومة والأجهزة التنفيذية سيزيد من مدة الإنجاز لكثرة المناقشات وتأثرها باالأمور التي لا علاقة لها بالسياسة النقدية.

6- وإستكمالا لذلك فإن من مميزات السياسة النقدية الإستقرار والإستمرار والتي تحتاج إلى جهاز يتميز بالإستقلالية والإستمرار في عمله كمؤسسة البنك المركزي ولكن في ظل تبعية البنك للحكومة وتغير الإدارات الحكومية في النظم الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، فإن تغيز الحزب سينعكس على البنك يفقده ميزة الإستقرار والإستمرار.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: الأراء المعارضة لإستقلالية البنك المركزي

مثلما كان هناك من يؤيد فكرة إستقلالية البنك المركزي عن الحكومات من خلال المبررات والحجج فإن هناك مجموعة من الأفكار والأراء التي جاء بها مؤيدو عدم إستقلالية البنوك المركزية والتي تمثلت بالأتي:[1]

1- ينطلق الرافضون لفكرة إستقلالية البنوك المركزية، من التعارض فيما بين المؤيدين لإستقلالية أنفسهم فمنهم من يرى بأن الإستقلالية يجب أن تتمثل في تحقيق أهداف السياسة النقدية ، فيما يرى القسم الأخر بأن الإستقلالية تتمثل في إستخدام الأدوات النقدية فقط من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية.

2- إن الإستقلالية هي ليست شرطا ضروريا، وليست بالتأكيد شرطا كافيا لضمان بنك مركزي قوي وفعال.

3- ويدعم (ملتون فريدمان) معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقدارا كبيرا من الأذى يمكن أن يلحق النطام النقدي عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام .

4- ويرى (دي كوك) أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة ومن ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بالإستقلال عن الحكومة وخاصة في شؤون السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي.

5- نظرا لمشاركة الحكومة في رأس مال البنك المركزي فإن هذا يمنحها الحق بالتدخل في سياساته.

6- ومن أوجه القلق الأساسية بشأن إستقلال البنوك المركزية ، أنها قد لاتقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فما دامت للبنوك المركزية بواعثها وأهدافها الداخلية الخاصة فأنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

[1]- خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية بنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 23، 2011، ص ص: 87 88.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: الإعتبارات اللازمة لتحقيق إستقلالية البنوك المركزية

إن تحقيق الإستقلالية للبنوك المركزية يتطلب دراسة عدد من الإعتبارات الهامة لعل من أهمها:

1-التعرف على طبيعة الضوابط والتوازنات الموجودة في النظام السياسي حيث تختلف هذه الطبيعة من دولة لأخرى بحسب ثقافات الدول وتراثها التاريخي والأوضاع الدستورية لمؤسساتها. فمثلا في انجلترا يقوم النظام الدستوري على أساس النظام البرلماني وبالتالي تكون هناك علاقة تعاون وتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث تقوم السلطة التنفيذية بوضع السياسات العامة وهي تخضع في ذلك للمساءلة من جانب البرلمان ، ويجوز للبرلمان سحب الثقة من الحكومة " السلطة النفيذية" إن وجد ما يستوجب ذلك من حيث طبيعة السياسات أو أسلوب تنفيدها. ويترتب على ذلك حق الحكومة في وضع السياسات العامة وفي مقدمتها السياسة النقدية فلا يتصور هناك أن تكون للحكومة السلطة النهائية في صياغة السياسة النقدية وهي تتحمل المسئولية البرلمانية اتجاه ذلك .

وفي التطبيق ترتب على ذلك رفض مشروع قانون تقدم به أحد أعضاء حزب المحافظين البريطاني في يناير 1994 ، لزيادة مدى مايتمتع به البنك المركزي من استقلالية حيث لم يلقى هذا المشروع استجابة من جانب كثير من نواب الحزب الحاكم والحكومة الذين اعترضوا عليه، وأصبح طرحه للتصويت لاغيا إلا أن وزير الخزانة البريطاني قد علق على المشروع قائلا أن الحكومة في حالة تردد بشأن منح البنك المركزي مزيدا من الإستقلالية حاليا ولكنه ليس مسألة مستحيلة في المستقبل.

أما بالنسبة لتعارض استقلالية البنك المركزي مع مباديء الديمقراطية فقد أثارت الأوضاع الدستورية جدلا كبيرا حول علاقتها بااستقلالية البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية مما ينبغي معه مراجعة الأوضاع الدستورية التي تتعلق بمدى تفويض السلطة والمسؤلية للبنك المركزي للوصول للمدى المطلوب للاستقلالية القانونية دون تعارض مع مباديء الديمقراطية[1].

[1]- سهام محمد السويدي، **استقلالية البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص ص: 47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-إن استقلالية البنك المركزي لاتعد غاية في حد ذاتها إنما وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي للبنك، فلإستقلالية لاتعني بالضرورة وضع البنك أهداف للسياسة النقدية منفردا دون تنسيق مع الحكومة، خاصة أن تحقيق الاستقرار في الأسعار لا يتحقق إلا بوجود سياسات أخرى مكملة كالسياسات الضريبية، بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية وغير الإقتصادية التي تعمل على مواجهة التضخم والتي تعد من اختصاص الحكومة .

3-تحديد المدى الذي يكون فيه الاستقلال القانوني مرغوبا وواقعيا من جهة نظر السياسين وفي نظر المجتمع بوجه عام ، حيث أن ذلك يؤدي إلى زيادة فعالية الاستقلالية القانونية في تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار، فضلا عن أنه يكفل وضع نظام متكامل للاستقلالية.

4-يشير الأدب المرتبط بااستقلالية البنك المركزي على أن ظاهرة الضغط السياسي في مجال الترويج لاستقلالية البنك المركزي يمكن الحد من أثارها الضارة على النمو و الرفاهية من خلال توفير الأتي:

أ. تدعيم مفهوم الاستقلالية لدى البنك المركزي إلى الحد الذي يصبح معه هذا المفهوم بمثابة تقليد لدى هذه البنوك.

ب. ضرورة تمتع محافظ البنك المركزي بالسمعة المرموقة والشخصية القيادية .

ت. يفضل أن تكون مدة بقاء المحافظ في المنصب طويلة نسبيا.

ث. ظاهرة التعارض بين أولويات السياسة المالية وأهداف السياسة النقدية، فالسياسة المالية تعكس وجهة نظر الحكومة التنفيدية وسعيها لخفض تكلفة ديونها وهو الأمر الذي قد يتعارض مع رغبة السياسة النقدية في رفع معدلات الفائدة للمحافظة على استقرار الأسعار.

5-ظاهرة تكليف البنك المركزي بتمويل العجز الحكومي من خلال طبع النقود ، وبالذات في الدول النامية التي لا تتمتع بأسواق دين متطورة ، كما كان عليه الحال في مصر حتى تقديم أذون الحزانة وتحرير سوق النقد في مطلع عام 1991 . بحيث يظهر أن كافة التشريعات الجديدة للبنوك المركزية التي استهدفت زيادة الاستقلالية قد نصت صراحة على حظر قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة ، تفاديا للأضرار بهدف استقرار الأسعار[1].

[1]- سهام محمد السويدي، مرجع سابق، ص: 48 49.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6-تحديد مدى تطور الأسواق المالية والنقدية، ويعتبر ذلك من أهم الاعتبارات التي ينبغي دراستها بعناية فائقة قبل اتخاد أي إجراءات تتعلق بالترتيبات التشريعية، وخاصة تلك الترتيبات التي تتعلق بالإئتمان المقدم من جانب البنك المركزي في الدول النامية حيث تتسم الأسواق النقدية والمصرفية والمالية في العديد من تلك الدول بالضعف وعدم الكفاءة والإفتقار إلى المرونة وبصفة خاصة في ظل وجود سوق للأوراق المالية الحكومية.

الجدير بالذكر أنه بدون تنظيم جيد وبدرجة كافية للأسواق المالية، فإن منع الحكومة من الحصول على ائتمان مباشر من البنك المركزي ، ربما يؤدي إلى الإفراط في تقييد الإنفاق الحكومي ، حتى أنه قد يصعب تغطية العجز المؤقت بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وقد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى فقدان السياسة المالية لمرونتها .

وبذلك قد يكون التخفيف من القيود على الإئتمان المقدم من جانب البنك المركزي للحكومة – مطلبا مرحليا مؤقتا، على الرغم من أنه يبدو مكلفا – في ظل اشتراطات صيغة استقلالية البنك المركزي – حيث يعزى ذلك إلى تخلف الأسواق النقدية والمالية .

وبناء على ذلك، لاينبغي أن يكون التخفيف المؤقت للقيود على الإئتمان سببا في إعاقة تنمية الأسواق النقدية والمالية، كما لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى الإفراط في إضعاف استقلالية البنك المركزي، بل ينبغي السعي نحو تحقيق درجة كافية من التطور والنمو للأسواق المالية والنقدية حتى يمكن زيادة مدى استقلالية البنك المركزي.

7-مشكلة عدم الإتساق الزمني والتحيز التضخمي، والتي تتمثل في وجود إغراء لدى البنك المركزي بالاحتمال أن يلجأ إلى تحفيز الإقتصاد في الوقت الحاضر على حساب تحمل معدل التضخم مرتفع في المستقبل. وتفسير ذلك هو أن البنك المركزي قد يتعهد بالعمل على تحقيق هدف استقرار الأسعار، إلا أنه قد يضطر للتخلي عن هذا التعهد تحت إغراء حفز الناتج و التوظيف في الأجل القصير، مقابل تضحية قليلة في صورة ارتفاع معدل التضخم[1].

[1]- سهام السويدي، مرجع سابق، ص: 50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

غير أن الأجل الطويل قد يحمل في طاياته ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم بصورة قد يضطر البنك المركزي معها أن يختار من بين أمرين كلاهما سيء(قبول معدل تضخم مرتفع بما له من عواقب على النمو والرفاهية، أو تخفيض مستوى الناتج من خلال تكميش الإقتصاد لفترة زمنية معينة)، لكن الأمور لن تقف عن هذا الحد، بل قد تكتشف الوحدات الإقتصادية من منتجين ومستهلكين هذه الخطط، وقد تزداد توقعاتهم التضخمية بصورة تدفع معدل التضخم المتوقع إلى الزيادة في الأجل الطويل، وتقضي على كافة مكاسب زيادة الناتج في الأجل القصير. وهناك جهد كبير من الأدب المرتبط بااستقلالية البنك المركزي أعطى هذه الظاهرة أهمية خاصة، وقدم لها العديد من الحجج والتي يذكر منها:

أ- اللجوء إلى طريقة القواعد الملزمة للبنك المركزي في مجال تنفيد تعهداته بالعمل على استقرار الأسعار، أي القواعد مقابل حرية التصرف .

ب-تعيين محافظ للبنك المركزي من النوع المحافظ والمشهور عنه أنه يتمتع بدرجة عالية من التعهد باستقرار الأسعار وكراهية التضخم بصورة تفوق توقعات الجمهور، وبصورة تقضي على التحيز التضخمي ، أو مايطلق عليه نموذج *(Rogoff 1985) للتحفظية.

ت-اللجوء إلى تعيين محافظي البنوك المركزية في ظل علاقة تعاقدية وإتباع مبدأ التعويض المالي والاستمرارية في الوظيفة بناء على أداء المحافظ في مواجهة التضخم وتحقيق هدف استقرار الأسعار، وهو الأسلوب الذي اتبع مع محافظ البنك ، النيوزيلاندي وحقق بعض النجاح .

ث-دور وكيفية تكوين مجالس البنوك المركزية حيث يكون لذلك تأثيرا كبيرا على طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة ،ففي بعض الحالات يمثل المجلس القناة الرسمية للحكومة لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي ، وكذلك إذا كانت الحكومة هي التي تقوم بتعيين غالبية المجلس، بحيث أنه بالنسبة للبنوك التي تتمتع بالاستقلالية هناك بعض القيود على التعينات من قبل الحكومة في هذه البنوك ومثال ذلك أن تكون بعض الوظائف من خارج الحكومة. وبذلك فإن الإهتمام بجانب استقلالية البنوك المركزية وقدرتها على حسن إدارة السياسة النقدية بفعالية بما يتواءم وعلاقتها بالسياسة الحالية يؤدي حتما إلى تحقيق إستقرار اقتصادي[1].

[1]- سهام محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص:51 52.

* يعتبر Rogoff أول من بين أن تفويض السلطة النقدية إلى كيان مستقل يكون تركيزه الأساسي منصبا على إستقرار الأسعار هو الحل الأمثل لمشكلة عدم الإتساق الزمني للسياسة النقدية . لذلك صممRogoff نموذجه عام 1985 والذي أوضح فيه أن المجتمع سيكون في وضع أمثل إذا تم تعيين مسؤل متحفظ في البنك المركزي تكون تفضيلاته فيما يخص التضخم والتوظيف مختلفة عن تفضيلات المجتمع .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث : محددات و أساليب قياس إستقلالية البنك المركزي

إن تحديد إستقلالية أي بنك مركزي تحتاج لمحددات ومؤشرات تقيس نسبة هذه الاستقلالية. لذلك يجب التميز بين المحددات والمؤشرات، فاالأولى يقصد بها العوامل المختلفة سواء كانت إقتصادية منها أو سياسية التي تؤثر على درجة استقلالية البنوك المركزية وبالتالي تختلف من دولة لأخرى. أما الثانية فهي المعايير التي يمكن تحديد درجة استقلالية أي بنك مركزي وفقا لها.

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

- **المطلب الأول: محددات استقلالية البنك المركزي.**
- **المطلب الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي.**

المطلب الأول: محددات إستقلالية البنك المركزي

أجريت العديد من الدراسات الإقتصادية التي تبحث في طبيعة وتحديد مستوى العلاقة بين درجة إستقلالية البنوك المركزية وبعض المتغيرات الإقتصادية مثل التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة. وفيما يلي إستعراض لطبيعة العلاقة التي تربط بين إستقلالية البنوك المركزية وأهم هذه المتغيرات الإقتصادية.

الفرع الأول: الإستقلالية والتضخم :

يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية، أنه إذا كان البنك المركزي مستقلا وبعيدا عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة أو البرلمان ، فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى إنخفاض معدلات التضخم وتعمل على إستقرار مستويات الأسعار.

أجريت بعض الدراسات التي تبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، ومن ضمن هذه الدراسات دراسة لكل من باد و باركين (**Bade and Parkin**) بعنوان "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية".

إستخدم المؤلفان بيانات 12 دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا وايطاليا وكندا وسويسرا وأستراليا و السويد وبلجيكا وهولندا . لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية لتلك الدول ومعدلات التضخم بها خلال فترة ما بعد بريتون وودز (أي بعد عام 1944) . وقد تم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية في تلك الدول من خلال درجة التأثير المالي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من قبل الحكومة على البنوك المركزية، حيث حددت درجة هذا التأثير من خلال مقدرة الحكومة على التأثير على مرتبات أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ومقدرة الحكومة على التحكم في ميزانية البنك وتوزيع الأرباح. كذلك تم إستخدام مقياس أخر هو درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي وذلك من خلال مقدرة الحكومة على تعين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم وعدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي وهل يحق لهم التصويت أم لا ، وإذا ماكان القرار النهائي لإقرار السياسة النقدية بيد البنك المركزي أو بيد الحكومة.

أثبتت نتائج الدراسة أن الإستقلالية المالية للبنوك المركزية والمحسوبة عن طريق درجة التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم، بمعنى أخر لم يكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية للبنوك المركزية ومعدلات التضخم. أما بالنسبة للعلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية، والناتجة عن تأثير الحكومة على سياسة البنك، ومعدلات التضخم، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الإثنين وهي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس صحيح . وكمثال على ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات التضخم في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكها المركزية بأعلى درجة من الإستقلالية ، كانت تلك المعدلات هي أقل معدلات دول المجموعة التي تم دراستها.[1]

ويمكن التفرقة بين جانبين للتضخم:[2]

1- المعارضة المالية للتضخم:

يدافع مؤيدوا هذا الإتجاه وعلى رأسهم بوسين عن رؤية جديدة للسياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، والتي تتحدد حسب رأيه بفعل درجة المعارضة المالية للتضخم وفاعلية القطاع المالي، ومعارضيها من خلال النظام السياسي ضد التضخم، ووفقا لبوسين فإن العلاقة السببية بين استقلالية البنك المركزي والتضخم المنخفض تعتبر مضللة ، حيث يؤكد بأن الإدارة الذاتية للبنك المركزي ليس لها أي أثار ملحوظة على التباين في معدلات التضخم عبر البنك، ويشير لوجود عامل يفسر التداخل السلبي بين استقلالية البنك المركزي ومستوى التضخم بالمعارضة المالية للتضخم في الدولة .

كما أنه قد اختبر مجموعة فروض تتعلق بالمؤشرات التي تفسر وتقيس المعارضة المالية للتضخم:

أ- إن الدول ذات القطاعات المالية التي تمتلك نظام مصرفي شامل يتوقع أن تواجه معارضة مالية قوية ضد التضخم عن الدول التي ليس لديها مثل هذه القطاعات.

[1]- سهام السويدي، مرجع سابق، ص: 54.

[2]- مرجع نفسه، ص ص: 54- 57.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب-الدول التي تمتلك قوة رقابية أقل من البنك المركزي على القطاع المالي يتوقع أن يكون لديها معارضة مالية أكثر من التضخم.

ت-الدول ذات الأنظمة الحكومية الفدرالية (الإتحادية) يتوقع أن يكون لديها معارضة مالية أكثر فاعلية ضد التضخم.

2-معارضة الأفراد للتضخم:

إن تأييد الأفراد لهدف استقرار الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة الأخرى لإستقلالية البنك المركزي، حيث أنه لا يجب تحليله منفصلا عن المعارضة المالية للتضخم .

فالخبرات التاريخية التي اكتسبها شعب ما من معاناته من معدلات التضخم المرتفعة والجامحة من شأنها أن تشكل رغبة شعبية عامة في عدم تكرار حدوث ذلك في المستقبل وبالتالي تؤدي إلى وجود إجماع شعبي على ضرورة تبني سياسات نقدية مكافحة للتضخم من خلال تفويض السلطة النقدية إلى بنك مركزي مستقل.

لذلك هناك علاقة سببية مزدوجة الإتجاه بين معدل التضخم ودرجة الإستقلالية، ففي حين تؤدي إستقلالية البنك المركزي إلى تخفيض معدل التضخم في الأجلين المتوسط والطويل، فإن ارتفاع معدلات التضخم لفترة زمنية طويلة من شأنه أن يوجد بنكا مركزيا مستقلا في المستقبل البعيد.

الفرع الثاني: الإستقلالية و الناتج المحلي:

هناك عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي في حين أن معظم الدراسات اهتمت بالعلاقة بين درجة الإستقلالية ومعدلات التضخم. ومن الجدير بالذكر أن معظم الدراسات التي درست العلاقة بين درجة الإستقلالية ومعدل التضخم كدراسة باد و باركين توصلت إلى أن هناك علاقة قوية بينهما ، بينما اختلفت نتائج الدراسات التي بحثت في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي ، حيث أثبتت بعض الدراسات أنه لاتوجد علاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة موجبة بينهما .

فبالنسبة للدراسة السابقة التي قام بها كل من **(Grilli Masciandaro and Tabellini)** بحث المؤلفون أيضا العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة استقلالية البنوك المركزية بالمقياسين الإقتصادي والسياسي ولم تظهر نتائج دراستهما أن هناك علاقة بين درجة الإستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

بينما أظهرت نتائج دراسة أخرى قام بها كل من **(De Long and Summers)** إن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي في الدول الصناعية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالاستخدام معدل الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل خلال الفترة (1990 – 1995) ومع اعتبار سنة 1995 هي سنة الأساس . وأظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل، وأكثر تحديدا أنه إذا زادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بنسبة0.4 بالمئة سنويا.[1]

الفرع الثالث: الإستقلالية وعجز الموازنة العامة:

هناك بعض الدراسات التي بحثت في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنة العامة ، وذلك من منطلق أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الإستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومات من تمويل عجز الموازنة بإصدار مزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذون الخزانة ، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الإستقلالية أن تفعل ذلك.

فقد قام باركين بإعداد دراسة عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة في 12 دولة صناعية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بمعنى أنه كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي . فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة عجز الموازنات العامة إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال فترة الدراسة(1983– 1955) بلغ تقريبا صفر، علما أن هاتين الدولتين يتمتع بنكاهما المركزيان بأعلى درجة استقلالية ، هذا بينما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عجز الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الإستقلالية كانت سالبة، بمعنى أن إنخفاض درجة إستقلالية البنك المركزي يصاحبه زيادة في نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي [2].

[1]– سهام السويدي، مرجع سابق، ص: 58.

[2]– مرجع نفسه، ص: 59.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني : معايير إستقلالية البنك المركزي

كما رأينا في المطلب السابق فقد أجريت مجموعة من الدراسات لتحديد مدى إستقلالية البنوك المركزية، وهذه الدراسات إجتمعت على مجموعة من المعايير التي يمكن إستخدامها لقياس درجة إستقلالية البنك المركزي، مع التباين في ترتيب هذه المعايير، والوزن النسبي لكل منها، ويمكن أن نعطي مجموعة من المعايير:

الفرع الأول: توصيف عملية تعين المحافظ

من الملاحظ أنه في معظم بلدان العالم يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنوك المركزية من قبل السلطة التنفيذية (الحكومة) وهذا لايتعارض مع إستقلالية تلك البنوك، إلا أنه في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الإستقلالية فإن هناك قيود و محددات على الحكومة الإلتزام بها في مجال تعيين و إقالة محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجالس إدارتها. ومن أهم هذه القيود:

- ضرورة وجود نسبة معينة من التعليمات تحد من انفراد الحكومة في هذا المجال.
- عند تعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي يشترط أخذ موافقة البرلمان قبل التعيين.
- تحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبيا.

وعلى هذا الأساس فإنه كلما كانت المدة القانونية لمحافظ البنك المركزي وباقي أعضاء مجلس لإدارة أطول فإن البنك يكون أكثر إستقلالية.[1]

الجدول رقم(1) : يمثل معيار المحافظ .

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
المحافظ	**(أ) فترة الوظيفة**	0.2	
	▪ أطول من 8 سنوات		1.00
	▪ 5سنوات		0.75
	▪ 4- سنوات		0.25
	▪ أقل من 4سنوات		0.00
	(ب) تعيين المحافظ		
	▪ مجلس المصرف المركزي		1.00
	▪ هيئة من مجلس المصرف المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية		0.75

[1]- خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سابق، ص: 10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	▪ السلطة التشريعية		0.50
	▪ –السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء)		0.25
	▪ –عضو أو عضوان من مجلس الوزراء		0.00
	(ج) الرفض (الطرد):		
	▪ غير منصوص عليه		1.00
	▪ لأسباب لاتتعلق بالسياسة		0.83
	▪ استنساب مجلس المصرف		0.67
	▪ استنساب السلطة التشريعية		0.50
	▪ طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية		0.33
	▪ استنساب السلطة التنفيذية		0.17
	▪ طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية		0.00
	(د) هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		
	▪ كلا		1.00
	▪ بإذن من السلطة التنفيذية		0.50
	▪ لا يوجد تشريع يمنع ذلك		0.00

المصدر : عزوز علي، **مداخلة بعنوان "قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة"**، في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص ص: 5 . 6

من خلال الجدول رقم **(1)** يتضح لنا أن معيار المحافظ تتحكم فيه أربعة متغيرات ألا وهي: فترة توظيفه التي تتحدد من أدنى فترة وهي أقل من 4 سنوات إلى أقصى فترة وهي تكون أطول من 8 سنوات و كذلك الجهة التي تعين المحافظ و يكون من قبل مجلس المصرف المركزي أو هيئة من مجلس المصرف المركزي أو السلطة التنفيذية والتشريعية أو السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) أو عضو أو عضوان من مجلس الوزراء. أما بالنسبة للطرد فيكون إما غير منصوص عليه لأسباب لاتتعلق بالسياسة أو استنساب مجلس المصرف أو إستنساب السلطة التشريعية أو طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية أو إستنساب السلطة التنفيذية أو طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية . أما المتغير الأخير فيكون هل يقلد المحافظ وظائف

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أخرى في الحكومة ويكون هنا الإجابة إما با كلا أو بإذن من السلطة التنفيذية أو لايوجد تشريع يمنع ذلك .

وحسب الجدول رقم **(1)** حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة إستقلالية(1.00) فيما يخص هذا المعيار (المحافظ) يجب أن يكون :

1- مدة خذمات المحافظ أطول من 8 سنوات.
2- تعيين المحافظ يكون من قبل مجلس البنك المركزي.
3- رفض وطرد المحافظ غير منصوص عليه.
4- عدم تقليد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة.

الفرع الثاني: توصيف عملية صياغة السياسة النقدية

إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد وإختيار قطاعات و أنشطة خطط التنمية الإقتصادية المستهدفة يكون أكثر إستقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية. أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة ويتولى البنك المركزي تنفيدها و تحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل تابع للحكومة ويسير وفقا للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة. [1]

الجدول رقم(2): يمثل معيار صياغة السياسة النقدية .

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
	(أ) من يصوغ السياسة	**0.15**	
	▪ المصرف فقط		**1.00**
	▪ المصرف يشارك ولكن تأثيره ضئيل		**0.67**
	▪ المصرف يوصي الحكومة فقط		**0.33**
	▪ ليس للمصرف قول		**0.00**
	(ب)من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض		
	▪ المصرف في حالة المشكلة مبينة في التشريع ،أو القانون		**1.00**

[1]- ناجية عشور، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013- 2014، ص: 22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

صياغةالسياسة النقدية	▪ الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل المصرف		**0.80**
	▪ هيئة من مجلس المصرف والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .		**0.60**
	▪ السلطة التشريعية على قضايا السياسة		**0.40**
	▪ السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعاية		**0.20**
	▪ السلطة التنفيذية لها الأولوية غير مشروطة		**0.00**
	(ج) دور المصرف في عملية إعداد الموازنة		
	▪ للمصرف دور نشيط		**1.00**
	▪ ليس للمصرف تأثير		**0.00**

المصدر : عزوز علي، مرجع سابق، ص ص: 6 7.

من خلال الجدول رقم **(2)** يتضح لنا أن معيار صياغة السياسة النقدية تتحكم فيه ثلاث متغيرات تتمثل فيما يلي : أولا من يصوغ السياسة هل المصرف فقط أو المصرف يشارك ولكن تأثيره ضئيل أو المصرف يوصي الحكومة فقط أو ليس للمصرف قول ثانيا من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض هل المصرف في حالة المشكلة مبينة في التشريع أو القانون أو الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل المصرف أو هيئة من مجلس المصرف والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أو السلطة التشريعية على قضايا السياسة أو السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعاية أوالسلطة التنفيذية لها الأولوية غير مشروطة ثالثا دور المصرف في عملية إعداد الموازنة وتكون إما للمصرف دور نشيط أو ليس للمصرف تأثير.

وحسب الجدول رقم **(2)** حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية(1.00) في معيار صياغة السياسة يجب أن يكون:

1- البنك هو المسؤول الوحيد عن صياغة السياسة النقدية .

2- أن يكون المصرف صاحب الكلمة الأخيرة، في حل التعارض بينه وبين السلطة التنفيذية فيما يخص توجيه السياسة النقدية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- أن يكون للمصرف دور نشيط في عملية إعداد الموازنة.

الفرع الثالث: توصيف أهداف البنك المركزي :

يكون البنك المركزي أكثر إستقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار.

مرتبطة أيضا بعوامل أخرى، منها تعدد الأهداف، والإمكانيات البشرية العاملة في البنك المركزي، التقاليد التي تحكم علاقات العمل بين السلطة النقدية والحكومة، والصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي، بالإضافة إلى إمتداد صلاحية البنك المركزي لتشمل سياسة سعر الصرف وذلك لشدة إرتباط فعالية السياسة النقدية بسياسة سعر الصرف.[1]

الجدول رقم(3): يمثل معيار أهداف البنك المركزي

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
أهداف البنك المركزي	(أ)**استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة**	0.15	
	▪ استقرار الأسعار (الهدف الوحيد)		1.00
	▪ استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي		0.60
	▪ استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة (مثل العمالة الكاملة)		0.40
	▪ لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون		0.20
	▪ الأهداف المدونة لا تتضمن إستقرار الأسعار		0.00

المصدر : عزوز علي، مرجع سابق، ص: 7.

من خلال الجدول رقم (3) يتضح لنا أن معيار أهداف البنك المركزي يتحكم فيه متغير وحيد ألا وهو استقرار الأسعار وهو الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب القانون والبنك المركزي له الكلمة

[1]- فطيمة الزهرة بوليفة، **أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص: 21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة وهذا المتغير يتحدد إما بإستقرار الأسعار (الهدف الوحيد)أو استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي أواستقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة(مثل العمالة الكاملة) أو لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون أو الأهداف المدونة لا تتضمن إستقرار الأسعار.

وحسب الجدول رقم (3) حتى تكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) من حيث معيار الأهداف يجب أن يكون:

1- هدف البنك المركزي هو وحيد وهو المحافضة على الأسعار، واستقرار العملة وتقل استقلاليته كلما تعددت الأهداف .

الفرع الرابع: مدى إلتزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي:

تكون البنوك المركزية أكثر إستقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للإستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية حيث وضعت معظم البلدان قيودا مشددة على إمكانية إقراض الحكومة من بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى التضخم. إلا أن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الثانوية، وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لايتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالإتفاق مع البنك المركزي، وهذا الجانب يعزز من درجة إستقلالية البنك المركزي.[1]

[1]- ناجية عاشور، مرجع سابق، ص: 22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم(4): يمثل معيار مدى إلتزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي.

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
حدود إقراض الحكومة	(أ) **التسليف(avances) حدود الإقراض غير المورق**	0.15	
	▪ التسليف غير مسموح به		1.00
	▪ التسليف مسموح باحدود الصارمة		0.67
	▪ التسليف مسموح به بحدود مرنة		0.33
	▪ لا يوجد حدود قانونية للإقراض		0.00
	(ب) إقراض توريقي	0.1	
	▪ غير مسموح به		1.00
	▪ مسموح بحدود صارمة		0.67
	▪ مسموح بحدود مرنة		0.33
	▪ لايوجد حدود قانونية لإقراض		0.00
	(ج) شروط الإقراض (استحقاق، سعر الفائدة والكمية)	0.1	
	▪ السلطة للمصرف		1.00
	▪ معينة باقانون المصرف		0.67
	▪ متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية		0.33
	▪ تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط		0.00
	(د) المقترضون المحتملون من المصرف	0.05	
	▪ الحكومة المركزية فقط		1.00
	▪ جميع مستويات الحكومة		0.67
	▪ جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة		0.33
	▪ القطاع العام والخاص		0.00
	(هـ) حدود إقراض المصرف معرفة في :	0.05	
	▪ كمية النقود.		1.00
	▪ كنسبة من التزمات المصرف أو رؤوس الأموال .		0.67

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	▪ كنسبة من إيرادات الحكومة.		0.33
	▪ كنسبة من نفقات الحكومة.		0.00
	(و) استحقاق القروض	0.025	
	▪ خلال ستة اشهر		1.00
	▪ خلال سنة		0.67
	▪ أكثر من سنة		0.33
	▪ لاتحديد في القانون		0.00
	(ز) أسعار الفائدة على القروض يجب أن تكون:	0.025	
	▪ أعلى من حدود دنيا		1.00
	▪ أسعار السوق		0.75
	▪ أقل من حدود دنيا		0.50
	▪ سعر الفائدة غير مذكور		0.25
	▪ لافائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي		0.00
	(ح) البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع اوراق مالية للحكومة في السوق الاولية	0.025	
	▪ نعم		1.00
	▪ كلا		0.00

المصدر : عزوز علي، مرجع سابق، ص ص: 8 – 10.

من خلال الجدول رقم **(4)** يتضح لنا أن معيار حدود إقراض الحكومة تتحكم فيه ثمانية متغيرات وتتمثل فيمايلي : أولا التسليف حدود الإقراض غير المورق ويكون إما غيرمسموح به أومسموح باحدود الصارمة أو مسموح به بحدود مرنة أو لا يوجد حدود قانونية للإقراض ثانيا إقراض توريقي ويكون كذلك إما غير مسموح به أو مسموح بحدود صارمة أو مسموح بحدود مرنةأو لايوجد حدود قانونية لإقراض ثالثا شروط الإقراض (استحقاق، سعر الفائدة والكمية) وتكون السلطة للمصرف أو معينة باقانون المصرف أو متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيدية أو تقرير من قبل السلطة التنفيدية فقط رابعا المقترضون المحتملون من المصرف إما الحكومة المركزية فقط أو جميع مستويات الحكومةأو جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة أوالقطاع العام والخاص خامسا حدود إقراض

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المصرف وتكون معرفة في : كمية النقود، كنسبة من التزمات المصرف أو رؤوس الأموال، كنسبة من إيرادات الحكومة، كنسبة من نفقات الحكومة. سادسا إستحقاق القروض ويكون خلال ستة اشهر أو خلال سنة أو أكثر من سنة أو لاتحديد في القانون سابعا أسعار الفائدة على القروض ويجب أن تكون : أعلى من حدود دنيا،أسعار السوق ، أقل من حدود دنيا ، سعر الفائدة غير مذكور ، لافائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي ثامنا البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية وتكون إما نعم أو كلا .

وحسب الجدول رقم(**4**) فإنه حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة إستقلالية(1.00) من حيث معيار حدود إقراض الحكومة يجب على البنك المركزي أن يقوم بما يلي:

1- فرض قيود شديدة على عملية الإقراض للحكومة.

2- يكون التسليف غير مسموح به .

3- شروط الإقراض تكون من طرف المصرف.

4- يجب أن يكون المقترض الحكومة المركزية فقط .

ومنه يمكن إستنتاج عدة مؤشرات لقياس درجة إستقلالية البنك المركزي وهي :[1]

1- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابلبتها للتجديد.

2- الجهة التي تقوم بتعيين لمحافظ .

3- إمكانية إقصاء المحافظ .

4- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى ، والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.

5- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية .

6- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية .

7- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة .

8- أهداف البنك المركزي .

9- مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة.

10- طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.

11-حدود الإقراض الممكن منحه، وشروطه .

[1]- بحوصي مجدوب، **إستقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص ص: 94 95 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل دراسة نظرية لإستقلالية البنك المركزي، حيث تمثلت استقلالية البنك المركزي في وجهين وهما إستقلالية في الأهداف ، وتعني إستقلالية البنك المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية و إستقلالية عملية، وتعني حرية البنك المركزي في كيفية بلوغ غايات وضعتها الحكومة نفسها. وتكمن أهمية إستقلالية البنك المركزي في أن إستقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها. فابعد دراسة مختلف الأبعاد لمفهوم إستقلالية البنك المركزي إتضح أن وجود أراء تؤيد أن إستقلالية البنك المركزي تزيد من مصداقيته كما لا ينفي وجود أراء معارضة ترى أن البنك المركزي يحظى بدرجة عالية من الإستقلالية في ظل نظام الصرف الحر . وبهذا يتضح لنا أن تحديد إستقلالية أي بنك مركزي يحتاج لمحددات والتي تم تصنيفها إلى إستقلالية و التضخم والتي أثبت لنا الدراسات وجود علاقة عكسية بمعنى أن إرتفاع درجة إستقلالية البنك المركزي تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس صحيح أما الإستقلالية و الناتج المحلي فا أظهرت بعض الدراسات علاقة موجبة بينهما والبعض الدراسات الأخرى لم تظهر أي علاقة بينهما والإستقلالية وعجز الموازنة العامة أظهرت لنا الدراسة وجود علاقة عكسية بينهما إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعنى كلما زادت درجة إستقلالية البنوك المركزية كلما إنخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين لنا مؤشرات تقيس نسبة هذه الإستقلالية والتي تم الإعتماد فيها على عدة معايير من ضمنها درجة إستقلالية المحافظ و صياغة السياسة النقدية و أهداف البنك المركزي ....إلخ .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

تمهيد:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام داخل البلد الواحد، أما في حالة المعاملات الإقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماما، بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبني عليه التعامل ويطلق عليه سعر الصرف، وبحكم أن هذا الأخير يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الإقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، الأمر الذي يجعله يعيش تقلبات حادة بسبب عوامل العرض والطلب على العملة الوطنية التي تشكلها هذه المعاملات، لذا يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تجسيد أليات وإجراءات تتحكم في قيمة العملة الوطنية، قصد جعل هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في أن تكون سندا للقرارات الإقتصادية وعاملا مساهما في توجيه وضعية العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية والجزئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإتجاه المرغوب. وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من إختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لاتكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الإقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الإقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، إستقرار الأسعار، التوازن الخارجي. فبعض الدول إتبعت سياسة تثبيت سعر صرفها وربطه إلى مختلف العملات بعد تخليها عن الربط بالذهب، وبلدان أخرى فضلت تعويم سعر صرفها وترك مسألة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل السوق. وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف وذلك بتقسيم الفصل التالي إلى ثلاث مباحث وهي :

- **المبحث الأول : دراسة نظرية لأسعار الصرف.**
- **المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ونظمه .**
- **المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف.**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: دراسة نظرية لأسعار الصرف

كل دولة لها عملتها الخاصة بها التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى إستعمال العمولات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية. وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها حين إذ يجد نفسه مضطرا للقيام بتصريف عملة وطنه بالعملة الأجنبية. لذلك سيشرح هذا المبحث المقصود بسعر الصرف من عدة نواحي من خلال ثلاثة مطالب وهي:

- **المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه .**
- **المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.**
- **المطلب الثالث: أدوات وأهداف سعر الصرف.**

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والإستراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يوجد عدة مفاهيم لسعر الصرف نذكر منها مايلي:

1- يعرف سعر الصرف بأنه" نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى"[1] .

2- يطلق سعر الصرف على" عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية وأحيانا يعبر عن سعر الصرف بعدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية " [2].

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، **سوق الصرف الاجنبي**، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص: 17.

[2]- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص: 385.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- يعرف سعر الصرف بأنه" ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم" [1].

4- يعرف سعر الصرف عادة بأنه" سعر وحدة من عملة أجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية فسعر إذا هو قيمة أو سعر عملة معبرا عنه بعملة أخرى" [2].

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف سعر الصرف بأنه :

هو عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية إلى عملة أجنبية كذلك يعتبر أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر :[3]

1- التسعير المباشر :

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وفي الوقت الحالي قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى .

X dollars= 1 DA

2- التسعير غير المباشر :

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر إذ يقاس الدولار بعدد الوحدات من الدينار الجزائري ، مثلا : **dollars = X DA**

---

[1]- سي محمد كامل، **مدخل الإقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنسر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 136.

[2]- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص: 838.

[3]- زيان بغداد، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2012- 2013، ص: 15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف

هناك ثلاث وظائف لسعر الصرف يمكن عرضها فيما يلي : [1]

1- **وظيفة قياسية** : حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لأغراض قياسية و مقارنة لأسعار المحلية (السلعة المعينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية .

2- **وظيفة تطويرية** : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب أخر ، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع إستيرادات معينة. و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3- **وظيفة توزيعية** : يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي و الثروات الوطنية بين دول العالم.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض و الطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين أشكال سعر الصرف نذكر:

الفرع الأول : سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي

إن سعر الصرف يربط بين أسعار مختلف السلع في الأسوق المحلية و أسعارها في الأسواق العالمية لذلك فهو يأخذ عدة أشكال تتضح من خلال القدرة التنافسية بين الدول ويمكن تحدد الأشكال التالية لسعر الصرف:

[1]- ريم قوت ، **المعالجة المحاسبية لتغيرات سعر الصرف دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2012 – 2013، ص ص: 4 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-سعر الصرف الإسمي :

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، كما ينقسم إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية . وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[1].

2-سعر الصرف الحقيقي :

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية [2].

في الواقع لايهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي باقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم إقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو مايعرف بسعر الصرف الحقيقي[3]. ويأخذ سعر الصرف الإسمي بنسب التضخم ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة التالية:[4]

$$Re=(Pt/Pd)E$$

E: سعر الصرف الاسمي.

Pt:مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

Pd: مستوى الأسعار المحلية.

ونشير إلى أنه كلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض. وتعديل سعر الصرف الإسمي بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات (أي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي) .

---

[1]- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2005 ، ص: 104.

[2] – **Bernard guilloche, Annie kawechi , èconomiè internationale, Edition dunod, paris, 2000, p: 142.**

[3]- بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،الكويت، العدد23 ، 2003، ص: 2.

[4]- سليمة سيساوي ، **سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص: 6 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني : سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف التوازني

عادة مايتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها مايلي:

1- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى[1] .

وينقسم إلى:[2]

أ- **سعر الصرف الفعلي الإسمي** : عبارة عن مؤشر يقيس فروقات أسعار الصرف للبلد المعني مقارنة بمجموعة من الشركاء .

ب-**سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو المعدل المرجح بمؤشرات أسعار الصرف الحقيقة بين البلد المعني و مجموعة من الشركاء التجاريين.

2- سعر الصرف التوازني:

يمثل سعر الصرف التوازني *e توازنا مستديما لميزان المدفوعات عندما ينموا الاقتصاد بمعدل طبيعي، وهو سعر الصرف السائد في ظروف إقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الإسمية(النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من ضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي وتحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني[3].

---

[1]- مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974- 2003** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نمدجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2010- 2011، ص: 5.

[2]- عبدالمطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**، دار الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص: 27 .

[3]- أمال خوالد، **دور سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016 - 2017، ص: 6.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: أدوات وأهداف سعر الصرف

إن سياسة سعر الصرف تستعمل لأغراض كثيرة أهمها إعادة التوازن في الإختلالات الحادثة في الميزان التجاري خصوصا وفي ميزان المدفوعات عموما. وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

الفرع الأول: أدوات سعر الصرف:

لا بد من توفر عدة أدوات ووسائل لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف وأهمها ما يلي:[1]

1-تعديل سعر صرف العملة:

عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدغوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر الصرف الثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فانه تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي. إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

أ- إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة ألى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

ب-ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

ت-ضرورة توفر إستقرار ف الأسعار المحلية، وعدم إرتفاعها بعد التخفيض حتى لاينعكس هذا الإرتفاع في صورة إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

ث-عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.

ج- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة و المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

ح- الإستجابة لشرط مارشال ليرنر والقاضي بأن تكون : em+ ém> 1

أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لايؤدي بالضرورة إلى تحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات. حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا، وبعد ذلك يبدأ بالتحسن على صيغة الحرف

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 134- 137.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

اللاتيني J، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الإستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة موالية إتجاه الكميات نحو الإرتفاع لكي تغطي أثر السعر. كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي يجب ألا يكون كبيرا جدا. مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

2-إستحدام إحتياطات الصرف:

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الإحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

3-إستخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر إنهيار هذه العملة. في النظام النقدي الأوربي عندما إعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية. إلا أن التكلفة المرتفعة لقرض تهدد النمو.

4-مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي. ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

أ- منع التسوية القبلية للواردات.

ب-الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

ت-تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ث-تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لايمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم.

5-إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض أثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا. إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: [1]

1- مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى تكوين مايسمى بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم إعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا إنطلاقا من سنة 1983 وتتلخص هذه الظاهرة في المراحل التالية:

- إنخفاض في مستوى التضخم المستورد بسبب أنخفاض تكاليف الإستيراد.
- تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف الأرباح .
- تمكن المؤسسة من ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط وتحقيق عوائد إنتاجية.
- تتمكن المؤسسات من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

2- تخصيص الموارد:

يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي إلى عدة نتائج إيجابية نذكر منها:

- جعل الإقتصاد أكثر تنافسية وبتالي تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا مايعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير.
- تقليل عدد السلع التي تم إستيرادها، وزيادة الإنتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

3- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة فتوجد حالتين له هما:

- إنخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي ينتج عنه إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) وبتالي تنخفض القدرة الشرائية للعمال (إنخفاض الدخل الحقيقي)

[1]- فوزية صالحي ، **إنعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي (النموالإقتصادي، التضخم، حركة رؤوي الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016، ص: 11.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- إنخفاض سعر الصرف الإسمي (إرتفاع سعر الصرف الحقيقي) الذي ينتج عنه إنخفاض القدرة التنافسية، فيؤدي بدوره إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص إستثمارها.

4-تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي إعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية. كما إعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات. ومابين 1970- 1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، غير هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد. وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ونظمه

إن من يتتبع الأحداث الإقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، والمتتبع للأحداث غير الإقتصادية يرى أيضا أن سعر الصرف مرأة عاكسة لها ويكاد يقتنع بأن تحركاته تقترب من أن تكون عشوائية، كالعشوائية التي تتسم بها تلك الأحداث ولكن الحقيقة تشير إلا أن سعر الصرف ماهو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الإقتصادية الكلية (وبدرجة أقل لغيرها) لأن الإقتصاد هو علم اجتماعي يتأثر بمختلف الأحداث ويستجيب لها، وعليه فإن سعر الصرف لايشذ في ذلك عن بقية المتغيرات المكونة للفعاليات الإقتصادية كما لسعر الصرف العديد من الأنظمة ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف والتعرف على أنظمته سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي :

- **المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف.**
- **المطلب الثاني:العوامل الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.**
- **المطلب الثالث: العوامل غير الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.**

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

يعد إختيار نظام الصرف الملائم للإقتصاد مهما جدا لأية دولة، باعتباره عنصرا من عناصر السياسة الإقتصادية الكلية ناهيك عن دوره في التصحيح الإقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على الإقتصاديات الشريكة للدولة.

وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف؟

يعرف نظام الصرف على أنه مجموعة القواعد التي تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك الصرف. وهناك عدة أنواع من أنظمة الصرف والتي تتوزع كما يلي: أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف العائمة و الرقابة على الصرف[1].

[1]– **Amina Lahreche– Revil , L'èconomie Mondiale 2000 ,Edition la Dècouverte , collection repères , paris , 1999 p: 93.**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الأول: نظام أسعار الصرف الثابتة :

يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم أسعار الصرف الثابتة وهي:[1]

1- سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة:

في ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كا دولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني.....إلخ ونجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

2-سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات:

في ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر إستقرارا بالنسبة لسعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع الدول النامية تتبع هذا النظام

3-سعر الصرف الثابت المرن:

أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف. في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبيا حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها.

[1] – نفيسة ناصري، **أثر سعر الصرف على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعة 2010- 2011، ص ص: 73 74.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4-تقييم أسعار الصرف الثابتة

لكل نظام سعر صرف مزايا وعيوب خاصة به، ومن بين مزايا هذا النظام نجد أن الإستقرار النسبي في مستويات الأسعار بين دول العالم المختلفة يؤدي إلى تقليص حالة عدم التأكد بشأن أسعار الصرف المطبقة وكذلك تقليص عدم الإستقرار على مستوى الأسعار، مما يقود إلى إتساع وتطور حجم التجارة الدولية بالإضافة إلى إتساع حركة حرية إنتقال رؤوس الأموال. ومن عيوبه حاجة الدولة في هاذ النظام إلى إحتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبية بشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها تجاه الضغوط السوقية ويمكن تلخيص هذه المزايا والعيوب في الجدول التالي:

جدول رقم(5) يمثل مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف الثابتة

نظام أسعار الصرف الثابتة	
المزايا	**العيوب**
إذا إتسم بالإستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الإقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الإستثمارات والتجارة الدولية.	إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الإستقرار النقدي وعلى الإحتياطات من العملة الأجنبية
يضع سعر الصرف الثابت قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، إذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها هذه	ليس بامقدور الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق. عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول
سعر الصرف الثابت يكون مفيد إذا عرف بالضبط ماهو سعر التوازن لهذه العملة	الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية بالإستمرار للتدخل
سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لايسمح بممارسة سياسة السوق	يتطلب حجم كاف من إحتياطات العملة الأجنبية الانسياق لسياسة نقدية لدول أخرى

المصدر: لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص: 144.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: نظام أسعار الصرف العائمة:

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية هو مايعرف بالتعويم الحر، ويأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف لعائمة وهي:[1]

1- **نظام سعر الصرف المختلط:** يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول الأخرى.

2- **التعويم المدار:** في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغيره حسب المؤشرات التالية:

أ- التغير في حجم الإحتياطات الدولية .

ب-التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي .

ت-التطورات في أسواق النقد الموازية .

3- **التعويم الغير نظيف:** يقصد بالتعويم الغير نظيف تدخل البنك المركزي أو السلطات النقدية متعمدة الحفاظ على سعر صرف العملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات أخرى .

4- **التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام أغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد ويكون التعويم الحر إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق.

[1]- اليامنة الداوي ، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015 - 2016، ص ص:5 6 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- تقييم نظام أسعار الصرف العائمة

من بين المزايا التي تميز هذا النظام عن بقية الأنظمة أنه يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع إحتياج القوى التضخمية أو الإنكماشية عن الإقتصاد وعيوبه تمثلت في أن سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن عرضة لتقلبات واسعة نظرا لحرية شراء وبيع العملات على أساس أسعار تعكس وضع السوق، ويمكن أن يؤدي مثل هذا التقلب إلى ضعف الثقة في العملة بشكل يحدث نوع من الخلل على مستوى التدفقات السلعية والمالية بين الدول.

ويمكننا تلخيص هذه المزايا والعيوب في الجدول التالي:

الجدول(6) يمثل مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف العائمة

نظام أسعار الصرف المعومة	
المزايا	**العيوب**
تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل ألية العرض والطلب وهو مايظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر)	حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف
يمكنها أن تحول دون خسارة الإحتياطيات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية	هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة
في حالة حدوث إختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فانه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي	عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، وعدم التحفيز تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل عبر الحدود، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات.
يمكن إتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد	

المصدر: عبد القادر السيد متولي، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر،الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص: 166.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف:

إن جوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية و الإقتصادية للدولة، وتعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات و المدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له .

1- أهداف نظام الرقابة على أسعار الصرف:

وتشتمل على الأهداف التالية: [1]

أ- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية .

ب- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية .

ت- دعم خطط التنمية الإقتصادية للدولة من خلال الداسة التفضيلية للواردات التي تدعم خطط التنمية.

ث- تنمية الإحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل .

ج- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو المجالات التي تنسجم فيها الإستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسات الإقتصادية للدولة .

ح- إستخذام نظام الرقابة على الصرف كإدارة للسيطرة على قطاعات التجارة الخارجية في الدولة .

خ- تحديد الأولويات التي ستتبع في تخصيص إستخدام الصرف الأجنبي .

د- تحديد من يحق له الحصول على العملة الأجنبية طبقا للأولويات التي تضعها السلطات النقدية.

ذ- تحديد كيفية تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي بين دول العالم المختلفة من خلال تفضيل الإستيراد أو الحد منه .

2- عيوب نظام الرقابة على الصرف

يمكن حصر عيوب نظام الرقابة على الصرف في النقاط التالية : [2]

أ- تقف الرقابة على الصرف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية ، من خلال فرض قيود على حركة التصدير و الإستيراد مما يعيق التنمية الإقتصادية .

ب-تعرقل حرية تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم ، الشيء الذي يعيق تمويل الإستثمارات الدولية .

---

[1]- رجاء بريوط ، **داسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر (1990- 2016)**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة 20 أوث 1955سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 18.

[2]- مرجع نفسه، ص: 19.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ت-يؤدي هذا النظام إلى التضخم المحلي والمبالغة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق الصرف الموازي .

المطلب الثاني : العوامل الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

تتمثل العوامل الإقتصادية في أن هناك العديد من التغيرات الإقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة النقدية. وتتركز أبرز هذه المتغيرات في كمية النقود والدخل وميزان المدفوعات والتغير في الميزان التجاري وكذلك معدلات التضخم ومعدلات الفائدة و الموازنة العامة.

الفرع الأول: كمية النقود:

لقد أخذ الإقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج) . إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود ، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود ، لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا ، وفي ذلك يقول فريدمان (ليس هناك من حالة حصل فيها تغير اساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون ان ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الإتجاه و بالعكس ، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا و صاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الإتجاه) وقد أشار إلى أن مايفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج و تغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما : [1]

1-تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود و تضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الإنخفاض بمقدار النصف تقريبا و تعليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج .

2- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم و التي تتوقف على :

أ- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما إزداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح .

ب-تكلفة الإحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود.

[1]- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ص: 61 62 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويرى فريدمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقتها بالنمو والإستقرارالإقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان على أسعار وهذا يتطلب زيادة في كمية النقود تتراوح بين (3- 5 ٪) سنويا ، وفي الأجل الطويل تعد هذه النسبة ضرورية لتجنب التضخم و الإنكماش أي أن العامل المتغير الحاسم بالنسبة للسياسة النقدية هو كمية النقود كما يرى ذلك النقدويون.

الفرع الثاني: الدخل و الناتج المحلي الإجمالي :

يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره فيه باتجاهين هما : [1]

1- إن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة و النقصان فعند الزيادة سينتعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه ، وهذا هو الأثر الرئيسي

2- مع إفتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلة له مما يدعوا إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيرادات من البلد المصدر، و بالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالي إنخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له، و بالوقت ذاته يترتب على التدفق الرأسمالي إنخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له والذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الإستيرادات، ونتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال و إنخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الأسمالي الخارج مؤديا إلى رفع قية العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها.

الفرع الثالث: ميزان المدفوعات :

يعد التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ولكن الحديث لاينصب على التوازن و الإختلال المحاسبي لأن هذا حتما سيكون حاصلا بسبب إستخدام طريقة القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفوعات، بل أنه يتمحور حول التوازن و الإختلال الإقتصادي فيه ، ويمكن القول بوجود إختلال في ميزان المدفوعات في حالة حصول تباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة عادة ، ويمكن معرفة الإختلال الإقتصادي من خلال : [2]

1- التغير في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي، فالتغير في رصيد الميزان ينعكس بالضرورة على موجودات البلد من الذهب والنقد الأجنبي لأن أية عملية إقتصادية للبلد تتم مع البلدان الأخرى

[1]- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص: 75.

[2]- مرجع نفسه، ص ص: 70 71.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ترافقها حركة نقد أجنبي ولذلك فإن إختلال الميزان تتم تسويته من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي.

2- التغير في ميزان المدفوعات الأساسي الذي يتكون من ميزان الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل إذ يتم من خلاله تحديد حجم الإختلال، وعادة مايتم التصحيح من خلال حركة رأس المال قصير الأجل وتغيرات الذهب و النقد الأجنبي .

3- التغير في السيولة الخارجية والتي تساوي الإحتياطات الرسمية (الذهب والعملات الاجنبية وشريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي) مضافا إليها التغيرات الصافية في الإلتزامات القصيرة الأجل ، ومثل هذا المقياس يوضح الكيفية التي بموجبها تصحيح مواقع الميزان التي تقع فوق الخط من خلال تغير الأرصدة المركزية للبلد من ذهب ونقد أجنبي بما فيها أرصدة البنوك التجارية تجاه البلدان الأخرى .

4- العمليات التلقائية : يتضمن ميزان المدفوعات عمليات تلقائية أو مستقلة وعمليات موازنة ، فالمستقلة تشمل كل العمليات التي تتم بدون ملاحظة وضع ميزان المدفوعات في حين أن عمليات الموازنة هي التي تستهدف تمويل العمليات المستقلة وعليه فالصادرات و الإستيرادات من السلع والخدمات و المدفوعات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال تشكل عمليات ذات طابع مستقل أما عمليات الموازنة فهي عمليات التمويل للفائض في الواردات على الصادرات والذي يتم عن طريق اللجوء إلى الإحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية أو الإقتراض لإيجاد التوازن في الحساب الجاري .

يلعب سعر الصرف دوارا مهما في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يندفع البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل إنخفاض طلب الأجانب على عملته وهذا يعني إنخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي.

الفرع الرابع: التغير في الميزان التجاري:

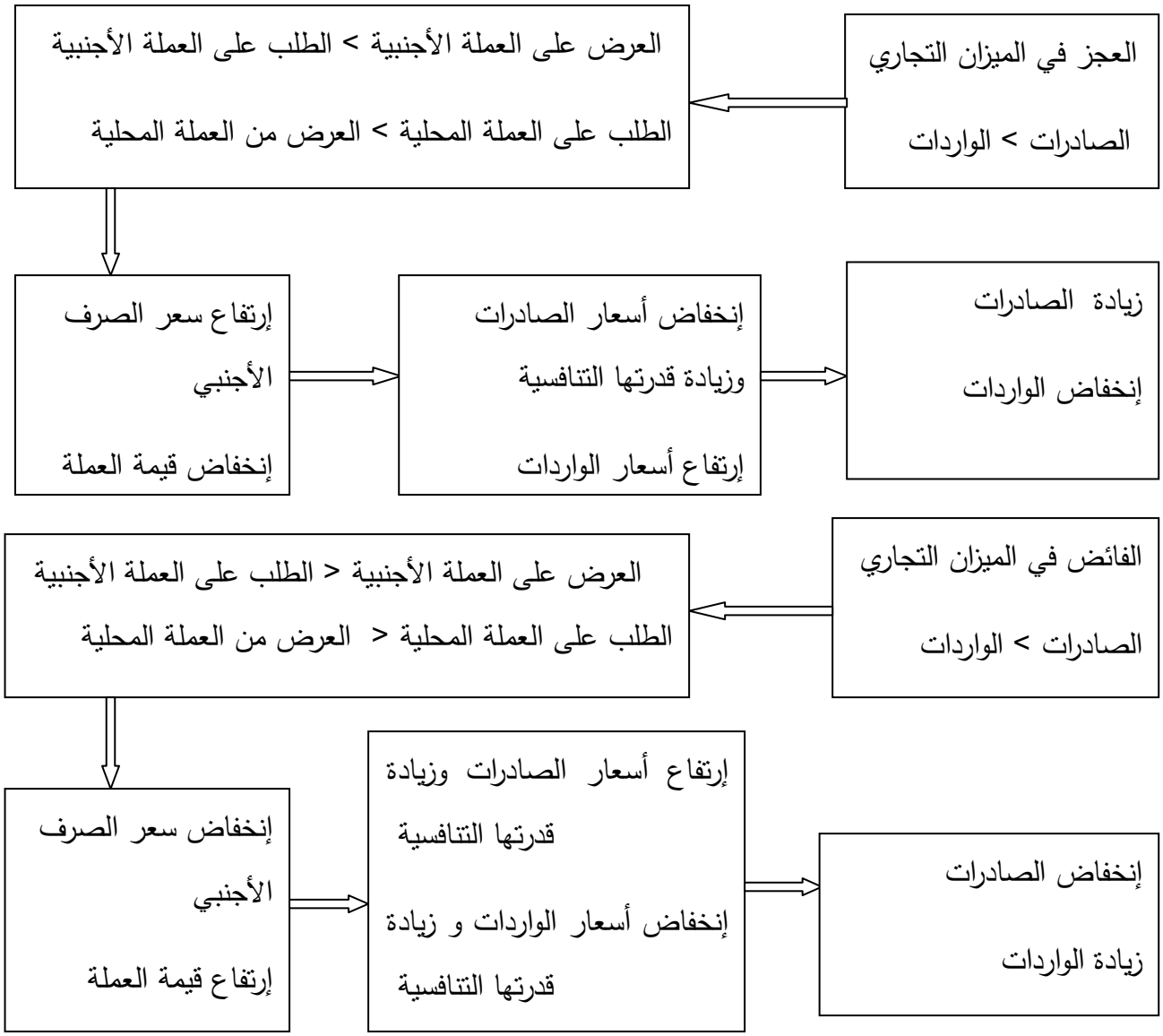
توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث إختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الإستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ماينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية تساهم في إستمرار الإختلال في الميزان . وما يمكن إستنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة و زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.[1]

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1) العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: الحسين دوغة، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970- 2015 دراسة تحليلية قياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016- 2017، ص: 28.

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2010، ص: 79.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الشكل رقم (1) يتبين لنا:[1]

أ- في حالة العجز في ميزان التجاري: تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية مايؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، مايؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي مايؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري.

ب- وفي حالة الفائض في الميزان التجاري: تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية مايؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب مايؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات والذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري .

الفرع الخامس: التضخم المحلي و العالمي:

إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وأن العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:[2]

1- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية القوة الشرائية والتي وضع أسسها العالم الإقتصادي السويدي "كوستاف كاسل" وفقا لأرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بعدها مستوى الأسعار فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة (A) بينما لم تتغيرالأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف ماكانت عليه من قبل وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند إختلاله.

2- القناة الأخرى التي تأتي علاقات سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة نتيجة إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية ولا يقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير على الأجور والتي تؤثر على فاعلية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، وأن أثار تخفيض قيمة العملة (رفع سعر الصرف) على المتغيرات الإقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على كيفية إستجابة الأجور الإسمية و الأسعار لذلك التخفيض فكلما إرتفعت الزيادة في

[1]- الحسين دوغة ، مرجع سابق، ص ص: 33 34.

[2]- رتيبة فنغور ، **دور سعر الصرف في السياسة النقدية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، السنة الجامعية 2013- 2014، ص ص: 44 45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأجور الإسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية ، وهكذا في ظل إرتفاع درجة ربط التأثير الأجري بالمستوى العام للأسعار وفي ظل إقتصاد يميل إلى الإنفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الإسمي على الأجور الحقيقية وبالتالي على مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

وخلاصة القول أن تأثير إرتفاع مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الإستيراد والطلب على النقد الأجنبي وإنخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الإرتفاع ،ومنه يمكن إعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف و تقلباته.

الفرع السادس: أسعار الفائدة:

هناك إرتباط قائم بين سعر العملة وسعر فائدتها، ففي حين يعتبر إرتفاع سعر الفائدة سببا لقوة العملة حسب نظرية التدفقات النقدية يعتبر إنخفاض سعر الفائدة سببا لضعفها وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى المرتبطة بهما. والأسعار المشار إليها في هذاالمجال هي أسعار العملات القابلة للتحويل التي تحددها قوى العرض والطلب وليست الأسعار التي تتدخل السلطات النقدية في تحديد أسعارها. كما أن وضع القوة والضعف المشار إليهما هو وضع القوة والضعف المشار إليهما هو وضع نسبي مقارن بقوة وضعف العملات المقابلة لهذه العملة.

فلو إفترضنا أن هناك توازنا في أغلب الفعاليات الإقتصادية لدولتين، فإن سعر الفائدة العالي في الدولة الأولى سيجعل الأموال تتدفق إليها من الدولة الثانية التي لديها سعر فائدة أقل الأمر الذي يخلق وضعا غير متوازن بينهما قد يصحح عن طريق تعديلات في أسعار الفوائد القائمة بين هاتين الدولتين بحيث يرتفع سعر الفائدة المنخفض للدولة الثانية أو ينخفض سعر الفائدة المرتفع للدولة الأولى أو قد يصحح عدم التوازن هذا عن طريق تعديلات في سعر تبادل عملتي الدولتين المعنيتين بحيث ينخفض سعر عملة الدولة الأولى مقابل عملة الدولة الثانية إلى الحد الذي يوقف فيه تدفق الأموال غير المتوازن بينهما ويمكننا توضيح ذلك أكثر في المثال التالي:

لو فرضنا أن سعر الفائدة في الدولة الأولى هو 3٪ سنويا وأن سعر الفائدة في الدولة الثانية هو 0٪ سنويا وأن سعر تعادل عملتي البلدين هو 3 من عملة الدولة الأولى= 1 من عملة الدولة الثانية. فإنه كنتيجة لذلك سيقوم مواطنوا الدولة الثانية بشراء عملة الدولة الأولى وذلك عن طريق مبادلة وحدة من عملتهم بثلاث وحدات من عملة الدولة الثانية و إستثمار عملة هذه الدولة للحصول على مردود مقابل 3٪ سنويا بدلا من الإحتفاظ بعملتهم التي لاتعطي أي مردود.

وسيستمر التدفق النقدي من الدولة الثانية للدولة الأولى وذلك للإستفادة من فرق الفائدة القائم بين الدولتين طالما بقي مواطنوا الدولة الثانية قادرين في النهاية على إستعادة عملتهم بنفس سعر التبادل القائم أي مبادلة ثلاث وحدات من عملة الدولة الأولى لوحدة من عملتهم الوطنية. إلا أن هذا

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الوضع لايمكن إستمراره ذلك لأن مثل هذا الوضع سيدفع سعر عملة الدولة الأولى إلى التغير حتى يضعف الطلب عليها أي لابد وأن يرتفع سعرها بما يعادل فرق الفائدة البالغ 3٪ حتى يصبح من غير المغري التحويل من عملة الدولة الثانية إلى عملة الدولة الأولى وهذا يعني سعر تبادل يعادل 2.91 من عملة الدولة الأولى ليساوي وحدة من عملة الدولة الثانية.

من هنا نستخلص أن إرتفاع سعر الفائدة سيدفع سعر العملة للإرتفاع بسبب زيادة الطلب عليها الأمر الذي يفسر التعديل المستمر في سعر العملة المواكب لتعديل سعر الفائدة.[1]

الفرع السابع: الموازنة العامة :

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما إتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وإنخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية [2]. ويمكن شرح ذلك في النقطتين التاليتين:

1- عندما تتبنى الحكومة سياسة مالية تحديدية (تقليص الإنفاق الحكومي الصافي) يؤدي إلى زيادة فائض الميزانية أو إلى تقليل العجز فيها وهذا مايقلل الإستيراد ويحفز الصادرات فيزداد تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة مما يؤدي إلى إنخفاض سعر صرف عملة البلد المعني .

2- عندما تتبنى الحكومة سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي الصافي) فإن فائض الميزانية الحكومية ينخفض أو أن عجز هذه الميزانية يزداد من خلال إلتجائها للقروض العامة، وهذا مايرفع أسعار الفائدة الحقيقية مما يحفز تدفق رأس المال الأجنبي وهكذا سيقل عرض عملة البلد المعني في سوق الصرف الأجنبي وبتالي يرتفع سعر صرفها تجاه العملات الأخرى.[3]

[1]- ماهر كنج شكري، مروان عوض، **المالية الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2004، ص ص: 231- 233.

[2]- مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 8.

[3]- صالحي فوزية، مرجع سابق، ص : 9.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني : العوامل غير الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

تلعب العوامل الغير إقتصادية دورا لا يقل أهمية عن العوامل الإقتصادية في التأثير على سعر الصرف. وتتمثل هذه العوامل في الحروب وظروف السوق و خبرة المتعاملين وأوضاعهم وكذلك الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة و مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات و التغيرات في الأسواق المالية و الأسواق الأخرى غير سوق العملات.

الفرع الأول: الإضطرابات والحروب:

تلعب الإضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الإقتصادي للبلد بصورة عامة . حيث تتأثر معظم القطاعات الإقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن إقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جراء إرتفاع معدلات التضخم[1].

الفرع الثاني: ظروف السوق :

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات و الحالة الإقتصادية و الإشاعات و التقارير و التصريحات الرسمية نؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة .

كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لايكون متناغما أو متناسقا فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل أخر[2] .

الفرع الثالث: خبرة المتعاملين و أوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق و أحواله بتوقع إتجاه الأسعار، ويقومون على ضوء قوة هذا الإتجاه باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار وتحديد فيما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ماهي عليه. و بالتالي فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم ، بلإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بقوة المتعاملين التفاوضية و الأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم إلتزاماتهم القائمة فإذا كانت كبيرة فإن إقناعهم بالتزامات إضافية يتطلب تغييرا جذريا في السعر ليغريهم بزيادة حجم إلتزاماتهم والعكس يحدث إذا كانت إلتزاماتهم قليلة .

---

[1]– وفاء غاصب، **أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على طلب النقود في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوث 1955،الجزائر، السنة الجامعية 2016– 2017، ص: 45.

[2]– موسى سعيد مطرو أخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 48 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتتأثر أسعار العملات أيضا بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية وبتغطية هذه الأوضاع ، فسياستهم بخصوص حجم هذه الأوضاع و مبالغها و الأوقات المسموح لهم الإحتفاظ بها، كلها أمور تؤثر على أسعار العملات الأجنبية و أن أي تغيير في هذه السياسات سيؤدي إلى تغيير في الأسعار. [1]

الفرع الرابع: الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة :

إن حجم الكميات المتعامل بها وسرعة دوران هذه الكميات يلعبان دورا كبيرا في التأثير على سعر العملة ، كما أن سياسة الجهات المتعاملة فيما يتعلق بحاجتها إلى السيولة بشكل عام أو بحاجتها إلى السيولة المؤقته لأغراض الميزانيات والأوضاع المحاسبية كلها أمور تؤثر على سعر العملة في السوق وذلك من خلال التأثير على معطيات العرض والطلب لهذه العملة [2].

الفرع الخامس: مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات :

كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الإرتفاع حتى لوكانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار. [3]

الفرع السادس: التغيرات في الأسواق المالية و الأسواق الأخرى غير سوق العملات:

إن إرتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها ، كما أن إرتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى إرتفاع أسعار صرفها[4].

[1]- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سابق ص: 219.

[2]- مرجع نفسه، ص: 220.

[3]- موسى سعيد مطر وأخرون، مرجع سابق، ص: 48.

[4]- مرجع نفسه، ص: 49.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف كأي سلعة من السلع في السوق يتحدد من خلال عملية تلاقي العرض و الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، كما يتأثر بمختلف العوامل الإقتصادية و المالية و نظرا لأهميته البالغة تحاول الكثير من النظريات الإقتصادية تفسير إختلافات سعر صرف بين الدول، وتشرح كيفية تغير سعر الصرف و علاقته بأهم المتغيرات الإقتصادية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي :

- **المطلب الأول: النظريات النقدية.**
- **المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف.**

المطلب الأول : النظريات النقدية

لقد إهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف ومنحه العناية الفائقة نظرا لإعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الإقتصادي للبلد ومن خلال هذا حاولت هذه النظريات إيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف.

الفرع الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية

الواقع أن الفكر الإقتصادي قد عرف منذ نهاية الحرب العالمية الأولى نظرية كاتب سويدي إسمه **جوستاف كاسل** وعرفت بإسم نظرية تعادل القوة الشرائية وهي نظرية حاولت أن تبين كيف يتكون سعر الصرف في ظل العملة الورقية.

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي. فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاسل على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية. وبيان أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم، وقد لخص فكرته في قوله "أن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي. ومن ناحية أخرى، عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا. أن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي أساسا على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما[1] .

[1]– مجدي محمود شهاب، سوري عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص: 138.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-فروض النظرية :

تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية على الفروض التالية :[1]

أ- المعرفة بسعر الصرف التوازني .

ب-عدم حدوث تحركات رؤوس أموال يعتد بها خلال الفترة التي تحددت لتغير سعر الصرف فيها.

ت-عدم حدوث تغيرات هيكلية في الإقتصاد القومي ، تنعكس على تكاليف العرض والطلب أي الإنتاج والإستهلاك.

ث-سيادة مبدأ حرية التجارة الدولية .

2-تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية

أثارت هذه النظرية في الواقع العديد من الإنتقادات والتي من أهمها : [2]

أ- صعوبة تركيب أقام قياسية تعبر عن القوة الشرائية تعبيرا دقيقا ، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي لاتدخل في نطاق التجارة الدولية و بالتالي لايكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف .

ب-من المستحيل عمليا معرفة الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازنا . وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس من الممكن أن تحسب على أساسها التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة .

ت-لاتخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تقتضي النظرية ، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضا بسبب الإستثمارات الدولية طويلة الأجل أو بسبب حركات رؤوس الأموال الدولية وكل هذا من شأنه التأثير في سعر الصف

ث-لايتحدد سعر الصرف على أساس مستويات الأسعار فقط كما تدعي النظرية فهناك عوامل أخرى غير الأسعار تؤثر في التجارة الدولية ، وبالتالي في سعر الصرف ، مثل: تغير أذواق المستهلكين، أو جودة السلعة، أو ظهور سلع بديلة ....إلخ .

إن وجود هذه الإنتقادات لايعني أن هذه النظرية عديمة الجدوى فمن الناحية العلمية تعتبر فكرة القوة الشرائية من العوامل التي يمكن الإسترشاد بها خصوصا بعد حدوث إضطرابات نقدية دولية في معرفة ماإذا كان سعر الصرف السائد يقوم العملة المحلية في السوق الخاجي تقويما فعالا بالإرتفاع أو الإنخفاض بالنظر إلى نسب التغير التي تحدث في مستوى الأسعار الداخلية و الخارجية .

---

[1]- موسى شقيري و أخرون، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، طبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص 168 169.

[2]- مرجع نفسه، ص ص: 170- 172.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

إن نظرية تكافىء معدلات الفائدة توفر الربط بين أسواق الصرف الأجنبي وبين الأسواق النقدية العالمية وتحدد هذه النظرية مايلي: الفرق في معدلات الفائدة على المستوى المحلي للأوراق المالية ذات المخاطر المتماثلة يجب أن تكون متساوية، ولكن بإشارة معاكسة إلى الخصم أو علاوة سعر الأجل للعملة الأجنبية مستثنيين من ذلك تكلفة العملة [1]. وتعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عنصرا مهما في الإقتصاد الكلي، ويعود أصلها إلى الإقتصادي الكبير "كينز1923" الذي لفت الإنتباه إلى النمو القوي في أسواق الصرف الأجلة مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

وحسب نظرية تعادل أسعار الفائدة، فإن العلاوة والخصم الخاصين بعملة ما بالنسبة لعملة أخرى يجب أن يرتبطا بتغيرات معدلات الفائدة بين الدولتين. وحسب هذه النظرية دائما فإن المستثمر لايستطيع أن يحصل على عائد عن طريق توظيف أمواله في دولة أجنبية يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا عن السوق المحلية، لأن التغيرات في سعر الفائدة تعوض بالتغيرات في سعر الصرف العاجل أو الأجل.

وبالتالي فإن المستثمر يمكن أن يوظف مبلغا M في السوق المحلية، ويحصل في نهاية التوظيف على M(1+ID). وهذا المبلغ حسب نظرية تعادل أسعار الفائدة، يجب أن يتساوى مع المبلغ الذي يمكن أن يتحصل عليه بتحويل أمواله إلى عملة أجنبية بسعر الصرف العاجل، ويوظفها في السوق الأجنبية بسعر فائدة ، ويعيد بيعها أجلا ليتحصل على مبلغ جديد بالعملة المحلية. وبطريقة أخرى يمكن كتابة هذه المساواة كما يلي:

$$M\,(1+I_D) = M \times CC\,(1+I_E) \times \frac{1}{CT} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

CC: سعر الصرف العاجل .

CT: سعر الصرف الأجل .

I_D: سعر الفائدة الإسمي المحلي.

I_E: سعر الفائدة الإسمي الأجنبي.

ويمكن كتابة المعادلة(1) كما يلي :

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+I_E}{1+I_D} - 1 \Longrightarrow \frac{CT-CC}{CC} = \frac{1-I_E}{1+I_D} \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

ومع إفتراض أن سعر الفائدة المحلي ضعيف فإننا نحصل على المعادلة التالية:

[1] – عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية** ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 279.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

$$\frac{CT - CC}{CC} = I_E - I_D \dots\dots (3)$$

وبالتالي فإن معدل العلاوة أو الخصم يجب أن يكون قريبا جدا من التساوي مع فرق معدلات الفائدة بين الدولتين خلال نفس الفترة الزمنية.

وتساعدنا توقعات أسعار الصرف على فهم جوهر الفروقات في أسعار الفائدة بين الدول ذات مستويات التضخم المنخفضة والمرتفعة، فحين يكون معدل التضخم مرتفعا يجب أن نتوقع إنخفاضا في سعر الصرف. عدا ذلك فإن معادلة "فيشر" تشير إلى أن الفروق في معدلات التضخم بين الدول تعوض عن طريق التغيرات في أسعار الصرف والعلاقة سوف تكون على الشكل التالي:

الفروقات في معدلات التضخم= الفروقات في أسعار الفائدة = معدل التغير في قيمة العملة

وهذه المساواة بطبيعة الحال تقريبية، لأن أسعار الصرف من الممكن أن تتغير دونما علاقة بتغير الأسعار، ولأن العوائق التي توضع أمام إنسياب رؤوس الأموال من الممكن أن تكون سببا في الفروقات طويلة الأجل في أسعار الفائدة.[1]

1- تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة

هذه النظرية واجهت العديد من الإنتقادات التي تقلل من أهميتها نذكر منها :[2]

أ- المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم.

ب-إمكانية وجود حواجز على حركة رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف .

ت-أسعار الفائدة تشكل عاملا واحد مهما، ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة كالسيولة مثلا.

ث-وفي الأخير المضاربة يمكن أن تحدث أثار تدبدبية .

[1]- محمد يعقوبي ، **تأثير أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماسترفي العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2011- 2012، ص ص: 14 15.

[2]- خوالد أمال، مرجع سابق، ص ص: 10 11.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: نظرية كمية النقود

تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناءا على كمية النقود، فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد، وكنتيجة لذلك فإن صادراته ستقل في مقابل إرتفاع في الواردات بسبب إرتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلاد الأخرى، ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية و إنخفاض الطلب على العملة المحلية أي إنخفاض سعر صرف العملة المحلية.[1]

إن الزيادات المفرطة في عرض النقود، تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات، مخلفة أوضاعا مختلفة، وهو مايتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة. ومن بين عيوب هذه النظرية هي رؤية كينز وأتباعه أن نظرية كمية النقود لايمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما لايمكن أعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود وبالتالي، فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لايمكن ربطها بهذه التغيرات فقط وكمثال فإن المارك الألماني لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم من الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة.

كما يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الإقتصاد في نطاق مصيدة السيولة. وفي هذه الحالة لايمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار.[2]

و تقوم نظرية كمية النقود الكلاسيكية على إفتراضات الفكر الكلاسيكي بشكل عام، وتحاول الوصول إلى إثبات فرضية أساسية وهي حياد النقود، ومن ثم لم يذكر الطلب على النقود صراحة في النظرية الكمية الكلاسيكية، بل تم التركيز على فكرة تعرف ب سرعة دوران النقود للمعاملات، والتي يتم بمقتضاها قياس معدل متوسط إستخدام وحدة من النقود لإتمام بعض المعاملات في فترة زمنية محددة. ويرتبط المدخل الكلاسيكي للنظرية الكمية بمعادلة التبادل ل"إيرفنج فيشر" أو مايعرف في الفكر الإقتصادي بمدخل Yale أو Yale university.

ويمكن صياغة معادلة التبادل لفيشر كما يلي:

$$MV_T = PT.....(1)$$

[1]– سمية موري ، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2009– 2010، ص: 32.

[2]– محمد علة ، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2002– 2003، ص: 68.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حيث:

M= كمية النقود في دورة المعاملات.

T= حجم المعاملات (عدد المعاملات التي تمت خلال سنة)

P= مستوى أسعار المنتجات التي يتم الإتجار فيها خلال السنة (متوسط سعر المعاملات)

VT= $\frac{PT}{M}$ سرعة دوران النقود للمعاملات.

ويفترض فيشر ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير، وبالتالي تحولت معادلة التبادل على نظرية لكمية النقود. وتؤكد هذه النظرية على أن الدخل النقدي (PY) يتحدد بالتغيرات في كمية النقود (M) هي المتغير النشط والأكثر أهمية، وتتحدد بشكل مستقل عن المتغيرات الأخرى في المعادلة، بينما يكون(P) مستوى الأسعار هو المتغير السلبي أو التابع،(T)،(V_T) هي متغيرات ثابتة في الأجل القصير، وتتحدد هي الأخرى بشكل مستقل خارج المعادلة.

وبالتالي يمكن إعادة صياغة معادلة التبادل كما يلي:

$\bar{M}\bar{V}_T = P\bar{T}$.....(2)

يشير الخط فوق المتغيرات إلى أنها تتحدد بصورة مستقلة عن بقية المتغيرات في المعادلة، ومن ثم فإن معالجة M كمتغير خارجي، وتحديد T ، V_T على أنها ثوابت يؤدي إلى إستنتاج أن مستوى الأسعار يتحرك نسبيا وبشكل صارم طبقا لتغيرات كمية النقود، أي أن النقود محايدة، أي أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي بنفس النسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإستنتاج السابق يتناسق مع فروض الإقتصاديين الكلاسيك، فقد إفترض الكلاسيك المرونة الكاملة للأجور والأسعار، كذلك إفترض الكلاسيك أن الإقتصاد القومي يعمل دائما عند مستوى التوظيف الكامل، أي أن مستوى الناتج الكلي Y الذي يتم إنتاجه في الإقتصاد القومي يكون عند مستوى ناتج التوظيف الكامل، وهو مايعني أن Y تكون ثابتة في الأجل القصير في معادلة التبادل.

ومن ثم يمكن القول أن ثبات حجم الناتج القومي الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل، وإفتراض ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير، يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة التغير في كمية النقود. وبالتالي فإن نظرية كمية النقود الكلاسيكية تقدم تفسيرا لتغير المستوى العام للأسعار، وكذلك تغير الدخل النقدي من خلال التغيرات في كمية النقود (العلاقة نسبية بين P، M) بناء على فروض عديدة أهمها التوظيف، ثبات حجم الناتج القومي الحقيقي ، وثبات سرعة دوران النقود. [1]

[1]– نشأت الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقد وسعر الصرف** ، شركة ياسر للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص ص: 35 – 37.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني:نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

يوجد العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف نذكر بعض من هذه النظريات وهي كالتالي:

الفرع الأول: نظرية الأرصدة:

يمثل طرف الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية طلبا للعملات الأجنبية، وترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير.

فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية،أما إذا كان ميزان المدفوعات ذو رصيد سالب ما يعني أن قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات فهذا يدل على الزيادة من عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى إنخفاض قيمتها الخارجية،أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن مايعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية، وقد أثبت بعض الإقتصادين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية من بينهم DIEHL فسعر المارك الألماني لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وإرتفاع الأسعار، ويرجع السبب أن الميزان الحسابي كان متوازنا أي عدم وجود رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[1]

الفرع الثاني: نظرية الإنتاجية:

يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد ، ومن ثم مستوى معيشته ، بما يتضمنه هذا من إرتفاع في مستويات الدخول و الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات ، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية ، و إنخفاض سعر صرفها ، و إرتفاع قيمة العملة الأجنبية و إرتفاع سعر صرفها ، ويحدث العكس في حال إنخفاض الأسعار المرتبطة بالإنخفاض الدخول ومستويات المعيشة و المتأتي من إنخفاض الإنتاجية [2].

فنجد أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخول والأسعار هي الدول التي تحقق إرتفاع مستمر في صادراتها و إرتفاع سعر صرف عملتها وهذا مالا يتحقق بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية و الدخول و الصادرات وهذا هو الإنتقاد الذي وجه لهذه النظرية [3].

---

[1]– موري سمية، مرجع سابق، ص: 33.

[2]– لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 130.

[3]– فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص: 89.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: نظرية المرونات:

طبقا لهذه النظرية، يتحدد سعر الصرف من خلال تدفق العملة في سوق الصرف الأجنبي، ويتركز الإهتمام على رصيد الميزان التجاري على إعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ماهو إلا ناتج الفرق بين الصادرات و الواردات حسب أنصار هذه النظرية، وبالتالي فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرات عل الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط و فروض أساسية نوردها فيما يلي:[1]

1- فروض نظرية المرونات:

تقوم النظرية على عدة فروض منها:

أ- يفترض توازنا مبدئيا في الميزان التجاري

ب-مرونة لانهائية لعرض الصادرات و الواردات

ت-ثبات الدخول باعتبارها معطاة

ث-ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و الطلب على الواردات

ج- عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحديد أثار تغيير سعر الصرف

ح- المرونات السعرية * هي المتغيرات القادرة على تفسير أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

و بافتراض وضع التوازن المبدئي للميزان التجاري وتوفر الفروض التي يقوم عليها منهج المرونات، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بحيث تصبح الصادرات أكثر رخصا من جهة نظر المستورد الأجنبي والواردات أكثر كلفة. مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وإنخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري، هذه النتيجة مرهونة بتوافر مجموعة من الشروط و الفروض والتي تغيب واقعيا في الكثير من الحالات.

2- الإنتقادات الموجهة لنظرية المرونات:

يمكن تلخيص أهم الإنتقادات فيما يلي:

أ- يفترض المنهج ثبات كل من الدخل، ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات وهو ماينافي الواقع.

ب-يفترض المنهج بأن مرونات عرض الصادرات والواردات لانهاية والأمر يكاد يكون مستحيلا في الواقع، خاصة بالنسبة للدول المتخلفة.

[1]- سيساوي سليمة، مرجع سابق، ص: 20 21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ت-يفترض المنهج عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع سعر الصرف.

ث-يهمل المنهج الأثار التضخمية الناتجة عن سياسة سعر الصرف.

وخلاصة يمثل منهج المرونات نموذج التوازن الإقتصادي الجزئي الذي يركز على مدى استجابة الصادرات و الواردات للتغيرات في الأسعار النسبية، ويهمل تأثير كل من الدخل الوطني و تدفقات رأس المال وسوق النقود.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

يمثل سعر صرف العملة في أيه دولة عنصرا هاما من عناصر السياسات والمخططات الإقتصادية على المدى الطويل والقصير، ولذلك نجد أن السلطات الإقتصادية في مختلف الدول تعمل على ضمان ملائمته للأوضاع الإقتصادية السائدة، وتكييفه معها بما يكفل الأداء الإقتصادي الجيد ذو العائد الأكبر والتكلفة المنخفضة. وقد إجتهد الإقتصاديون في إثراء الفكر الإقتصادي بالبحوث و الدراسات والنظريات التي توفر الفهم العام والدقيق لكيفية التعامل مع هذا المتغير الهام، وكيفية قراءة الدلائل التي تعطيها قيمة متعددة .

وقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار المفاهيمي والنظري لسعر الصرف، وبالتالي يمكننا أن نبلور النتائج التي خرجنا بها من هذا الفصل في النقاط التالية:

- يعبر سعر صرف عملة معينة عن قيمة هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وهو يحدد مقدار مايدفع منها للحصول على وحدة من النقد الأجنبي أو العكس، ويتغير هذا التعبير بإدخال متغيرات أخرى في حساب أسعار التبادل بين العملات كالمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم، وهذا مايعطيه أهمية بالغة في التعبير عن الأوضاع الإقتصادية داخل الدولة.
- يتوفر الفكر الإقتصادي على العديد من النظريات التي حاولت تفسير التغيرات في سعر الصرف والتنبؤ بحركته المستقبلية كنظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل أسعار الفوائد.
- يمثل سعر الصرف العنصر الذي من خلاله يمكن للدولة التأثير على العديد من المتغيرات في إطار نظام من الأنظمة المتعددة لأسعار الصرف .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر الصرف

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر استقلالية بنك الجزائر على سعر الصرف.

تمهيد:

تعتبر الأنظمة المصرفية شريان الحياة الإقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الإستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه. ولقد أولت الدولة الجزائرية بعد نيل إستقلالها الإهتمام البالغ بقضية بناء نظام مصرفي وطني كفء وفعال. وتعتبر عملية إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر أكثر من ضرورة، وهذا له أسبابه ومبرراته ولعل أهمها أن هذا الجهاز أصبح يمثل أحد مكابح مسار التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر. وبسبب التجاذب الحاصل بين الجهاز الحكومي والمصرفي، باعتبار الأول يجسد سياسة إقتصادية حكومية عامة وشاملة، والثاني أكثر مايركز على أداء نقدي متميز، يساهم في إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى إستقرار الأسعار كهدف أساسي، وهو ماقد يتناقض في بعض الأحيان مع أهداف الحكومة، الشيء الذي يضع مسألة إستقلالية بنك الجزائر على المحك، حيث منح قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي صلاحيات أوسع لسد كل الثغرات التي حدثت في النظام البنكي الجزائري. وهذا ماسوف يتم دراسته في هذا الفصل وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر في قانون النقد والقرض.**
- **المبحث الثاني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري.**
- **المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار.**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: قياس إستقلالية بنك الجزائر في قانون النقد والقرض

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض، الذي جاء إستكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، وحدد هذا القانون مجموعة من المباديء على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والإسهام في دعم الإقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة. وعبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي إتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات. لذلك سيشرح هذا المبحث المقصود باقانون النقد والقرض من عدة نواحي من خلال ثلاثة مطالب وهي:

- **المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض**
- **المطلب الثاني: إستقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض**
- **المطلب الثالث: قياس إستقلالية السلطة النقدية بعد قانون النقد والقرض**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكلة الجهاز المصرفي في الجزائر في شكله الحالي، فقد أتاح إمكانية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية . كما منح القانون 10/90 للبنك المركزي نسبة من الإستقلالية في التسيير والإدارة والمراقبة، عن طريق إرساء هيئات منحها المشرع عدة صلاحيات.

الفرع الأول: تسيير ومراقبة بنك الجزائر:

يقوم باتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاثة نواب ومجلس الإدارة وهيئة مراقبة.

1- المحافظ:

يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة غير محددة ، بعدما كان يعين لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفقا لقانون 1990. يساعد المحافظ في مهامة ثلاثة نواب محافظ يعينون بمرسوم رئاسي لمدة غير محددة أيضا. وفي هذا المجال، يقوم المحافظ بتحديد صلاحيات كل نائب من نوابه الثلاثة ويبين سلطاتهم. تتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة شؤون بنك الجزائر (إتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، شراء الأملاك العقارية المرخص بها قانونا والتصرف فيها، تنظيم مصالح بنك الجزائر وتحديد مهامها، توظيف أعوان بنك الجزائر وعزلهم، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى) . كما يقوم بتمثيل البنك لدى السلطات العمومية داخل البلد والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات المالية الدولية. يقوم برفع الدعاوي القضائية ويدافع عنها كما يقوم أيضا باتخاذ جميع الإجراءات التحفظية الضرورية. إضافة إلى كل ذلك، يرأس المحافظ مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية والإشراف على النظام البنكي. ويعكس ذلك مكانته المركزية على رأس النظام النقدي الوطني.[1]

[1]- الطاهرلطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص: 349 350.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-مجلس الإدارة:

كانت مهام مجلس إدارة بنك الجزائر، وفق قانون 1990، تمارس من قبل مجلس النقد والقرض، ولم يتم الفصل بينهما سوى في سنة 2001 بموجب القانون 01-01 المؤرخ في 27 فيفري من نفس السنة، وهو الإختيار الذي تم تكريسه بموجب القانون 03-11 يتشكل مجلس الإدارة من الأعضاء التاليين:

أ- المحافظ رئيسا

ب-نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء

ت-ثلاث موظفين من ذوي الكفاءات العليا في المجالين الإقتصادي والمالي يعينون بموجب مرسوم رئاسي، يعوضهم مستخلفون في حالة غيابهم أو شغور مناصبهم ويكون الإستخلاف وفق الشروط ذاتها.

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة في إدارة بنك الجزائر، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات فيمايلي:

- يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي وفتح الوكالات والفروع وإغلاقها. يضبط اللوائح المطبقة في البنك ويوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتبهم، إضافة إلى إضطلاعه بكل الشؤون ذات الصلة بتسيير البنك.
- يقوم أيضا بإجراء المداولات حول جميع الإتفاقيات بمبادرة من المحافظ.
- كما يتمتع بصلاحيات شراء العقارات والتصرف فيها.
- يبت في جدوى الدعاوي القضائية المرفوعة باسم البنك كما يعود إليه أمر الترخيص بإجراء المصالحات والمعاملات في هذا المجال.يقوم باتحديد الميزانية السنوية للبنك، يضبط شروط وكيفيات إعداد الحسابات السنوية كما يضبط عملية توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير السنوي ذي الصلة والذي يقوم المحافظ برفعه إلى رئيس الجمهورية.

ينعقد مجلس الإدارة كلما استدعت الضرورة ذلك بدعوة من المحافظ الذي يتولى رئاسته وتحديد جدول أعماله. كما يمكن أن ينعقد في حالة طلب ثلاثة أعضاء ذلك. وفي كل الأحوال لاتصح إجتماعاته إلا بحضور أربعة أعضاء على الأقل. تجدر الإشارة أنه يمكن في حالة غياب المحافظ عقد إجتماعات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للمجلس يرأسها نائب المحافظ الذي يتولى نيابته في فترة غيابه. أثناء المداولات ، يتخذ المجلس قراراته على أساس الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، حيث يكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تساوي الأصوات.[1]

3-حراسة بنك الجزائر:

تضمن حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتكون من مراقبين إثنين يتم تعينهما بمرسوم رئاسي. ينتدب هذان المراقبان من إدارتهما الأصلية بما يسمح لهما بالقيام بأداء وظائفهما الرقابية على أساس الدوام الكامل. يتم إختيار مراقبي بنك الجزائر على أساس كفاءاتهم ومعارفهم في المجالات المالية والمحاسبية الخاصة بالبنوك المركزية.

تمتد مهام المراقبان إلى حراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي يقوم بها كما يمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة إضافة إلى حراسة تنظيم السوق النقدية وسيرها. وفي هذا الإطار يقوم المراقبان بكل عمليات التدقيق والمراقبة التي يعتقدان أنها ضرورية ومفيدة بالنسبة لحسن تسيير البنك.[2]

4- صلاحيات بنك الجزائر :

فيما يتعلق بالصلاحيات، يسهر بنك الجزائر أساسا على تحقيق مايلي: [3]

أ- إصدار النقود القانونية، حيث يقوم باذلك مبدئيا ضمن شروط التغطية المحددة بواسطة التنظيم وفق الحدود والمعايير التي يحددها مجلس النقد و القرض.

ب-السهر على إستقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية والعمل على توفير أفضل الشروط، في مجال النقد والقرض والصرف ، التي تضمن نموا سريعا للإقتصاد مع السهر على تحقيق الإستقرار النقدي والمالي . ولتحقيق هذا الغرض يكلف بتنظيم التداول النقدي وتوجيه القرض

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 350.

[2]- مرجع نفسه، ص: 351.

[3]- مرجع نفسه، ص ص: 352 353.

والرقابة عليه وضبط السيولة وكذا السهر على حسن تسيير الإلتزامات المالية تجاه الخارج وتنظيم سوق الصرف وضبطها والتأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته.

ت-إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للبلد.

ث-السهر على حسن سير أنظمة الدفع وكفاءتها و سلامتها، كما يضمن الرقابة عليها.

ج-التأكد من سلامة وسائل الدفع، بخلاف النقد الإئتماني، وكذا وضع المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها. كما يحتفظ بحق إبداء رأي سلبي في مجال إدخال أدوات دفع جديدة لاسيما إذا كانت لاتقدم ضمانات كافية.

ح-تحديد طرق وكيفيات الإقتراض من الخارج ويمنح الترخيص اللازم للقيام بذلك بالنسبة لكل العمليات من هذا النوع ماعدا القروض التي تقوم بها الدولة أو تتم لحسابها.

خ-إبداء الرأي والمشورة للحكومة في كل مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية ذات الصلة بالمسائل المالية والنقدية كما يمكنه أن يقترح عليها كل التدابير الكفيلة بتحسين وضعية ميزان المدفوعات وحركة الأسعار ووضعية المالية العمومية. كما يتعين عليه أن يطلعها على كل طارىء يمكن أن يؤثر على الإستقرار النقدي للبلد.

د- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالة متعددة الأطراف والدولية. كما يمكنه تمثيلها لدى هذه المؤسسات وفي مختلف المؤتمرات الدولية ذات الصلة. يمكنه أيضا المشاركة في المفاوضات حول عقد إتفاقيات دولية للدفع والصرف و المقاصة ويتولى تنفيدها لحساب الدولة كما يمكنه عقد أية ترتيبات تقنية ترتبط بطرق وكيفيات تنفيذ هذه الإتفاقيات

الفرع الثاني: الهيئة العضوية لبنك الجزائر:

يحتوي بنك الجزائر على11 إدارة عامة تتفرع إلى **32** إدارة مركزية تتفرع هي الأخرى إلى مديريات، ونذكر الإدارات العامة التالية ومختلف المهام المكلفة بها:[1]

1- الإدارة العامة للدراسات: حيث تقوم بالمهام التالية:

- تحليل الإحصاء النقدي.
- تجديد الحالة المرتبطة بالكتلة النقدية ومقابلاتها.
- نشر التنظيم البنكي.
- تتابع علاقة بنك الجزائر مع الهيئات المالية داخل الوطن وخارجه.

2- الإدارة العامة للعلاقات المالية الخارجية: وتتمثل مهامها فيما يلي:

- دور الوسيط المعتمد لدى الدولة في عملياتها مع الخارج.
- المشاركة في مداولات القروض لحساب الدولة.
- وضع التسهيلات التقنية للإتفاقيات الثنائية.
- تسيير حساب الدولة(المستحقات من الذهب والعملة الصعبة).

3- الإدارة العامة للقرض والتنظيم المصرفي: وتتمثل مهامها في:

- مراقبة ترسيمات الموارد من طرف البنوك الأولية.
- تسيير محفظة بنك الجزائر.
- تقوم بعملية إعادة خصم الأوراق التجارية.

4- الإدارة العامة للصرف: مهامها:

- تسهيل عملية تطبيق التسديدات في التداولات.
- تشارك في تطبيق التسديدات في التداولات.
- مراقبة العمليات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- وضع ميزان المدفوعات.

[1]- عزوز علي، مرجع سابق، ص ص: 12- 14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- **الإدارة العامة للصندوق العام:** وتتمثل مهامها:

- إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية.
- القيام بإلغاء وتوزيع الأوراق النقدية.
- تسيير الحركة النقدية.

6- **الإدارة العامة لدار النقود:** وتتمثل مهامها:

- ضمان إنتاج (الأوراق والقطع النقدية، سندات الخزينة وسندات التجهيز،طوابع بريدية والدمغة الجبائية، جواز السفر.....إلخ)

7- **الإدارة العامة للتفتيش العام:** وتتمثل مهامها:

- تعمل على التفتيش، البحث والدراسة.
- مراقبة مختلف العمليات والفروع التابعة لبنك الجزائر.

8- **الإدارة العامة للموارد البشرية:** وتتمثل مهامها:

- تأمين التسيير الإداري لبنك الجزائر.
- تسيير العمليات المتعلقة بالتكوين والتطوير.
- حماية الممتلكات العامة، وحماية الأشخاص الذين يتعلقون بها.

9- **الإدارة العامة للوسائل:** وتتمثل مهامها:

- إنشاء وتطبيق الإعلام الألي للمؤسسة.
- إعلامية عمليات بنك الجزائر.
- تسيير الوسائل المادية لبنك الجزائر.
- مراقبة التنفيذ المالي.
- تكوين وتنفيذ رأس مال بنك الجزائر، وإعداد ميزانيته.

10- **الإدارة العامة للمدرسة العليا لبنك الجزائر:** وتتمثل مهامها:

- تكوين وتطوير وإعادة تكوين الإطارات الموجودة في البنك المركزي، والفروع البنكية والمالية المهتمة بهذه الدراسة والتكوين.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

11- الإدارة العامة للشبكات: وتتفرع إلى 3 مديريات جهوية، حيث تنقسم شبكة بنك الجزائر إلى 49 مقر، منها 11 خلية و38 فرع، وعلى مستوى كل ولاية نجد فرع أو خلية، وتتمثل مهام هذه الإدارة في :

- دراسة القروض ومراقبة التبادلات.
- تنظيم غرفة المقاصة.
- متابعة حسابات المحاسبة العامة والبنوك الأولية.
- التغير اليدوي لفائدة البنوك العامة.

المطلب الثاني: إستقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض

تعتبر سنة 1990منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية و النقدية في الجزائر، والتي صادفت صدور قانون النقد والإئتمان الصادر في 1990/04/14، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشيا مع سياسة التحول إلى إقتصاد السوق الحر، وأهم ماتضمنه هذا القانون هو تعزيز أكبر لإستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" ، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح

الفرع الأول: أهداف قانون النقد والقرض:

لعل أهم أهداف هذا القانون تتمثل في مايلي:[1]

- وضع حد نهائي لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تدعيم إمتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الإقتصاد الوطني.
- تولي مجلس النقد و القرض لإدارة البنك المركزي.
- تشجيع الإستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

[1]- لعرباوي أمين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و أفاق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016، ص ص: 45 46.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تولي مجلس النقد و القرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية.
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.
- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الإقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الإئتمان ويرجع دورها كصندوق للدولة .
- إرساء قواعد إقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية قائمة على أساس الإستقلالية التجارية و التعاقدية في ظل جو تنافسي.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الإقتصادين العمومين والخواص في ميداني القرض والنقد.
- تنظيم مكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.

ونستخلص من كل هذا أن قانون النقد والقرض قد وضع بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الإنتقال من إقتصاد مسير مركزي إلى إقتصاد موجه بأليات السوق التي تسمح بتطهير الحالة المالية للقطاع العمومي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض:

وتتمثل المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض في: [1]

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والإئتمان مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية في الإقتصاد والدائرة الحقيقية بما فيها من مؤسسات إنتاجية وسلع وخدمات منتجة وخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية والسياسة النقدية التي تحددها السلطة النقدية – البنك المركزي- بناء على الوضع النقدي السائد، والمتمثلة في الإجراءات والتدابير التي تتخذ بغرض التحكم في عرض النقود والتمويل – كأهداف وسيطة- لتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية من معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة المحلية، بدل مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالإستثمار وتعبئة المواد اللازمة لتمويل الرامج المخططة من طرف النظام المصرفي الذي كان سائدا وقت الإقتصاد الإشتراكي. بمعنى انه تم التراجع عن النظام الذي كان معمولا به في السابق، والذي كان في إطاره يتم توجيه الإئتمان تماشيا مع الأهداف التي تضعها دائرة التخطيط المركزي حسب المشروعات المراد تنفيدها وكذا أحجامها ومتطلبات قيامها، بغض النظر عن جدواها المالية وطبيعة وقيمة الضمانات المقدمة من طرف هذه المشروعات للحصول على التمويل اللازم لها، حيث لم تكن تراعي السلطات أنذاك دور السلطة النقدية وتم تهميشها خدمة لمصالح القطاع العام، المعفي من كل الشروط التي ينبغي أن تفرضها البنوك للقيام بتمويل المشروعات الإستثمارية، وذلك لإعطاء الدولة الأولوية الكبرى للإستثمارات التنموية على قابلية إسترداد البنوك للقروض الممنوحة، وعلى ذلك فقد إستدعى الإصلاح الفصل بين القرارات النقدية والإئتمان وما تستدعيه الدائرة الحقيقية- دائرة الإنتاج- من تمويل لمشاريع التنمية الإستثمارية، بإعطاء السلطة النقدية الصلاحيات اللازمة لإدارة القروض، وممارسة وظيفتها في ظل عوامل الربحية والسيولة وحماية البنوك والمؤسسات

[1]- فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص: 157- 159.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المقرضة من حالات التعثر ومخاطر عدم إسترداد القروض والإفلاس يطلب الضمانات اللازمة للقروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام والخاص على حد السواء دون تمييز بين القطاعين وتبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح باتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها في مايلي:

أ- إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام المصرفي والنقدي فهو المسؤول الأول عن إدارة السياسة النقدية. وتحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الإقتصادي .

ب- تسهيل منح القروض التي يرتكز تقديمها على الجدوى الإقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاعين العام و الخاص. و إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من إستقلالية البنك المركزي، وقلص من الأثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، تفاديا للإصدار النقدي المفرط.

3- إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الإئتمان:

حيث أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن تقديم القروض التي يرتكز تقديمها على الجدوى الإقتصادية للمشروعات، بدلا من الخزينة العامة التي إقتصر دورها على توجيه النشاط الإقتصادي بواسطة السياسة المالية. ومن بين الأهداف التي طمح إليها التعديل مايلي:

أ- تحرير السلطة النقدية وجعلها وحيدة ومستقلة عن السلطة السياسية (الأجهزة التنفيذية).

ب- إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي.

ت- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة في مجال القروض.

ث- إرساء قواعد إقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد، وخلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي و المؤسسات العامة الإقتصادية أساسها الإستقلالية، التجارية، والتعاقدية في جو من المنافسة الحرة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: قياس إستقلالية السلطة النقدية بعد قانون النقد والقرض

تقاس الإستقلالية العملية لهذه الهيئة، من خلال المهام والأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد والقرض، ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر، على تحديد المعايير، وضمان التنفيذ الخاص بها. وللتمكن من معرفة مدى إستقلالية بنك الجزائر حسب قانون 10/90 يجب أن نستعمل مختلف مؤشرات ومعايير الإستقلال التشريعي للمصرف المركزي، التي رأيناها في السابق، وهذه المعايير لاتعني بالضرورة إمكانية قياس درجة الإستقلالية بدقة كبيرة.

الفرع الأول: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض10/90:

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه بدا فيه بعض الثغرات القانونية، ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون.

1- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 حيث جاء هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:[1]

أ- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومجلس الإدارة و مراقبان.

ب- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة.

ت- بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفضله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ومجلس النقد والقرض

[1]- إلهام طراد، مروى مزهودي، **دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ل م د، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي- تبسة-، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016، ص: 15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر.

2- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

أصدرت السلطات الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن أليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي هذا التعديل إلى:[1]

أ- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

ب- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية

ت- تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.

3- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004 :

القانون رقم 01- 04 الصادر في تاريخ 04/ 03/ 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض 10/90 حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك ب 500 مليون دينار جزائري، ب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار وب 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينتزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا انه لم يجيد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي

[1]- إلهام طراد، مروى مزهودي، مرجع سابق، ص ص: 15 16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمة التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها.[1]

4- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على مايلي: [2]

أ- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين

ب- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد .

ت- طبقا للمادة 526 ، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

ث- قانون 08-04 في 2008/02/21، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.

5- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:

تتضمن ما يلي: [3]

أ- الأمر رقم 09-01المؤرخ في2009/02/17، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

ب- الأمر رقم 09- 03، الصادر في 26/ 05/ 2009، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

[1]- إلهام طراد، مروى مزهودي، مرجع سابق، ص: 16.

[2]- مرجع نفسه، ص ص: 16 17.

[3]- مرجع نفسه ص: 17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية: [1]

أ- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

ب- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

ت- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف .

7- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2011 :

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان و يدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية. [2]

8- تعديلات قانون النقد والقرض 2017:

تاريخيا اعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري على إعادة توزيع الحكومة لإيرلدات المحروقات، وعندما كانت أسعار النفط مرتفعة، سمح النموذج الاقتصادي للجزائر ببناء البنية التحتية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، واحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسداد معظم الديون الخارجية للبلاد، وخلق فرص عمل جديدة، إما في القطاع العام الذي يعتبر وفقا للمعايير الدولية كبيرا جدا أو في قطاع البناء والتشييد، والذي تقوده إلى حد كبير الاستثمارات العمومية.

أ- وضعية الإقتصاد الجزائري حاليا وضرورة إجراء إصلاح بنكي جديد:

وكما هومعلوم فقد شهدت أسعار النفط تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة، أبرزها أزمة 1986 والتي انخفض فيها

[1]- إلهام طراد، مروى مزهودي، مرجع سابق ص: 17.

[2]- مرجع نفسه، ص: 17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سعر البترول إلى حدود النصف، أعقبتها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر برميل النفط إلى أقل من10 دولار. ومنذ بداية الألفية الثالثة عرفت الأسعار تحسنا حيث تجاوزت عتبة المائة دولار خلال سنة 2004 لكنها سرعان ما انخفضت جراء الأزمة المالية العالمية خلال النصف الثاني من سنة ، 2008، لتعود الأسعار للإرتفاع سنة 2010 ، الشيء الذي سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق عائدات هامة لكن ذلك لم يدم طويلا فمنذ شهر أكتوبر 2014بدأت الأسعار تتهاوى إلى أن بلغت46 دولار للبرميل في شهر أوت 2015، وبدأت بوادر الأزمة بالنسبة للعديد من الدول التي تعتمد على النفط بشكل أساسي كمصدر لدخل وعلى رأسها الجزائر.

أما حاليا ومنذ عام 2014 فقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة مشاكل وصعوبات بسبب الصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث تراجعت قيمة الصادرات النفطية من 63752 مليون دولار سنة 2013 إلى غاية 1781 مليون دولار سنة 2016، وهذا ما ترتب عنه تراجع قيمة إجمالي الصادرات الجزائرية من 65917 مليون دولار سنة 2013إلى 28883 مليون دولار سنة 2016، وبذلك تفاقم عجز الميزان التجاري ب 17844 مليون دولار.

كما أن لهذا تأثير سلبي من جهة في ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا تفاقم في سنتي 2015 و 2016 والذي قدر ب 478 مليار دج و 2763 مليار دج على التوالي، ومن جهة أخرى في الميزانية العامة للدولة التي تفاقم مقدار العجز فيها من 212818 مليار دج سنة 2013 إلى2439.9 مليار دج سنة 2016 .

كما شهدت الاحتياطات الرسمية الجزائرية للصرف انخفاضا محسوسا من194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 114.1 مليار دولار سنة 2016، بالإضافة إلى تراجع رصيد صندوق ضبط الواردات من 5563.51 مليار دج إلى 784.45 مليار دج خلال نفس الفترة ، يضاف إلى ذلك ارتفاع حاد في معدل التضخم الذي ناهز 6٪ سنة 2016 بعدما كانت 10 ٪ سنة 2013 ، وكذلك زيادة في معدلات البطالة التي ارتفعت قيمتها إلى 10.5٪ سنة 2016 بعدما كانت 10٪ سنة 2013.

إن تراجع جل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط أكد جدلية ريعية الاقتصاد الجزائري، وبالتالي وجب عمى الحكومة الجزائرية التوصل إلى سبل وأليات جديدة تستطيع من خلالها إخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة الاعتماد المطلق على المحروقات، وايجاد مصادر دخل جديدة، وضمن هذا الصدد يبرز موضوع تنويع الاقتصاد الجزائري واصلاح كافة القطاعات

الاقتصادية الأخرى، والتي من بينها القطاع البنكي والمالي الذي مازال يحتاج إلى عدة إصلاحات تشريعية تضمن تحسين أدائه وتساهم ولو بقدر محدود في إخراج الجزائر من دائرة الأزمة الحالية.[1]

ب-مضمون التعديل الجديد لقانون النقد والقرض 2017:

نتيجة للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائرية حاليا والتي سبق الإشارة إليها، فقد تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع بالخزينة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما استفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائجبنك الجزائر ، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دج .

إن بقاء الأسعار في الأسواق البترولية في مستوياتها الحالية سيزيد من حدة الضغوطات على خزينة الدولة في المدى القصير والمتوسط، وتشكل هذه التصورات خطرا كبيرا على قدرات الدولة في مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمما أن السوق النقدية والمالية الداخلية تشهد انكماشا في قدراتها، مما يحد من إمكانية تمويل الاستثمار الاقتصادي.

ولقد قامت السلطات العمومية بحكمة بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للإستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذه الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم، والمعروفة تحت تسمية "التمويل غير التقليدي" أو"التسهيلة الكمية".

إن هذه الأداة التي ظهرت لأول مرة في اليابان في سنوات التسعينات، قد استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا، بعد الأزمة المالية العالميةالتي ظهرتسنة 2007. وقصد إدراج أداة التمويل الجديدة هذه ، تم تعديل قانون النقد والقرض مؤخرا بتاريخ 11 أكتوبر 2017 وذلك عبر تعديل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوث 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ويعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع إنتقالي يكون تنفيده محدودا في الزمن وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي المادة رقم 45 لايؤثر في مضمون بقية الأحكام قانون النقد والقرض، وعليه تنص المادة الأولى من القانون 17-10 السابق الذكر على مايلي: بغض النظر عن الأحكام المخالفة، يقوم

[1]- أبو بكر خوالد، **تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، 2018، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص ص: 199- 201.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية إحتياجات تمويل الخزينة ، وتمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

إن هذه الأداة غير التقليدية، والتي تهدف إلى السماح الخزينة بتعبئة تمويلات إستثنائية، تكتسي طابعا إنتقاليا، كما سيتم مرافقة هذه الأداة ببرنامج إصلاحات إقتصادية وميزانية سيفضي بفضل عقلنة النفقات العمومية وتحسين تحصيل الموارد الجبائية إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية والمالية وذلك في مدة خمس سنوات كأقصى تقدير.

وتنبغي الإشارة في الأخير أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذين يعتبروه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على إستقرار العملة الوطنية.[1]

الفرع الثاني: قياس إستقلالية البنك المركزي على ضوء قانون النقد والقرض:

حسب المعايير السابقة نجد أن:

1- معيار المحافظ له:

- وزن نسبي يقدر ب(**0.2**)
- فترة وظيفته 6 سنوات ومنه درجة الترتيبة تساوي**1.00**[2]
- يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.00**[3]
- الرفض أو الطرد للمحافظ يكون في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بمعنى يطرد لأسباب لاتتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.83**[4]

[1]- أبو بكر خواد، مرجع سابق، ص ص: 201- 203.

[2]- المادة **22** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[3]- المادة **20** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[4]- المادة**22**، مرجع سابق.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تقليد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة لايمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسو أي نشاط أو مهنة وأن يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم بمعنى كلا وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **1.00**[1]

وبذلك يمكن حساب درجة الإستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي:

درجة الإستقلالية للمحافظ = 1.00+0.00+0.83+1.00/4= 0.7075

وبنفس الطريقة نحسب درجة الإستقلالية بالنسبة لكل معيار ثم نقوم باضرب درجة إستقلالية كل معيار في وزنها النسبي لنحصل على درجة الإستقلالية الكلية.

2-صياغة السياسة النقدية:

- الوزن النسبي له يقدر ب(**0.15**)
- الجهة الموكل لها صياغة و إعداد السياسة النقدية: البنك المركزي يوصي الحكومة فقط ومنه درجة الترتيبة تساوي**0.33**[2]
- حل التعارض: ينبغي على المحافظ أن يجمع المجلس خلال يومين ويعرض عليه التعديل الذي يكون قد طلبه الوزير المكلف بالمالية ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما كان مضمونه. بامعنى فإن الكلمة الأخيرة في حالة التضاد في القرارات تعود للمصرف، ومنه درجة الترتيبة تساوي **1.00**[3]
- دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة:هذا الأمر غير منصوص عليه في القانون، وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **0.00**

وبالتالي يمكننا حساب درجة الإستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

درجة الإستقلالية = 0.33+1.00 +0.00/3= 0.443

3-أهداف البنك المركزي:

- الوزن النسبي له يقدر ب(**0.15**)

[1]- المادة**23** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[2]- المادة **56** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[3]- المادة **46** من قانون النقد والقرض **10/90**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المكزي هي أهداف تتناغم مع الإستقرار النقدي وإستقرار قيمة العملة وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **0.60**[1]

درجة الإستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها = 0.60

4- حدود الإقراض الحكومي:

- الوزن النسبي له يقدر ب**(0.50)**
- التسليف غير المورق البنك المركزي يمنح الخزينة تسبيقات لمدة أقصاها 240 يوم ، على أن يتم ذلك على أساس تعاقدي، بمعنى مسموح به بحدود مرنة وبالتالي درجة ترتيبته تساوي **0.33**[2]
- التسليف المورق يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل تحت نظام الأمانة للسندات المكفولة المكتتبة لصالح محاسبي الخزينة تستحق خلال ثلاثة أشهر وعليه فإن التسليف المورق مسموح به وبحدود صارمة وبالتالي درجة الترتيب تساوي **0.67**[3]
- شروط الإقراض محددة أي متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيدية وبالتالي درجة الترتيب تساوي **0.33**[4]
- المقترضون المحتملون من المصرف: البنك المركزي يمكن أن يمنح قروض بالحساب الجاري للبنوك و المؤسسات المالية لمدة سنة على الأقل وبالتالي درجة الترتيب تساوي **1.00**[5]
- حدود إقراض المصرف القروض الممنوحة يجب أن تكون مضمونة بسندات صادرة عن خزينة الجزائر وبالتالي درجة الترتيب تساوي **0.33**[6]
- إستحقاق القرض ويكون في أجل أقصاه 240 يوم وبالتالي درجة الترتيب تساوي **0.67**
- أسعار الفائدة لاتوجد فائدة للقروض التي يمنحها البنك المركزي للحكومة وبذلك درجة الترتيب تساوي **0.50**[7]

---

[1]- المادة **44** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[2]- المادة **76** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[3]-المادة **79** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[4]- المادة **77- 79** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[5]- المادة **74** من قانون النقد والقرض **10/90**.

[6]- مرجع نفسه.

[7]- المادة **77**، مرجع سابق.

- المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة من السوق الأولية وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **0.00**[1]

درجة الإستقلالية = 0.33+0.67+.0.33+1.00+0.33+0.67+0.50+0.00/8=

0.47875

درجة الإستقلالية الكلية = (0.2×0.71)+(0.15×0.44)+(0.15×0.60)+ (0.50×0.48)

= 0.538

[1]- المادة **65** من قانون النقد والقرض **10/90**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثاني: قياس إستقلالية البنك المركزي بعد الأمر 11/03

لتمكن من معرفة مدى إستقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03 يجب أن نستعمل مختلف مؤشرات ومعايير الإستقلال التشريعي للمصرف المركزي.

حسب المعايير السابقة نجد أن:

1- معيار المحافظ له:

- وزن نسبي يقدر ب(0.2)
- فترة وظيفته غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.00**.
- يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.00**[1]
- الرفض أو الطرد للمحافظ يكون في حالة الخطأ الفادح بمعنى يطرد لأسباب لاتتعلق بالسياسة ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.83**[2]
- تقليد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة لايمكن للمحافظ تقليد مهام أو وظائف أخرى سواء إنتخابية أو حكومية بمعنى كلا وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **1.00**[3]

وبذلك يمكن حساب درجة الإستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي:

درجة الإستقلالية = 0.00+0.00+0.83+1.00/4= 0.4575

ومايمكن ملاحظته أن درجة إستقلالية معيار المحافظ قد نقصت في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض مقارنة باقانون 10/90.

[1]- المادة **13** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادة**15** من الأمر **11 /03** المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة**14** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-صياغة السياسة النقدية:

- الوزن النسبي له يقدر ب **(0.15)**
- المشرف على صياغة السياسة النقدية :هو البنك المركزي وهوالوحيد المخول له صلاحية إعداد السياسة النقدية والإشراف عليها زمتابعتها وتقيمها.وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **1.00**[1]
- حل التعارض: يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها، قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها. ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه بامعنى أن البنك المركزي هو الذي تعود له الكلمة الأخيرة في سيادة القرار وبالتالي درجة ترتيبته تساوي **1.00**[2]
- دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة: هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 11/03 كما هو الشأن بالنسبة للقانون 10/90، وهذا مؤشر على أن البنك ليس له دور في عملية الإعداد ، وهذا بالرجوع لأحكام القانون 84- 17 المتعلق بقوانين المالية، ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.00**

ومنه يمكننا حساب درجة الإستقلالية بالنسبة لهذا المعيار كما يلي:

درجة الإستقلالية = 1.00+1.00+0.00/3= 0.6666

3-أهداف البنك المركزي:

- الوزن النسبي له يقدر ب**(0.15)**
- تعتبر الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها ، أهدافا تتناغم مع استقرار العملة ، بحكم أنه لايوجد هدف العمالة أو التشغيل، ولكنها أهداف متعددة. وبالتالي درجة ترتيبته تساوي **0.60**[3]

وبالتالي درجة إستقلاليته = 0.60

[1]- المادة **62** الفقرة ج من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادة **63** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة **62** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- حدود الإقراض الحكومي:

- الوزن النسبي له يقدر ب(**0.50**)
- الإقراض غير المورق: مسموح به في حدود مرنة، ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.33**[1]
- الإقراض التوريقي: مسموح به في حدود صارمة، ومنه درجة ترتيبة تساوي **0.67**[2]
- شروط الإقراض: تكون حسب إتفاقية بين السلطة والبنك المركزي ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.33**[3]
- المقترضون المحتملون من المصرف : هي الحكومة المركزية فقط، وبالتالي درجة الترتيبة تساوي **1.00**[4]
- حدود الإقراض: تكون بانسبة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال سنة الميزانية السابقة، ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.33**[5]
- إستحقاق القروض: تكون خلال مدة زمنية قدرها 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية وبالتالي مستحقة الوفاء خلال سنة ومنه درجة الترتيبة تساوي **0.67**[6]
- أسعار الفائدة على القروض يجب أن تكون أقل من الحدود الدنيا إذ لا تتجاوز 1٪، وبالتالي فإن درجة ترتيبته تساوي **0.50**[7]
- البنك المركزي غير ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية بامعنى كلا وبالتالي درجة ترتيبته تساوي **0.00**[8]

---

[1]- المادة **46** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

[2]- المادة **47** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة **46**من الأمر **11/03**،مرجع سابق.

[4]- مرجع نفسه.

[5]- مرجع نفسه.

[6]- مرجع نفسه.

[7]- المادة **49** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

[8]- المادة **40** من الأمر **11/03** المتعلق بالنقد والقرض.

ومنه يمكننا حساب درجة الإستقلالية لهذا المعيار كمايلي:

درجة الإستقلالية = 0.33+ 0.67+0.33 +1.00+ 0.33 +0.67+ 0.50+ 0.00/8=

0.47875

درجة الإستقلالية الكلية=(0.2×0.46)+(0.15×0.67)+(0.15×0.60)+ (0.50×0.48)=

0.522

وبالإجراء مقارنة بسيطة، وفقا لدرجة الإستقلالية الكلية للبنك المركزي نلاحظ أن الأمر 11/03 قد تراجع نوعا ما في منح الإستقلالية للسلطة النقدية ، مقارنة على ماكنت عليه في قانون 10/90 ، حيث قدرت في الأمر 11/03 ب **0.522** أما في قانون 10/90 ب **0.538**

المبحث الثاني: محددات سعر صرف الدينار الجزائري

تميز نظام سعر صرف الدينار الجزائري لمدة طويلة بالإستقرار، وكان ذلك أمرا ضروريا نظرا للمرحلة التي عاشها الإقتصاد الوطني، والتي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي مرفوق بنظام صارم لمراقبة الصرف أدى إلى إنفصال سعر صرف الدينار عن الواقع الإقتصادي، هذا الوضع أدى إلى إتخاذ سياسة إنزلاق وتخفيض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة البترولية الناجمة عن إنخفاض أسعار البترول مما حتم التوجه نحو إقتصاد السوق. لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري.**
- **المطلب الثاني:نظام سعر الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري.**
- **المطلب الثالث: سياسة تخفيض الدينار الجزائري.**

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنة 1994 و2016 من إعادة تقويم مؤشرات إقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر و التفتت إلى تنظيم سياساتها الإقتصادية، وكجزء من السياسة الإقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسة تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق مابين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينا تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر. [1]

[1]– عائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1994– 2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016– 2017، ص: 67.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة **1994-2016** يمكن عرض الجدول التالي:

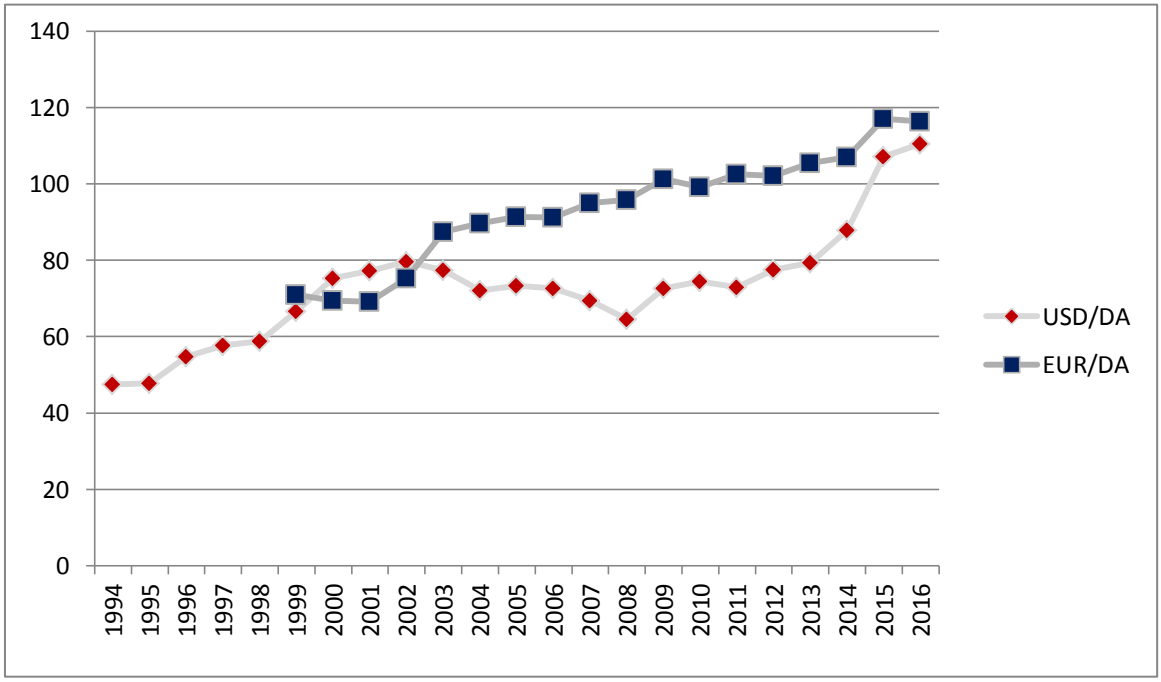
الجدول رقم (7) تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1994- 2017

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
USD/DA	47.5	47.74	54.75	57.71	58.74
EUR/DA	–	–	–	–	–
السنة	1999	2000	2001	2002	2003
USD/DA	66.64	75.31	77.26	79.68	77.37
EUR/DA	70.97	69.43	69.2	75.34	87.47
السنة	2004	2005	2006	2007	2008
USD/DA	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56
EUR/DA	89.64	91.30	91.24	94.99	95.86
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
USD/DA	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38
EUR/DA	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43
السنة	2014	2015	2016		
USD/DA	87.90	107.13	110.52		
EUR/DA	107.05	117.05	116.37		

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (2) يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و اليورو



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق و برنامج **Excel**

من الجدول رقم (7) يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:[1]

1- بالنسبة للدولار الأمريكي:

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بدأ بالإنخفاض منذ سنة 1994 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليواصل الإنخفاض ليصل إلى 75.36 دينار للدولار في حين أنه لم يكن يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1994، أما خلال الفترة 2000- 2014 فبقي ثابتا نسبيا في حدود 75- 80 دينار للدولار الواحد، أما إرتفاعه سنة 2007 إلى حدود 66 دينار لدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالإقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة وإرتفاع أسعار البترول وهو ماأثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، ولكن

[1]- عائشة خليف، مرجع سابق، ص: 69.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الأخيرة إرتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليفوق 100 دينار سنة 2016.

2- بالنسبة لليورو: يمكن تقسيم معطيات الجدول إلى ثلاث فترات كالتالي:

أ- **الفترة 1999- 2002:** فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي نلاحظ فيها أن سعر صرف الدينار لم يتعدى 75 دينار لليورو، باعتبار أن عملة اليورو مازلت في بداية نشأتها.

ب- **الفترة 2003- 2008:** وفي هذه الفترة نلاحظ الإنخفاض الكبير في سعر صرف الدينار أمام اليورو فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار سنة 2002 قفز إلى 87 دينار سنة 2003 ليفوق 95 دينار سنة 2008 أي إنخفض بنسبة 27.23٪ مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية خاصة في مايتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهو ماأثر سلبا وأدى إلى تدهور قيمة الدينار.

ت- **الفترة 2009- 2016:** والملاحظ خلال هذه الفترة أن سعر صرف الدينار تجاوز 100 دينار جزائري عدا سنة 2010 والإنخفاض هنا سببه أزمة الديون السيادية التي عصفت بالإتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، ولكن ورغم ذلك بقي سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى، أولا بسبب زيادة الواردات وثانيا بسبب التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي، وهو ماجعل قيمة الدينار الجزائري في سنة 2016 تصل إلى 116.37 دينار لليورو الواحد.

ويمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمانينات كانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في مايلي:[1]

- **عوامل داخلية وتتمثل في:**

- الإدارة السيئة وغياب الجدوى الإقتصادية في السياسات الإقتصادية المتبعة منذ السبعينات.

[1]- جميلة الجوزي، **أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر3، ماي2013 ، ص: 100.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- عجز الموازنة العامة وما إصطحبته من تقلبات.
- زيادة الدعم المخصص للأسعار نتيجة التضخم المتسارع.

- **عوامل خارجية وتتمثل في:**

- الإعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية التي تتميز بالتقلب وعدم الإستقرار .
- إرتفاع المديونية ونسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي في ظل تراجع إحتياطات الصرف.
- تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج بفعل غياب الرقابة الحقيقية على الصرف ورؤوس الأموال.
- سياسة الواردات المنتهجة على إثر برنامج مكافحة ندرة السلع، مما أدى إلى تأكل إحتياطات الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري

عرف نظام سعر الصرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الإستقلال وذلك إنطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الإستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك.

الفرع الأول:نظام سعر الصرف الثابت1964-1987:

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر نوعان من أنظمة الصرف، النوع الأول هو نظام تعادل الصرف الثابت، أما النوع الثاني هو نظام التسعير الذي يعتمد على الترجيح.

إن الكيفية التي تمت بها تسيير سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، لم تمكن من تحديد قيمة الدينارمقابل العملات الأجنبية على أساس معايير إقتصادية ومالية، بل هي عبارة عن قيمة إدارية بحتة لا علاقة لها بأداء وكفاءة الإقتصاد الوطني.

1-مرحلة تكافؤ الصرف الثابت 1964- 1973:

في سنة 1964، وبعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي أصبح الدينار هو العملة الرسمية للبلاد، وحسب قانون 64-11. حدد الدينار بنسبة معينة من الذهب مقدارها 0.18 غرام، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الجزائر، بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وقد بقي سعر

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10٪، وإستمرار إرتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه.

كان من شأن هذا الإرتباط أن عرف الدينار إنخفاضا مستمرا، مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل مع الجزائر تجاريا، وذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، ومع إنهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات، وعدم ربطها بالذهب. فأخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.[1]

2- مرحلة نظام الترجيح 1974- 1987:

بعد إنهيار نظام بروتن وودز، وتعميم تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى إستعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الإحتفاظ على إستقراره، وكذا إستقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية أنذاك، لإيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة، والمتمثلة أساس في:[2]

- عدم الخضوع لتسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

ويتم تحديد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة، على أساس سلة العملات من ضمنها الدولار الأمريكي، والذي يعتبر عملة المرور. وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الطريقة التالية:

أ- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغيير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي:

[1]- علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970- 2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012- 2013، ص: 127.

[2]- مرجع نفسه، ص: 127 128.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

$\frac{(\$/jiO)-(\$/jiO)}{(\$/jin)}$ أو $\frac{(\$/jiO)-(\$/jin)}{\$/jiO}$ على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين: ($/jio) أو ($/jin)، كمقام لحساب التغير النسبي ونرمز هنا:

$: الدولار الأمريكي

ji: كل عملة من العملات الصعبة (13) التي تكون سلة الدينار

$1/jio = سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة الأساس 1974.

$1/jin = سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات التي تتكون منها سلة الدينار، السائد يوم التسعير،

o: سنة الأساس 1974

n: يوم التسعير

ب- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري , بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $/ij، مرجحة بالمعامل، ai يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

ت- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري يتم هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية:

$(\$/DA)_n = (\$/DA)_0$. (1+Σ التغيرات النسبية ($/ij)مرجحة بالمعامل ai).

$(\$/DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولارالامريكي بالدينار الجزائري .

$(\$/DA)_0$: سعر صرف الدولار الامريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس 1974.

ث- يتم بعد هذه العملية حساب اسعار صرف الدينار الجزائري، بانسبة للعملات الاخرى المسعرة منطرف البنك المركزي،وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة ، لنأخذ مثلا المارك الالماني :

(DM / DA) = $\frac{(\$/DA)}{(\$/DA)}$ وبهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري ، بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة وهكذا مكنت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير الخصائص التالية:

- إمكانية تسعيرة العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد، انطلاقا من نظام التثبيث بباريس على الساعة الخامسة مساءا.
- يمثل سعر الصرف المحصل عليه، متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.

الفرع الثاني: التسيير الألي لسعر الصرف مارس 1987 :

إن أهم ما يميز هذه الفترة انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك فقد عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورات مختلفة تتناسب مع التوجه الجديد للاقتصاد يمكن تقسيمها إلى ما يلي: [1]

1-الإنزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987- سبتمبر 1991):

يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنتظمة، واستمرت من نهاية 1987 إلى سبتمبر1992 ، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل سعر الصرف من 4.936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989 لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تطبيق الإصلاحات، لينتقل بعد ذلك سعر الصرف للدينار إلى 12.1191 لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17.7665 دينار مقابل دولار واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة المواتية.

[1]- مسعودة علو، يوسف مرزوق، **أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016، ص ص: 77 78.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- التخفيض الصريح:

قرر مجلس النقد والقرض في سنة 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22 ٪ ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر هذا الوضع إلى غاية 1994.

إن الاستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين سنوات 1991- 1994 لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية، فقد حدث صدمات معاكسة في شروط التبادل، إضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50 ٪ بين سنوات1991 - 1993 بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في سنة 1994 إلى أربع أضعاف، بعد أن انخفضت حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة1991.

حيث قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي سنة10-04- 1994 إلى تعديل طفيف لم يتعدى 10٪، وذلك تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض 10-04-1994 وذلك بانسبة 40.17٪ وبهذا أصبح سعر صرف 36 دينار مقابل كل دولار أمريكي، والتي كانت كذلك مرفقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.

أ- **أهداف قرار التخفيض** :إستهدف قرار التخفيض للوصول إلى:

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.
- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار والحد من التضخم وتعديل الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة.
- إعادة تكوين احتياطي الصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من سلع وخدمات والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الثالث: نظام التعويم المدار من 1994إلى يومنا هذا:

بعد التخفيض الصريح لقيمة الدينار الجزائري سنة 1994 ، تم اعتماد نظام التعويم المدار لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك بداية بنظام التثبيت إلى غاية 1995 ثم سوق الصرف ما بين البنوك ابتداءا من سنة 1996 إلى يومنا هذا.

1-نظام التثبيت (سبتمبر 1994- ديسمبر1995):

طبقا للتعليمة رقم 61- 94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 والتي أدرجت نظام التثبيت، أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يحدد وفق جلسات بين البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وذلك بناءا على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة مع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير بالتثبيت هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية مابين سبتمبر1994 وديسمبر 1995 وقد كانت هذه الجلسات تنظم أسبوعيا ولكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عند أقل عرض، وفي بداية كل جلسة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، وقد استمر هذا النظام إلى 1995/12/31، أي دام هذا النظام خمسة عشرة (15) شهرا، وفي نفس الوقت تعتبر هذه بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق مابين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعد تحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعر رسمي وتقليص حجم السوق الموازية.[1]

2-سوق الصرف مابين البنوك (1996- إلى يومنا هذا):

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرًا على بنك الجزائر فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار، وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08- 95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة

[1]- عبد العزيز برنه، **تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999- 2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ص: 125.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى أجلة، حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية:

- بيع العملة الوطنية(الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.[1]

[1]– عبد العزيز برنه، مرجع سابق، ص: 126.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

لم تقوى سياسة الرخاء والعيش المرفه المنادى بها في مطلع عشرية الثمانينات أن تثبت وتصمد أمام إنخفاض سعر البترول. إبتداءا من شهر مارس 1983 لأن الإيرادات إنخفضت من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 ملايير دولار سنة 1986 مما تطلب سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات ترتب عليها نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية إحتياجات السكان.

جدول رقم (8): تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون للفترة 1989- 2001 بالمليار دولار

السنة	المديونية الخارجية	خدمة الديون
1989	26.1	6.6
1990	26.7	8.6
1991	27	9.2
1992	26.1	8.8
1993	26.4	9.1
1994	29.5	4.5
1995	31.6	4.2
1996	33.7	4.3
1997	31.2	4.5
1998	30.5	5.2
1999	28.3	5.1
2000	25.3	4.5
2001	22.3	4.5

المصدر: منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009**، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران ، الحزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 123.

وقد تفاقمت المديونية الجزائرية وإرتفعت معدلات خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات حيث قدرت 51.6٪ عام 1986 ثم 75.25٪ عام 1989 لتصل إلى 92٪ عام 1994 مما تسبب في إلتهام جزء كبير من حصيلة الصادرات وأما المتبقي فلا يكفي لتمويل الواردات وهذا مادفع الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وطلب إعادة هيكلة ديونها للحصول على قروض للحفاظ على قدرتها

الإستردادية والتغلب على مشكل السيولة الدولية. وبالتالي قبول شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي في 12 افريل 1994 والقيام بمايلي: [1]

- تخفيض قيمة العملة وجعلها موفقة لقيمتها الحقيقية في السوق.
- تعديل سعر الصرف ليصل إلى 36 دج للدولار الواحد أي تخفيضه ب40.17٪ .

والجدول الموالي يوضح تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري

الجدول رقم (9): تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري (وحدة دج/ دولار)

السنة	نسبة التخفيض
1989	22.26
1990	40.6
1991	43.81
1992	3.22
1993	5.64
1994	47.46
1995	17.27
1996	7.5
1997	3.34
1998	3.62
1999	9.03

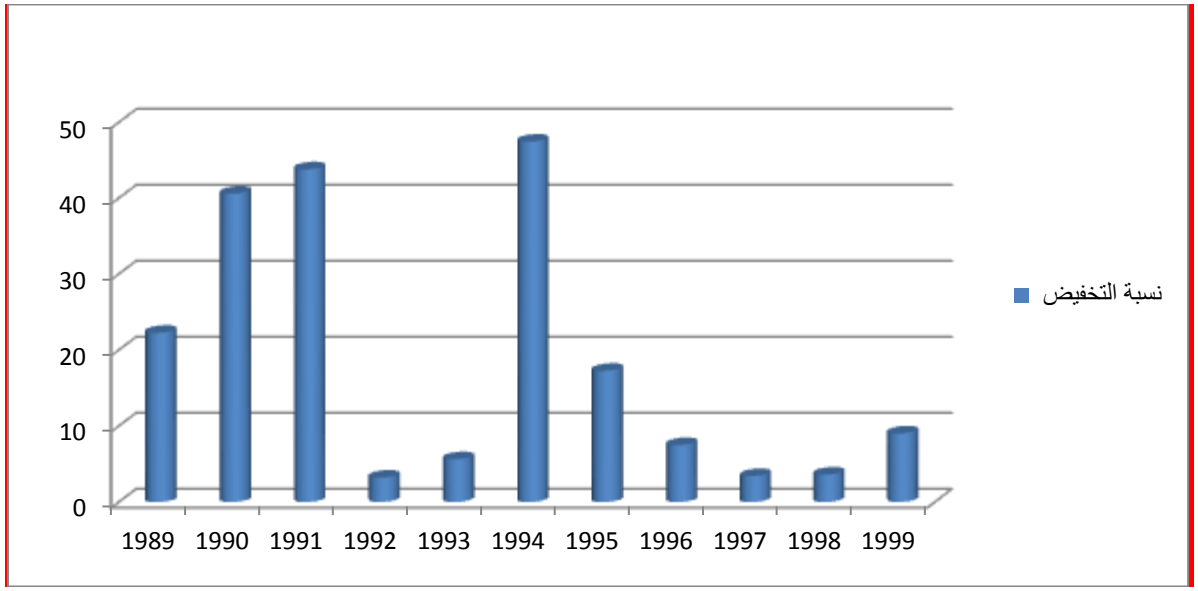
المصدر: عبد الحق بوعتروس، **أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، الجزائر، العدد 31، 2008، ص: 114.

والشكل الموالي يوضح تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري خلال مراحل تخفيض المتبعة من طرف السلطات النقدية.

[1]- منهوم بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 123- 125.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3) : تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989- 1999.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج **Excel**

- ضرورة الإحتفاظ بمستوى أدنى من موارد الدفع الخارجي عن طريق إعادة الجدولة والقروض الخاصة المحصل عليها.
- القيام بإجراءات تحرير التجارة الخارجية لتقوية التكامل الإقتصادي.
- تخفيض عجز الموازنة عن طريق البحث عن التوازن بين الموارد والإستخدامات.
- تطهير البنوك والمؤسسات العمومية لخفض العمالة وتشجيع الإنتاج.
- خفض وتيرة الإصدار النقدي وهذا باختيار التمويل ورفع سعر الفائدة كحد أقصى 23.5٪ في 1994/06 ونقل سعر الفائدة على الإدخار من 10٪ إلى 14٪ .
- تشجيع الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وكانت الجزائر تهدف من وراء عملية التخفيض تحقيق مايلي: [1]

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، التي تبحث عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة مشاكل ميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون إرتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح مستوى شامل للأسعار.

[1]- منهوم بلقاسم، مرجع سابق، ص: 125.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات وبالتالي الزيادة في النمو الإقتصادي الوطني.
- رد فعل للإختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ومهما كانت الأسباب فإن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه إستقلالية البنك المركزي DP باعتبارها متغير مستقل على مؤشر الإستقرار النقدي المتمثل بسعر الصرف ER بوصفه متغير تابع يتأثر بها في الجزائر. وبما أن إستقلالية البنك المركزي هي نسبة مئوية مقاسة في سنة معينة حسب قانون البنك المركزي، أي لا توجد سلسلة زمنية تعبر عن تلك الإستقلالية سوف نلجأ إلى إستخدام المتغير الوهمي Di ليعبر عن المتغير المستقل (إستقلالية البنك المركزي) ونرمز له بالرمز DP، وذلك بإعطاء الرقم (0) للأعوام التي تسبق صدور قانون البنك المركزي الذي بموجبه حصل هذا البنك على إستقلالية باعتبار أن هذا البنك المركزي كان لايتمتع بالإستقلالية قبل صدور هذا القانون، وإعطاء الرقم (1) للأعوام بعد صدور هذا القانون بعد تمتع البنك المركزي بالإستقلالية. وقد تم إستعمال أسلوب تحليل الإنحدار بشكل رئيسي في البحث وباستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews) للوصول إلى النتائج المطلوبة. لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول :الإطار النظري القياسي للدراسة

المطلب الثاني: أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990-2016)

المطلب الأول : الإطار النظري القياسي للدراسة

قبل أن نجري التحليل الذي يبين لنا الأثر الذي تتركه إستقلالية البنك المركزي على سعر الصرف لابد من الإستعانة ببعض الإختبارت القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية لإختبار إستقرارية هذه السلسلة.

الفرع الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة إقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود إتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة، وسلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات إتجاه.

كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة). إن السلسة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية

طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لايوجد فيها إتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وقد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني ، هنا نلجأ إلى إستخدام مقاييس إحصائية لإختبار وجود أو عدم وجود الإتجاه العام في السلسلة، أبسط هذه المقاييس وأكثرها إستعمالا هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كان المتوسطان الحسابيان أو قريبين من بعضهما، نقول أنه لايوجد إتجاه في السلسلة الزمنية وبالتالي فهي مستقرة أما إذا كان هناك عدم تساوي ملحوظ فإننا نستنتج أن هناك إتجاه، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، ويمكن التأكد أكثر وذلك باختبار معنوية هذا الإختلاف، (أي التأكد من أن الإختلاف بين المتوسطين معنوي ولم يكن نتيجة الصدفة) .

هناك أدوات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية وإختبار إستقراريتها، هي دالة الإرتباط الذاتي النظرية التي تختلف باختلاف النماذج وتساعد على تمثيل السلاسل الزمنية ميدانيا وأيضا إختبار الجدر الوحودي الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية.[1]

1- إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية:

تعد إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الإقتصادية الحديثة ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، هناك العديد من الإختبارات سنكتفي بالإختبارات التالية: [2]

أ- إختبار D.F (Dickey & Fuller):

إن عدم الإستقرار في السلاسل الزمنية يرجع في كثير من الأحيان إلى وجود جدر الوحدة، وقد إقترح D.F. إختبار يكشف وجود جدر الوحدة أو عدم وجوده.

يستخدم هذا الإختبار لتجنب الإرتباط الزائف بين المتغيرات نتيجة عدم إستقرار السلاسل الزمنية، وفي حالة غياب صفة الإستقرارية فإن الإنحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية قد يكون زائفا بالرغم من إحتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد R^2 ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا مايوجد بها عامل الإتجاه، ويعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات، إما في نفس الإتجاه أو في إتجاهات متعاكسة.

---

[1]- محمد شيخي، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص ص: 200 2001.

[2]- نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016، ص ص: 287- 289.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حيث بفرض أنه لدينا السياق العشوائي X_t نقوم باحساب الإنحدار التالي:

$$X_t = PX_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} ai(Xt - i - Xt - i - 1) + \varepsilon t$$

يقوم اختبار DF على إختبار قيمة P فيما إذا كانت P=1 أي أن فرضيات الإختبار هي:

- قبول هذه الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة(H_0 :.1 =p)
- قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة (H_1:p<1)

نحسب إحصائية الإختبار t* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، و إنحدار خطيا بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

ب- **إختبار دكي – فوللر الموسع** A.D.F **(Augmented Dickey & Fuller)**:

نقوم باحساب الإنحدار:

$$\Delta Xt = \varphi Xt - 1 + \sum_{i=1}^{m=i} ai(Xt - i - Xt - i - 1) + \varepsilon t$$

حيث أن: $\varphi = p - 1$

في هذه الحالة فرضيات الإختبار: $H_0 : \varphi = 0$

$$H_1 : \varphi < 0$$

إذا بينت لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة، نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى $\Delta = (1 - B)$. ثم نقوم باختيار السلسلة الناتجة، فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة.

ونشير هنا أيضا إلى أنه يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، أو حدا ثابتا وإنحدار خطيا بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

ج- **إختبار فيليبس وبيرون** PP **(Phillips and Perron test.1988)**:

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، فهو يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، كما يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لإختباري **DF** و**ADF**، ويجري هذا الاختبار في أربع مراحل:

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية olsالنماذج الثلاثة القاعدية لإختبارdf مع حساب الإحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \varepsilon t2$ حيث εt تمثل البواقي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \varepsilon t2 + 2\sum_{i=1}^{I}(1-\frac{i}{I+1})\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \varepsilon t\ \varepsilon t-i$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات I، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:

$$I \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)$$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t^*_{Q=}\sqrt{k}\frac{(\emptyset-1)}{\sigma\emptyset}+\frac{T(k-1)\sigma\emptyset}{\sqrt{k}}$

مع $k=\frac{\sigma 2}{s12}$ والذي يساوي -1 في الحالة التقريبية εt عندما تكون تشويشا أبيضا هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.

الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى:

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على إيجاد قيم المقدرات α و β التي يكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^{n} ui^2$ عند قيمته الدنيا.

نقوم باستخدام مجموع مربعات الأخطاء عوضا عن مجموع الأخطاء حتى لا تلغى القيم الموجبة والسالبة بعضها بعضا، كما يستخدم مجموع مربعات الأخطاء حتى يتم إيجاد خط إنحدار يكون فيه النموذج أكثر تمثيلا وأقرب للبيانات. والقيمة الدنيا لمجموع مربعات الأخطاء تتلائم مع موضع واحد لخط الإنحدار في الفضاء الديكارتي لإحداثيات x و y. وتتم الخطوات الرياضية لإيجاد مجموع مربعات الأخطاء كالتالي:[1]

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + U_i$$

$$U_i = Y_i - \alpha + \beta X_i$$

$$S(\alpha, \beta) = \sum_{i=1}^{n}(Yi - \alpha + \beta Xi)^2$$

ويمكن إيجاد المقدرات $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ بتدنية المقدار $S(\hat{\alpha}, \hat{\beta})$ وذلك عبر الإشتقاق الجزئي ومعادلته بالصفر

$$\frac{\partial s(.)}{\partial \hat{\alpha}} = -2\sum(Yi - \hat{\alpha} - \hat{\beta}Xi) = 0$$

$$\frac{\partial s(.)}{\partial \hat{\beta}} = -2\sum Xi(Yi - \hat{\alpha} - \hat{\beta}Xi) = 0$$

[1]- بلقاسم العباس، **الإقتصاد القياسي**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد51، 2006، ص: 6.

والتي يتم ترتيبها إلى

$$-\sum Yi + n\hat{\alpha} + \hat{\beta}\sum Xi = 0$$

$$-\sum i\, XYi + \hat{\alpha}\sum Xi + \beta\sum Xi^2 = 0$$

وأخيرا

$$n\hat{\alpha} + \hat{\beta}\sum Xi = \sum Yi$$

$$\hat{\alpha}\sum Xi + \beta\sum Xi^2 = \sum XiYi$$

والتي تعطي قيم المقدرات

$$\hat{\beta} = \frac{n\sum XiYi - \sum Xi\sum Yi}{n\sum Xi2 - (\sum Xi)2}$$

$$\hat{\alpha} = \overline{Y} - \hat{\beta}\overline{X}$$

ومن أهم الإنتقادات التي تتعرض لها طريقة المربعات الصغرى العادية في هذا الصدد مايلي:[1]

1- كلما زاد عدد الفترات الزمنية التي يتضمنها النموذج كلما قلت درجات الحرية، الأمر الذي يقلل من معنوية المعلمات المقدرة ككل.

2- لايوجد هناك معيار موضوعي يساعدنا في تحديد عدد الفترات الزمنية التي يتعين أن يحتوي عليها النموذج، ومن ثم فإن الإقتصار على عدد معين يعتبر في كثير من الحالات أمرا تحكيميا.

3- نظرا لإستخدام القيم السابقة للمتغير التفسيري الواحد كمتغيرات تفسيرية فإن هذا يؤدي لوجود مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد والتي يترتب عليها كبر حجم الأخطاء المعيارية وإنخفاض معنوية المعلمات المقدرة بدرجة كبيرة.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 532.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990-2016)

في هذا المطلب سوف نجري الدراسة القياسية لمعرفة أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر الصرف الدينار خلال الفترة المشار إليها وذلك بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية ومن ثم نقوم باتقدير العلاقة بين الإستقلالية وسعر الصرف.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لسعر الصرف في الجزائر

يتكون النموذج من المعادلة الأتية التي تقدر على أساس تأثير إستقلالية بنك الجزائر DP على سعر الصرف ER في الجزائر.

$$ER= f(DP)=f(Di)$$

وبعد وضع المعادلة الأتية بالصيغة القياسية سوف تصبح بالشكل الأتي:

$$ER=C+ B_1DP+u$$

حيث:

ER: يمثل سعر الصرف (المتغير التابع) ويقصد به عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية.

DP: تمثل الإستقلالية (المتغير المستقل) ويقصد بها الإنفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي حيث أن البنك المركزي ماهو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة.

C: تمثل ثابت الإنحدار

u: يمثل الأخطاء القياسية الناجمة عن عملية القياس

ومن أجل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في تقدير النموذج. سوف نستعمل لهذا الغرض إختبار ديكي فولر المطور كما يلي:

الجدول رقم (10) إختبار إستقرارية سعر الصرف

المتغير	ADF	بوجود قاطع	الإحتمال prob	بوجود قاطع وإتجاه عام	الإحتمال prob	بدون قاطع ولا إتجاه عام	الإحتمال prob
ER	I(0)	-1.381135	0.5757	-2.571465	0.2949	2.509856	0.9958
	I(1)	-3.399140	0.0208	-3.256496	0.09	-2.753121	0.0080

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews 10

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال قراءتنا للجدول رقم (10) يتضح لنا أن المتغير غير مستقر في المستوى والمتمثل في سعر الصرف بحيث إذا ما قارنا القيمة المطلقة لإحصاءة T المحسوبة بقيمتها الجدولية (القيمة الحرجة) نجد أن القيمة المطلقة لإحصاءة المحسوبة T أقل من قيمتها الجدولية ومنه نقبل فرضية العدم لإختبار ديكي فولر المطور القاضية بأن السلسلة الزمنية محل الإختبار تعاني من وجود جدر الوحدة، أو بالنظر مباشرة إلى قيمة الإحتمال P بحيث نجدها أكبر من **5%** ومنه نقبل فرض العدم القاضي بأن السلسلة الزمنية تعاني من وجود جدر الوحدة أي أنها غير مستقرة في المستوي.

أما في الفرق الأول فيتضح لنا أن السلسلة الزمنية مستقرة وذلك بمقارنتنا القيمة المطلقة لإحصاءة T المحسوبة بقيمتها الجدولية (القيمة الحرجة) حيث وجدنا أن القيمة المطلقة لإحصاءة المحسوبة T أكبر من قيمتها الجدولية إذن المتغير ER مستقر عند الفرق الأول أو بالنظر إلى الإحتمال P بحيث نجده أقل من **5%** ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلسلة من جدر الوحدة أي أنها مستقرة.

و كون السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول فنستطيع الحكم بأن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة بين إستقلالية بنك الجزائر سعر صرف الدينار

بعد أن أجرينا إختبار الإستقرارية لسلسلة بيانات سعر الصرف في الجزائر نأتي الأن لنجري تحليل قياسي لمعرفة الأثر الذي تتركه إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار في هذه الدولة، وسوف يتم التحليل بالبرنامج الإحصائي **Eviews10**.

عند تقديرنا لمعادلة الإنحدار للمتغيرات في المستوى كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار وإستقلالية بنك الجزائر

	نتائج تحليل الإنحدار باستخدام برنامج Eviews10	
المعادلة	ER=24.13dp+54.62	
T	24.13	22.18
	54.62	7.20
الإحتمال	24.13	0.0000
	54.62	0.0000
معامل التحديد R^2	R^2= 85.5%	
إحصائية DW	1.38	
إحصائية F	67.94392	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج **Eviews10**.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الجدول رقم **(11)** إتضح لنا أن **T** قيمته كانت خارج مجال **1.96-** و**1.96** و الإحتمال كان أقل من **5%** ومعامل التحديد كان كبيرا جدا حيث بلغ **85.5%** و إحصائية دربن واتسن **DW** كانت أكثر من 1 وتقترب نسبيا من **2** وإحصاية **F** كانت معنوية مما بين جودة النموذج وعدم معانته من أي مشاكل القياس .

وبالنظر إلى نتائج التقدير تبين لنا أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع إستقلالية البنك المركزي الجزائري وفقا لمعادلة الإنحدار التالية:

ER= 24.13DP+ 54.62

أغلب التغيرات التي تحصل بسعر صرف دينار تفسرها التغيرات التي تحصل في إستقلالية بنك الجزائر أي أن زيادة إستقلالية بنك الجزائر بوحدة واحدة تؤدي إلى تحسن سعر صرف الدينار بمقدار (24.13).

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي بادراسة قياسية تحليلية لأثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف للفترة الممتدة من 1990إلى 2016، حيث تناولنا في المبحث الأول قياس إستقلالية البنك المركزي في قانون النقد والقرض وتبين لنا أن قانون النقد والقرض قد وضع بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الإنتقال من إقتصاد مسير مركزي إلى إقتصاد موجه بأليات السوق التي تسمح بتطهير الحالة المالية للقطاع العمومي، وكذلك تبين لنا أن الأمر 11/03 قد تراجع نوعا ما في منح الإستقلالية للسلطة النقدية ، مقارنة على ماكنت عليه في قانون 10/90.

أما في المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا إلى محددات سعر صرف الدينار الجزائري حيث تبين لنا أن أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري كانت مستقرة لمدة طويلة، وكان ذلك أمرا ضروريا نظرا للمرحلة التي عاشها الإقتصاد الوطني، والتي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي مرفوق بنظام صارم لمراقبة الصرف أدى إلى إنفصال سعر صرف الدينار عن الواقع الإقتصادي، هذا الوضع أدى إلى إتخاذ سياسة إنزلاق وتخفيض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة البترولية الناجمة عن إنخفاض أسعار البترول مما حتم التوجه نحو إقتصاد السوق.

أما في المبحث الأخير فقد قمنا باتقدير أثر إستقلالية البنك المركزي على سعر الصرف الدينار وذلك باستعمال الطرق القياسية والإحصائية وتوصلنا إلى أن :

- السلسلة الزمنية لأسعار الصرف في الجزائر غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول أي السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.
- سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع إستقلالية البنك المركزي الجزائري.
- زيادة إستقلالية البنك المركزي بوحدة واحدة تؤدي إلى تحسن سعر الصرف بمقدار 24.13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمـــــــــة

خاتمـــــــة:

تطرق هذا البحث إلى دراسة أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الخاصة بكل منهما ، ودراسة العلاقة بينهما. حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تعرفنا على أهم المفاهيم لإستقلالية البنك المكزي إذ تمثلت في وجهين وهما إستقلالية الأهداف وإستقلالية عملية الأولى نقصد بها إستقلالية في تحديد أهداف السياسة النقدية والثانية نقصد بها حرية البنك المركزي في كيفية بلوغ غايات وضعتها الحكومة نفسها، لنتعرف بعدها على أهمية الإستقلالية ومختلف الأراء المؤيدة والمعارضة لها وكذلك تعرفنا على أهم محددات وأساليب قياسها. أما الفصل الثاني فقد تناولنا الإطار المفاهيمي والنظري لأسعار الصرف بامعرفة مفهومه وأنواعه وأدواته وأهدافه كما تعرفنا على العوامل المؤثرة فيه ونظمه والنظريات المفسرة له. أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة تحليلية قياسية لأثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر الصرف، إذ تطرقنا في البداية حول الجهاز المصرفي الجزائري و قياس إستقلاليته على ضوء قانون النقد والقرض ،لنتعرف بعدها على تطورات أسعار صرف الدينار الجزائري وأهم الأنظمة و السياسات التي إتبعتها، ثم حصرنا مختلف المتغيرات اللازمة للدراسة القياسية خلال الفترة 1990-2016 للوقوف على تأثير إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار الجزائري وعلى ضوء ماجاء في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- إن إستقلالية البنك المركزي لاتعني الإنفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي وإنفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما يكون الإتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على أن تكون قرارات البنك المركزي وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة ومنسجمة إلى حد كبير مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة.
- تختلف درجة إستقلالية البنوك المركزية من دولة إلى أخرى حسب نصوص قانون البنك المركزي لكل دولة.
- حصل البنك المركزي الجزائري على نسبة من الإستقلالية بلغت 53%
- ظهور تأثير إيجابي لإستقلالية البنك المركزي على سعر الصرف من خلال التحليل القياسي الذي تم إجراءه في البحث.

- بينت نتائج إختبار إستقرارية سعر الصرف أن السلسلة غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.
- إن أغلب التغيرات التي تحصل بسعر صرف الدينار الجزائري، 85.5 %منها كانت بسبب التغيرات التي تحصل في إستقلالية بنك الجزائر، وهذا يوضح مدى التأثير الذي تحدثه تلك الإستقلالية على هذا المؤشر الإقتصادي.

إختبار الفرضيات

فيما يتعلق بافرضيات البحث نجد أن:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار. **صحيحة**

التفسير: يعود ذلك إلى نتائج التحليل التي أظهرت وجود علاقة طردية (موجبة) بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار أي كلما إزدادت إستقلالية بنك الجزائر أدى ذلك إلى تحسن سعر صرف الدينار.

الفرضية الثانية: ليست هناك علاقة طردية بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار. **خاطئة**

التفسير: يرجع ذلك إلى نتائج التحليل التي لم تثبت عدم وجود علاقة إيجابية بين إستقلالية بنك الجزائر وسعر صرف الدينار.

الإقتراحات

- الإهتمام بتحقيق الإستقرار النقدي بشكل خاص والإستقرار الإقتصادي بشكل عام.
- إطالة مدة تعيين محافظ البنك المركزي لأن من الصعوبة على البنك المركزي تحقيق إستقلالية في الأمد القصير.
- دراسة هذا الموضوع بشكل أوسع وتطبيق التحليل على بلدان أخرى لما له من أهمية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي التي تحاول كل دولة من دول العالم بلوغه.
- الإهتمام أكثر بالمعطيات الشكلية والحصر على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتي تقوم بالتنبؤ بالظواهر الإقتصادية من خلال إنشاء مخابر خاصة والأخذ بنتائجها على محمل الجد كي لاتبقى هذه الدراسات حبر على ورق.

أفاق الدراسة:

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجالا للبحث في بعض المواضيع الأخرى:

- دراسة قياسية لإستقلالية البنك المركزي في الجزائر.
- دراسة تحليلية قياسية لأسعار الصرف.

قائمـــــة المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- بوخاري موسى لحلو، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2011.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر، الأردن، 2010.
- حسين رحيم، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.
- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- الحمزاوي كمال خليل محمد ، **سوق الصرف الاجنبي**، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- خلف حسن فليح ، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- الدوري زكريا، السامرائي يسرى، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- دويدار محمد ، الفولي أسامة ، **مبادىء الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
- السويدي محمد سهام ، **استقلالية البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
- سي محمد كامل، **مدخل الإقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنسر والتوزيع، الجزائر، 2015 .
- السيد متولي عبد القادر ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع:

- السيد متولي عبد القادر ، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر،الطبعة الأولى، الأردن،2011.
- شقيري موسى و أخرون، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، طبعة الأولى، الأردن، 2012.
- شكري كنج ماهر ، عوض مروان ، **المالية الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2004.
- شهاب محمود مجدي ، ناشد عدلي سوري ، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
- شيخي محمد ، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.
- ضياء مجيد ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2010.
- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعة، مصر، 2009.
- عبدالمطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**، دار الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 2016.
- عطية محمد عبد القادر ، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
- الغالبي جليل عبد الحسين ، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، دار المناهج لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- الغالبي جليل عبد الحسين ، **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- قدي عبد المجيد ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2005 .
- لطرش الطاهر، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- لعراف فائزة ، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.
- مطر سعيد موسى و أخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- النعيمي تايه عدنان، **إدارة العملات الأجنبية** ، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- الوكيل نشأت، **التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقد وسعر الصرف** ، شركة ياسر للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.

2-الرسائل والأطروحات الجامعية

- برنه عبد العزيز ، **تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999- 2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016.
- بريوط رجاء، **داسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر(1990-2016)**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة 20 أوث 1955سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
- بغداد زيان ، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2012- 2013.
- بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012- 2013.
- بن يوسف نوة ، **تأثير التضخم على المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم

الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016.

- بوليفة فطيمة الزهرة ، **أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015.
- جداييني ميمي، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2005- 2006
- خليف عائشة ، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1994- 2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016- 2017.
- خوالد أمال ، **دور سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016 – 2017.
- الداوي اليامنة ، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015 – 2016.
- دوغة الحسين ، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970- 2015 دراسة تحليلية قياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016- 2017.
- سيساوي سليمة ، **سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.

قائمة المراجع:

- صالحي فوزية، **إنعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي (النموالإقتصادي، التضخم، حركة رؤوي الأموال الدولية) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016.
- طراد إلهام، مزهودي مروى، **دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ل م د، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي- تبسة-، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016.
- العايب أمال، **البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر 2000-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2014 – 2015.
- عشور ناجية، **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013- 2014.
- علة محمد، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2002- 2003.
- علو مسعودة، مرزوق يوسف، **أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016.
- غاصب وفاء، **أثر الدخل الحقيقي وسعر الصرف على طلب النقود في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوث 1955،الجزائر، السنة الجامعية 2016- 2017.
- فنغور رتيبة، **دور سعر الصرف في السياسة النقدية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوث 1955، الجزائر، السنة الجامعية 2013- 2014.

- قوت ريم، **المعالجة المحاسبية لتغيرات سعر الصرف دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2012 – 2013.
- لعرباوي أمين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و أفاق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015- 2016.
- مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974- 2003** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نمدجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2010- 2011.
- منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009**، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران ، الحزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
- موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2009- 2010.
- ناصري نفيسة، **أثر سعر الصرف على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعة 2010- 2011.
- يعقوبي محمد، **تأثير أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماسترفي العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2011- 2012.

3-المجلات

- بحوصي مجدوب، **إستقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012.

- بلقاسم العباس، **الإقتصاد القياسي**، مجلة جسر التنمية،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت،العدد 51، ، 2006.
- بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،الكويت، العدد23 ، 2003.
- بوعتروس عبد الحق، **أثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، الجزائر، العدد 31، 2008.
- خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية بنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 23، 2011.
- خوالد أبو بكر، **تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، 2018، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.
- الغالبي جليل عبد الحسين ، الجبوري كريم هودان سوسن ، **العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر – دراسة قياسية –** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد2016،2.

4-الملتقيات

- الجوزي جميلة، **أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر3، ماي2013.

- الزين منصوري، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف،الجزائر.

- عزوز علي، **مداخلة بعنوان "قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة"**، في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

5-التقارير والقوانين

- المادة 13 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 20 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 44 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 46 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 56 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 65 من قانون النقد والقرض 10/90
- المادة 74 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 76 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 77- 79 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة 79 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة23 من قانون النقد والقرض 10/90.
- المادة15 من الأمر 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة14 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 62 الفقرة ج من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 46 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 47 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 63 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 62 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض
- المادة 49 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 40 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1-Les Livres

- guilloche Bernard, kawechi Annie, **èconomiè internationale**, Edition dunod, paris, 2000.

- Lahreche Amina - Revil , **L'èconomie Mondiale 2000** ,Edition la Dècouverte , collection repères ,paris , 1999.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

www.bank-of-algeria.dz